CD/228
Appendix III/Vol. IV
21 August 1981
ARABIC
Original : ENGLISH

لجنة نزع السلاح

تقرير لجنة نزع السلاح

التذييل الثالث

المجلد الرابع

فهرست البيانات حسب البلد والموضوع
والمحاضر الحرفية للجنة نزع السلاح
في عام ١٩٨١

GE.81-65320

CD/PV.122
7 April 1981
ARABIC

لجنة نزع السلاح

محضر نهائي للجلسة الثانية والعشرين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف
يوم الثلاثاء ، ٧ نيسان / ابريل ١٩٨١ الساعة ١٠/٣٠ صباحا

الرئيس: السيد غ. بفايفر (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

GE.81-61261

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف• ا• اسرائيليان السيد ي•ف• كوستنكو السيد أ•ف• كوزنتسوف
اثيوبيا	السيد ت• تيريفي السيد ف• يوهانسي
الأرجنتين	الآنسة ن• فريرى بيناباد
استراليا	السيد ر• أ• وولكر السيد ر• ستيل السيدت• فندليه
ألمانيا (جمهورية — الاتحادية)	السيد غ• بفايفر السيد ن• كلينغر السيد هـ • موللر السيد و • روهر
اندونيسيا	السيد س• داروسمان السيد أ• دامانيك السيد ج• هادى السيد ف• قاسم السيد كاريونو
ايران	السيد م• دبيرى
ايطاليا	السيد ف• س• دى مونتزيمولو السيد ب• كابراس السيد ا• دى جيوفاني
باكستان	السيدم• أحمد السيد م• أكرم السيد ت• ألطف
البرازيل	السيد س• ا•دى سوزا اى سيلفا السيد س• دى كيروز دوارته
بلجيكا	السيد ا• أونكيلينكس السيد ج • م• نوارفاليس

بلغاريا	السيد أ• سوتيروف
	السيد ر• ديانوف
	السيد ك• براموف
بورما	السيد ساو هلانغ
	السيد نغوى وين
	السيد أوثان هوتون
بولندا	السيد ب• سويكا
	السيد ج• كيالوفيتش
	السيد ت• ستروبواس
بيرو	
تشيكوسلوفاكيا	السيد م• روجيك
	السيد ا• سيما
	السيد ل• ستافيموها
الجزائر	السيد ا• صلاح بيه
	السيد ا• أبا
	السيد م• معطي
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	السيد هـ• ثيليك
	السيد م• كولفوس
	السيد ب• بونتيغ
رومانيا	السيد م• مالتيا
	السيد ت• ميليسكانو
زائير	السيد لونجو ب• نداجا
سري لانكا	السيد هـ• م•غ•س• باليهاكارا
السويد	السيد س• ليدغارد
	السيد ل• نوربيرج
	السيد ب• اكهولم
	السيد هـ• بسغلوند
الصين	السيد ليانغ يوفان
	السيد لين شن
	السيد بان جوشنغ
فرنسا	السيد ج• دى بوس
	السيد م• كوتور

فنزويلا	السيد أ٠أ٠ غويلار
كندا	السيد د٠س٠ ماكفيل
	السيد غ٠ سكينر
كوبا	السيد ل٠ سولافيلا
	السيدة ف٠ بورودوسكي جاكييفيتش
	السيدف٠ كوسبينيرا
كينيا	السيد س٠ شيتيمي
	السيد غ٠ مونيو
مصر	السيد ا٠ا٠ حسن
	السيد م٠ن٠ فهمي
المغرب	السيد م٠ شرايبي
المكسيك	السيد ا٠ غارسيا روبليس
	السيد ز٠ غونزاليس ايرينرو
	السيدك٠ هيلر
المملكة المتحدة	السيد د٠م٠ سامرهيس
منغوليا	السيد د٠ارد مبيلغ
	السيد س٠ أ٠ بولد
نيجيريا	السيد أ٠ اديني جي
	السيد و٠ا٠ اكينسانيا
	السيد ت ٠أغويي ــ ايرونزى
الهند	السيد أ٠ب٠فينكاتسوران
	السيد س٠ ساران
هنغاريا	السيد ا٠ كوميفيش
	السيد س٠ غيورفي
هولندا	السيد ر٠هـ٠ فاين
	السيد هـ٠ واغنماكرز
	السيد أ٠ى٠ ميربورغ
الولايات المتحدة الامريكية	السيد س٠س٠ فلاورى
	السيد ف٠ دى سيمون
	السيدة ك٠ كرتنبرغر
	السيد ج٠ا٠ ميسكل
	السيد س٠ بيرسي

اليابـــان	السيد ى• اوكاوا
	السيد ر• ايشي
	السيد ك• شيمادا
يوغوسلافيـــا	السيد ف• فوبفوديتش
	السيد ب• برانكوفيتش
أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام	السيد ر• جاييـــال
نائب أمين لجنة نزع الســـلاح	السيد ف• بيرازاتيغوى

الرئيس : تبدأ اللجنة اليوم النظر في البند ٥ من جدول الاعمال وهو " أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة ، الأسلحة الاشعاعية" •

أود قبل أن نمضي في أعمالنا العادية ، أن ألفت انتباه اللجنة الى ورقة العمل رقم ٣٦ المتعلقة بالطلب الذى قدمته اسبانيا للاشتراك في اجتماعات الافرقة العاملة المخصصة التابعة للجنة والمعنية بالأسلحة الكيميائية ، والترتيبات الدولية الفعالة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها • ولا يختلف مشروع هذا المقرر في موضوعه عن مشروعات المقررات الاخرى التي اعتمدتها اللجنة بخصوص مشاركة الدول غير الأعضاء • واذا لم تكن هناك ملاحظات فسأعتبر مشروع القرار معتمدا •

وقد تقرر ذلك •

الرئيس : سأبلغ ممثل اسبانيا الدائم بهذا القرار •

السيد كوميفيش (هنغاريا) : السيد الرئيس ، أود أن أتحدث اليوم عن البند ٥ من جدول أعمال دورة سنة ١٩٨١ للجنة نزع السلاح ، المتعلق بمسألة انواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة •

وما برح هذا الجانب من نزع السلاح يمثل مشكلة من المشكلات التي تتطلب حلا عاجلا منذ سنة ١٩٧٥ ، وهو التاريخ الذى قدم فيه الاتحاد السوفياتي اقتراحا ومشروع اتفاق دولي الى الجمعية العامة للأمم المتحدة بغية حظر استحداث أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل على نحو فعال •

وقد نصت الفقرة ٧٧ من الوثيقة الختامية النهائية الصادرة عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح على ما يلي : " وللمساعدة في منع وقوع سباق تسلح نوعي ، ولكي يمكن في نهاية المطاف استخدام المنجزات العلمية والتكنولوجية في أغراض سلمية فقط ، ينبغي اتخاذ تدابير فعالة لتلافي خطر الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل القائمة على منجزات ومبادىء علمية جديدة ولمنع ظهورها • وينبغي ان يستمر بصورة مناسبة بذل جهود تهدف الى حظر هذه الأنواع الجديدة والمنظومات الجديدة من أسلحة التدمير الشامل " •

وما انفكت اللجنة تعمل بنشاط منذ سنة ١٩٧٦ لمعالجة مسألة حظر استحداث أسلحة تدمير شامل جديدة • فجمعت كمية ضخمة من الخبرات والمواد القيمة نتيجة تبادل الآراء والمناقشات المفيدة التي دارت في اطار الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية التي عقدت بمشاركة الخبراء • غير أنه كان على الخبراء أن يضعوا في اعتبارهم ان اللجنة لا تتألف من علميين وتقنيين أو عسكريين ، الأمر الذى حد بطبيعة الحال من التعمق العلمي التكنولوجي لمناقشاتهم •

واقترح ممثل الاتحاد السوفياتي في مستهل سنة ١٩٧٨ انشاء فريق مخصص يتكون من الخبراء الحكوميين المؤهلين للنظر في مسألة المجالات التي يحتمل أن تستحدث فيها أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل والتي يجب ادراجها في قائمة أولية بأنواع مثل هذه الأسلحة التي يتعين حظرها بموجب اتفاق عام • وقد ناقشت اللجنة كذلك هذا الاقتراح في صورة جديدة في دورة السنة الماضية أثناء النظر في هذه المسألة ، كما ناقشته في دورة هذا العام •

ولا يزال وفدى مقتنعا بأن اتباع نهج شامل حيال مسألة حظر انواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل أمر ممكن عمليا وأن ذلك هو الحل الفعال للحيلولة دون ظهور مثل هذه الأسلحة، على أن يستكمل باتفاقات فردية بشأن أنواع معينة من الأسلحة • ويرى أيضا أن أفضل اسلوب لمعالجة هذه المسألة هوانشاء فريق مخصص يتكون من الخبراء الحكوميين المؤهلين •

على أنه ينبغي التسليم بأن هناك مناهج مختلفة سواء بالنسبة للجوانب التنظيمية أو لجوهر المسألة •

وقد عمم وفد هنغاريا اليوم بصورة غير رسمية وثيقة عمل ستصدرها الأمانة رسميا عما قريب بجميع اللغات • ويقترح وفدى في هذه الوثيقة ان تعقد لجنة نزع السلاح اجتماعات غير رسمية بمشاركة الخبراء خلال الجزء الثاني من دورة سنة ١٩٨١ • وقد أحاط وفدى علما بأن بعض الوفود في اللجنة لا تزال متحرزة من الموافقة على انشاء فريق مخصص من الخبراء الحكوميين المؤهلين يناط به مهمة القيام بدراسة متعمقة لمسألة حظر استحداث أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل • ومع ذلك فان وفدى يرى ان من المستصوب اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة — وان كانت مؤقتة — لدعم دراسة هذه المسألة كما وردت في القرار ٣٥/١٤٩ الذى اتخذته الجمعية العامة والذى طلبت فيه من لجنة نزع السلاح أن تعمل " في ضوء أولوياتها الحالية، على مواصلة المفاوضات بمساعدة خبراء حكوميين مؤهلين ، بغية اعداد مشروع اتفاق شامل لحظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الاسلحة ، وصياغة ما يمكن من الاتفاقات بشأن أنواع بعينها من تلك الاسلحة" •

وتتضمن ورقة العمل المواضيع الرئيسية التي ينبغي تناولها في الاجتماعات غير الرسمية ولذلك لا أريد تكرارها في هذا البيان • ويقترح وفد هنغاريا بأن تتخذ لجنة نزع السلاح قرارا، أو أن تتوصل على الاقل الى تفاهم حول قيام اللجنة في دورة الصيف وحبذا خلال آخر أسبوع من شهر حزيران / يونيه ١٩٨١ ، بعقد اجتماعات غير رسمية بمشاركة الخبراء بشأن حظر استحداث انواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل • ويمكن تحديد عدد الاجتماعات غير الرسمية بدقة عندما تجرى مناقشة برنامج عمل اللجنة في أوائل شهر حزيران / يونيه القادم مع الأخذ في الحسبان كذلك عدد الخبراء الذين يشتركون في الاجتماعات • وسيكون لحضور الخبراء فائدة مزدوجة على النحو التالي :

(١) ان من شأن مساهمتهم أن تدعم الدراسة الموضوعية لمسألة أسلحة التدمير الشامل الجديدة ، مما سيوفر للجنة اساسا علميا يسمح لها بمعاودة النظر في المسألة برمتها ، بما في ذلك امكانية العثور على ولاية للفريق المقترح انشاؤه يمكن ان تقبلها جميع الوفود •

(٢) وبعد الانتهاء من الاجتماعات غير الرسمية ، يستطيع الخبراء أن يساهموا بقدر كبير في أعمال الفريق العامل المخصص المعني بالأسلحة الاشعاعية الذى سيكون حينئذ قد دخل مرحلة حرجة من مراحل أنشطته •

وسيكون من دواعي امتنان وفد بلادى أن يستمع الى وجهات نظر الوفود الاخرى بشأن هذا الاقتراح • كما يعرب عن أمله في أن توافق اللجنة على تنظيم مثل هذه الاجتماعات التي ستكون لها فائدة مزدوجة بالنسبة لأعمالنا •

السيد فلاوري (الولايات المتحدة الأمريكية) : السيد الرئيس ، لقد جرت العادة في هذه اللجنة على تهنئة الرئيس الجديد في كل شهر حين يتكلم وفد من الوفود لأول مرة أثناء رئاسته • وانني أعتقد شخصيا ان أنسب شعور يمكن التعبير عنه في هذه المناسبة هو الشعور بالتعاطف ، ذلك أن تقلد الرئاسة هو قبل كل شيء عبء لا مفر منه وفقا لنظامنا الداخلي • ومن ثم فانني سأنتهز هذه الفرصة لأرجو لكم حظا سعيدا ، ولأتعهد لكم بتعاوننا الكامل خلال شهر نيسان / ابريل • ونظرا لمساهمتكم التي اتسمت بالاخلاص والجد والحكمة في أعمال اللجنة الماضية فنحن واثقون من أنكم ستضطلعون بمهمتكم بكفاءة وفعالية • ويسعدنا أن نعمل تحت قيادتكم أثناء الجزء الباقي من دورة سنة ١٩٨١ •

وأود كذلك أن أضيف بعض الكلمات للتعبير عن تقديرنا للطريقة التي استطاع بها الرئيسان السابقان الاضطلاع بالمهام الصعبة في شهرى شباط / فبراير وآذار / مارس • فقد قام السفير دى لاغورس ، بفضل لباقته الدبلوماسية وخبرته الطويلة بتعويم سفينتنا ببراعة في خضم بحر العمل الذى كان يمتد امامنا في بداية دورة سنة ١٩٨١ ، ولما بدأ المد يرتفع قاد السفير هردر اللجنة بيد ثابتة عبر الصخور والمخاطر العديدة ، ومكننا بذلك من احراز تقدم كبير في كل من المسائل الشكلية والموضوعية • ولكل منهما أن يشعر بالارتياح لانه اجتاز بنجاح أصعب اختبار يمكن أن تفرضه اللجنة مما يضفي المزيد من البريق على صيتهما الذائع •

واسمحوا لى منذ البداية أن أقول انني لا أعتزم اليوم الاعلان عن أية سياسات جديدة للولايات المتحدة تتعلق بالمسائل التي تتناولها لجنة نزع السلاح • أما استعراض سياسة الولايات المتحدة الذى تقوم به حكومتنا الآن ، والذى أشرت اليه في الكلمة القصيرة التي ألقيتها في ١٢ شباط/ فبراير فهو استعراض مسهب وواسع النطاق ، يتناول كل جوانب مسألة تحديد الأسلحة وما يتصل بها من سياسات الأمن الوطني والشؤون الخارجية • ونظرا لأهمية هذه القضايا وتعقيدها فان الاستعراض سيستغرق بعض الوقت • وليس بوسعنا الآن التكهن بتاريخ انتهائه • وليس معنى ذلك اطلاقا أن الولايات المتحدة لن تتمكن اثناء ذلك من المساهمة في أعمال اللجنة • وأنا واثق من أننا اثبتنا ذلك من خلال النشاط الذى قمنا به حتى الآن في هذه الدورة • وسنستمر كلما أمكن ذلك في المساهمة في تعزيز أعمال اللجنة مساهمة نشطة وكاملة •

وانني أتكلم اليوم لأبلغ وجهات نظر وفدى بشأن المسألة الحيوية التي يمثلها توازن القوة العسكرية وعلاقتها بتحديد الأسلحة ، ولا سيما تحديد الأسلحة النووية ، ولازالة بعض الانطباعات الخاطئة التي يحتمل أن يكون قد تركها بعض الممثلين الذين تحدثوا عن هذه المسألة خلال الجلسات الماضية • وقد استمعنا كذلك الى تبادل الآراء الحاد الذى جرى في هذا المحفل حول موضوع مذهب الردع ، أو بشأن المنازل التي تحرسها الكلاب وأجراس الانذار بالسرقة وهي صورة أخذت ، فيما يبدو ، بمجامع السامعين في اللجنة • وأريد أن أتناول هذا الموضوع كذلك • ونظرا لما قيل عن المخاطر التي ينطوى عليها الاعتماد على توازن القوة النووية لصيانة السلم ، فسأكون أول من يقر بأن العالم سيتنفس الصعداء لو لم توجد أسلحة نووية ، حتى وان لازمتنا المخاطر الناجمة عن الأسلحة التقليدية ، وهي مخاطر رهيبة في حد ذاتها • ومع ذلك فالأسلحة النووية موجودة • والى أن يتسنى لنا أن نتوصل وأن نتفق على الوسائل الأكيدة الكفيلة بازالتها ، دون تعريض من أية دولة من الدول أو أية مجموعة من الدول للخطر ، فانها ستظل حقيقة من حقائق الواقع وينبغي ان يظل الردع النووى العنصر الاساسي في الحفاظ على الاستقرار والسلم •

ولنا أن نتساءل ما هي الحلول البديلة لذلك ؟ فمن ضمن الحلول التي اقترحت من وقت لآخر الحل الذى يقضي بنزع السلاح من جانب واحد • فاذا كان على الولايات المتحدة وحدها أن تقوم بنزع السلاح فمن المحتمل جدا أن يترتب على ذلك اخلال كبير بالتوازن العسكرى • وسيكون علينا ان نتساءل عمن سيستفيد من هذه العملية؟ وأود أن استرعي انتباهكم، في هذا الصدد ، الى بعض الملاحظات التي أبداها اللواء أ•س• ميلوفيدوف ، الأستاذ في أكاديمية لينين العسكرية في مقالة صدرت أخيرا عن الفكر العسكرى السوفياتي • فقد قال :

" ان الاتحاد السوفياتي لا يستطيع أن يقوم بتدمير أسلحته النووية من جانب واحد ، ولا يحق له في الواقع أن يفعل ذلك لأنه مسؤول عن السلم والتقدم أمام كافة شعوب العالم• ويرفض الماركسيون اللينينيون رفضا باتا تأكيدات بعض أصحاب النظريات البورجوازيين الذين يرون ان الحرب التي تستخدم فيها القذائف النووية غير عادلة من أى وجهة من وجهات النظر" •

وتتناقض هذه الآراء حول نزع السلاح النووى من جانب واحد وحول الدور الذى تلعبه الأسلحة النووية في التفكير العسكرى السوفياتي تناقضا كبيرا مع بعض الملاحظات التي تم ابداؤها بشأن هذه المواضيع هنا في هذا المحفل • كما تساهم في تقوية شكوكنا الكبيرة حول صوابية نزع السلاح من جانب واحد •

واذا استبعدنا نزع السلاح من جانب واحد ، فما الذى حدث بالنسبة لتقييد الأسلحة النووية من جانب واحد ؟ فلقد جربنا ذلك ولكن النتائج لم تكن مشجعة • وكانت الولايات المتحدة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية الدولة الكبرى الوحيدة التي تملك السلاح النووى • وقد ساعد تفوقها النووى في تحقيق الاستقرار والسلم لمدة طويلة• ولما توصل الاتحاد السوفياتي فيما بعد الى تحقيق تكافؤ نسبي من خلال تطوير ترسانته النووية ، قررت الولايات المتحدة ، من أجل استقرار السلم على الأمد الطويل ، بأن عليها ألا تحاول الحفاظ على تفوقها وكنا نأمل في أن تقنع عملية التقييد هذه الاتحاد السوفياتي بأن يحذو حذونا • ولكن خاب ظننا • وحين قمنا بالحد من بعض البرامج الهامة للتسلح بل وألغيناها ، كان الاتحاد السوفياتي يواصل دعم قوته في جميع المجالات •

وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك :

— لقد واصل الاتحاد السوفياتي دعم قواته البرية والجوية في أوروبا • وزاد عدد القوات العسكرية السوفياتية في غضون السنوات الخمس عشرة الأخيرة بحوالي مليون شخص • وأضيفت حوالي ٢٥ فرقة الى القوات البرية السوفياتية • كما زادت قدرة النيران والقدرة العسكرية في كافة الفرق • وفي نفس الوقت استبدلت الدبابات في عدد كبير من الفرق السوفياتية المرابطة في أوروبا الشرقية وفي المنطقة الغربية من الاتحاد السوفياتي بدبابات جديدة ، وحديثة ومطورة • وقد حدث ذلك أكثر من مرة في معظم الحالات• وأضيفت ١٤٠٠ طائرة الى قائمة سلاح الطيران السوفياتي على الجبهات الأمامية • وتخصص معظم هذه الطائرات الجديدة لمهام الضرب في العمق وبالتالي يدخل جزء أكبر من أوروبا الغربية في مدى الطيران التعبوى السوفياتي ؛

— وقام الاتحاد السوفياتي كذلك بوزع قاذفات القنابل " باكفاير " التي تحمل كميات من الأسلحة اكبر من قاذفات القنابل القديمة ، ويمكنها أن تصل بفعل مداها الأبعد ، الى جميع بلدان أوروبا الغربية ، وبعض الممرات البحرية الحيوية بل قد تصل حتى الى أراضي الولايات المتحدة في القارة الأمريكية ؛

— واتسعت قدرات البحرية السوفياتية على نحو سريع على الصعيد العالمي • فقد تم انشاء سفن بحرية جديدة خلال السنوات الأخيرة ووزعها بسرعة لم يسبق لها مثيل ؛

— ومما انفك الاتحاد السوفياتي يزيد من قوات اطلاق القذائف النووية في أوروبا • وشرع منذ سنوات قليلة في نشر القذائف النووية اس • اس— ٢٠ المتوسطة المدى فوزع في العام الماضي فقط ما يناهز ٨٠ قاذفة من نوع اس • اس— ٢٠ وتتفوق هذه القذائف على القذائف السابقة من حيث النوعية ، اذ تتميز بالحركة ، وبمدى أوسع كما أنها تحمل ثلاثة رؤوس حربية دقيقة بدلا من رأس حربي واحد ؛

— وتضاعف عدد الناقلات النووية الاستراتيجية السوفياتية أكثر من خمس مرات في غضون السنوات الخمس عشرة الأخيرة • كما تضاعف عدد الأسلحة التي يمكن لهذه الناقلات حملها ١١ مرة في خلال السنوات الأخيرة ، ويرجع ذلك أساسا الى وزع ثلاث منظومات جديدة من القذائف التسيارية العابرة للقارات •

ومن البديهي أن تمويل كل هذه البرامج ، بالاضافة الى برامج أخرى لم أشر اليها أدى الى زيادة كبيرة في الميزانية العسكرية السوفياتية • ويتمثل الفرق في الأهمية التي أولاها الاتحاد السوفياتي للجهود العسكرية والأهمية التي أولتها لها الولايات المتحدة خلال العقد الأخير في أن تكاليف الأنشطة العسكرية السوفياتية تزيد بالدولارات بحوالي ٤٠ في المائة على التكاليف التي تحملتها الولايات المتحدة • وأنفق الاتحاد السوفياتي في هذا المجال حوالي ٥٠ في المائة أكثر مما أنفقته الولايات المتحدة سنة ١٩٨٠ •

ومن المؤكد أن من أطلع منكم على التقارير التي أصدرتها الصحافة الغربية منذ أواخر سنة ١٩٧٩ يعلم أن منظمة حلف شمال الأطلسي لم تقرر الخطط المتعلقة برد فعلها العسكري ازاء هذا الوضع وتعلن عنها الا بعد أن أصبح جليا أنه ليس هناك أية حلول أخرى بديلة للحفاظ على التوازن الذي يصون السلم • بل ان من المتوقع اليوم ، وبعد مرور أكثر من سنة على ذلك ، ألا يتم تحقيق البرامج التي وضعتها منظمة حلف شمال الأطلسي لدعم مركزها النووي في أوروبا الا بعد مرور عدة سنوات • ومن ثم فحين يحاول الاتحاد السوفياتي ناظرا الى الماضي تبرير دعم قوته العسكرية استنادا الى رد الفعل الدفاعي الضروري من جانب أعضاء منظمة حلف شمال الاطلسي ، فان ذلك تبرير أجوف ولا يصدق • والخطط التي وضعتها منظمة حلف شمال الأطلسي ليست سوى رد فعل لزيادة القوة السوفياتية التي تحققت بالفعل الى حد كبير • ونذكر على سبيل المثال التطور الذي أشرت اليه سابقا ، ووزع ما يربو على ١٨٠ قذيفة من القذائف اس • اس— ٢٠ ذات الرؤوس النووية والتي يمكن أن يصل معظمها الى هذه القاعدة ذاتها في ظرف دقائق معدودة • وليس لدى منظمة حلف شمال الأطلسي منظومات مماثلة تقابل المنظومة البرية من القذائف النووية التعبوية الطويلة المدى التي يملكها الاتحاد السوفياتي • ولماذا لا يرحب الاتحاد السوفياتي بتجميد الوضع فيما يخص

الأسلحة النووية التعبوية وتركه على ما هو عليه الآن ، وفقا للاقتراح الذى قدمه الرئيس بريجنيف ؟ وعلى النقيض من ذلك ، فان الاقتراح الذى قدمته الولايات المتحدة ، باسم منظمة حلف شمال الأطلسي لاجراء مفاوضات حول الحد من الأسلحة النووية التعبوية الطويلة المدى ذات القاعدة البرية قبل أن تقوم البلدان الغربية بوزعها ، يمثل نهجا عادلا تماما لكي يحمل كل من الطرفين على ايقاف حشد المزيد من أسلحته النووية •

وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى أنه رغم ما تستند اليه قرارات منظمة حلف شمال الأطلسي من أسباب تؤيدها الوثائق بوضوح ، فقد أكد ممثل الاتحاد السوفياتي الموقر في بيانه الذى ألقاه في جلسة ٢٦ آذار/ مارس بأن التدابير التي اتخذها بلده بشأن أوروبا ، شأنها في ذلك شأن جميع التدابير التي اتخذها لدعم قوته العسكرية الهجومية ، لم تكن سوى ردود فعل دفاعية ازاء التدابير التي اتخذتها البلدان الأخرى • ولكنني أريد أن أعرب المعنى الذى كان يقصده حين قال مثلا أن الاتحاد السوفياتي يملك بلاشك عددا كبيرا من الدبابات الا أن منظمة حلف شمال الأطلسي تملك كمية كبيرة من الأسلحة المضادة للدبابات • لعله كان يريد منا أن نفهم من ذلك أن الاتحاد السوفياتي اضطر الى صنع جميع هذه الدبابات ووزعها للدفاع عن نفسه ضد جميع هذه الأسلحة المضادة للدبابات •

لقد استمعنا أثناء مداولاتنا هنا الكثير عن آثار التوتر الدولي السيئة على جهود تحديد الأسلحة ونزع السلاح كما لو كان التوتر الدولي وباء تسأل عن تفشيه جميع الدول ذات الاهمية العسكرية بصورة متساوية • ولكن للمرء أن يتساءل ، هل كان التوتر الدولي سيرتفع الى هذا الحد لو لم تحدث زيادة القوة العسكرية السوفياتية التي ألمحت اليها ، أو لو كانت قد حدثت بصورة أكثر اعتدالا ؟ أو لو لم يحدث غزو أفغانستان وقهره ؟ أو لو لم تعمل القوات التي تساندها وتحركها موسكو في مناطق أخرى من العالم على الحيلولة دون تحقيق تطلعات الشعوب الحرة الى تقرير المصير السياسي والاستقلال الحقيقي ؟ ولا يمكننا ان نتجاهل ما قد يترتب على هذه الحوادث من آثار على مستقبل الحد من الأسلحة • وكما قال السيد فاينبرغر وزير الدفاع في الولايات المتحدة أول أمس يوم ٥ نيسان / ابريل في لندن ، فان تدخل الاتحاد السوفياتي في بولندا من شأنه أن يؤثر على موقفنا ازاء قضايا مثل عقد مؤتمرات قمة أخرى أو اجراء المزيد من المحادثات بشأن الحد من الأسلحة •

وأود أن ألفت الأنظار ، طالما نحن بصدد الحديث عن الدعم العسكرى وأسباب التوتر الى عنصر آخر من عناصر انعدام التناسق بين التكتلين العسكريين الرئيسيين ، لم نعره اهتماما كبيرا خلال مناقشاتنا • فقد امتعنا عدد كبير من المندوبين باقتباسات من صحيفة " انترناشونال هيرالد تريبيون " أو من صحف امريكية أخرى تتعلق بالبرامج العسكرية قيد النظر — أو حتى ببرامج نادى بها بعض الافراد لا غير — سواء في الولايات المتحدة أو في منظمة حلف شمال الأطلسي • وعلى النقيض من ذلك ، فان وسائل اعلام الاتحاد السوفياتي أو البيانات التي صرح بها القادة السياسيون لم تخبرنا بأى شيء عن التخطيط العسكرى السوفياتي قبل الشروع في وزع القذائف والطائرات ، والسفن أو اتخاذ أية تدابير أخرى • ونحن الامريكيون نعتز اعتزازا كبيرا بصحافتنا الحرة ، وأتمنى أن يقدر زملائي هنا هذه الفرصة الفريدة من نوعها التي تسمح لهم بتتبع المداولات التي تجرى داخل امتنا وتلقى الضوء على المسببات التي تحدو بنا الى اتباع برامج عسكرية معينة أو التخلي عنها • فاذا

ماجاء اليوم الذى يمكننا فيه الاطلاع على مناقشات مفتوحة مماثلة في صحيفة " برافدا " أو ازفيستيا " فسوف يتحسن جو الثقة تحسنا ملحوظا •

واسمحوا لي الآن أن أعود الى مسألة ما اذا كان الردع النووى يخدم مصلحة السلم والأمن العالميين • ففي الوضع الدولي الراهن لا توجد أية حلول بديلة مناسبة • ولكن ليس معنى ذلك أن الردع سيكون بالضرورة هو الحل الوحيد الدائم • وسباق التسلح لا يخدم مصلحتنا ولا مصلحة المجتمع السوفياتي • وقد قامت الولايات المتحدة ، بالاشتراك مع حلفائها ببذل جهود كبيرة للتوصل الى حلول متفاوض عليها بشأن حشد الأسلحة على نحو خطر ومؤسف • وقد أشرت سابقا الى عرض الولايات المتحدة التفاوض على وضع حدود قابلة للتحقق ومتساوية للقوات النووية التعبوية الطويلة المدى ذات القاعدة البرية •

أما فيما يتعلق بالأسلحة النووية الاستراتيجية ، فقد كانت الولايات المتحدة موضع انتقاد شديد في هذا المحفل لانها لم تصدق على اتفاق الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية • والكل يعلم أن هذا الوضع نشأ عن عدة عوامل ، أهمها غزو الاتحاد السوفياتي لأفغانستان عن عمد وهو عمل أثار الريبة حول استعداد الاتحاد السوفياتي الالتزام بقواعد السلوك الدولي والالتزامات التي تعهد بها في الاتفاقات الدولية • أما الولايات المتحدة فتقوم من جانبها باستعراض سياساتها الخاصة بالأمن والحد من الأسلحة ولم تكف في نفس الوقت عن التصرف بصورة معتدلة ومسؤولة ، مدركة لالتزامها ازاء السلم والاستقرار • وأود أن أستشهد في هذا الصدد بتصريح للناطق الرسمي بلسان وزارة الخارجية في الولايات المتحدة في ٣ آذار/ مارس من هذه السنة ، قال فيه :

" اننا لن نتخذ أثناء استعراضنا لسياستنا المتعلقة بمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية أى تدابير من شأنها أن تخل بالاتفاقات الموجودة • طالما اتبع الاتحاد السوفياتي نفس القدر من الاعتدال " •

ان الولايات المتحدة ليست مستعدة ، كما أوضح نظام الحكم الجديد ، للاتفاق على تجميد وضع يتسم باختلال في التوازن لصالح الاتحاد السوفياتي • وهي في نفس الوقت مازالت تتمنى مواصلة عملية من عمليات " سولت " من شأنها أن تتمخض عن تخفيضات هامة في مجال الأسلحة النووية •

ورد الرئيس ريغان ، في مقابلة أجراها معه وولتر كرونكايت في ٣ آذار/ مارس على سؤال يتعلق بشروط عقد مؤتمر قمة ، فقال مشيرا الى الحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية :

" قلت انني مستعد أن أجلس معهم (قادة الاتحاد السوفياتي) للتفاوض على الحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية من أجل تخفيض عتبة الخطر الموجود في عالمنا اليوم " •

واستطرد قائلا :

" وحتى الآن ، سعى الرؤساء السابقون بما في ذلك سلفي الى الوصول بالمفاوضات الى مستوى التخفيضات الفعلية غير أن السوفيات رفضوا مناقشة ذلك " •

واختتم قائلا ان الولايات المتحدة • لابد وأن تعرف ما اذا كان الاتحاد السوفياتي مستعدا للانضمام الى هذا النهج • وقد تحدث الوزير فاينبرغر كذلك عن عملية سولت في مقابلة أجراها معه التليفزيون في ٢٩ آذار/ مارس ، فقال :

" ان محاولة الوصول الى الحد من الأسلحة الاستراتيجية على نحو فعال هي محاولة قيمة وحيوية الى حد بعيد ، ونحن مستعدون تماما للقيام بهذه المحاولة بشرط ألا يثبت لنا السوفيات بسلوكهم أنه لا فائدة اطلاقا من القيام بها " •

وهكذا فقد حددنا بوضوح نهج الولايات المتحدة فيما يخص الحد من الأسلحة الاستراتيجية •

لقد كانت المناقشات التي دارت في اللجنة بشأن مذهب الردع وما يتصل به من مسائل أخرى • سواء في الجلسات العامة أو في الاجتماعات غير الرسمية التي عقدت أثناء هذه الدورة ، مناقشات جدية ومفيدة لعملنا • وقلت منذ أكثر من سنة ، عندما أخذت مقعدي لأول مرة بصفتي ممثل الولايات المتحدة لدى هذا الجهاز الدولي الهام ، أنني سأبذل قصارى جهدي لتقديم شرح دقيق لموقف حكومتي الى أعضاء اللجنة الآخرين • وسواء اتفقنا أو لم نتفق فانني تعهدت بأن أبلغ آراء البلدان الأخرى الى حكومتي بكل أمانة وبهذه الروح أطلب منكم أن تفكروا ملياً في الكلمة التي ألقيتها اليوم باعتبارها عرضا صريحا وجادا لوجهات نظر الولايات المتحدة حول الموضوع الحيوي الذي يمثله ترابط علاقات المناخ الدولي ، والتوازن العسكري وخفض الأسلحة النووية •

السيد فرونتيش (يوغوسلافيا) : السيد الرئيس ، اننا نعتبر العمل الذي اضطلع به حتى الآن الفريق العامل المعني بالأسلحة الاشعاعية عملا كثيفا ، والمفاوضات التي تجرى حاليا بناءة وسليمة الاتجاه • وأملنا أن نتوصل بأسرع مايمكن الى وضع نص محدد للصك الدولي الذي سيتيح لنا حظر تلك الأسلحة الخطرة • ولا شك في أن اقرار اتفاقية دولية بشأن الاسلحة الاشعاعية سيعطي مزيدا من الزخم لاتخاذ تدابير ملموسة أخرى لنزع السلاح ولا سيما السلاح النووي ، وسيشجع على اجراء المزيد من المفاوضات في داخل هذه اللجنة التي تعتبر المفاوضات أهم واجباتها •

وأود أن أشير في كلمتي الى مشكلتين أعتبرهما أساسيتين • ولا أعني بذلك أن القضايا الأخرى ليست على القدر ذاته من الأهمية ولكن سبق ان عبر وفدنا وسيعبر عن مواقفه حيالها في اطار مفاوضات الفريق العامل •

ولا شك في أن أهم المشاكل التي تعترض تقدم العمل من أجل الاتفاقية هي مشكلة تعريف الأسلحة الاشعاعية • وكما هو معروف ، قدم وفدي مشروعا بالتعريف الى اللجنة للنظر فيه ، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرض عدة ملاحظات تتعلق بمفهومنا الأساسي فيما يختص بهذه المسألة •

يجب أن يشمل تعريف الأسلحة الاشعاعية الخصائص الاساسية لهذا النوع من أسلحة التدمير الشامل ، كما يجب أن يفرّق بين هذه الأسلحة وأنواع الأسلحة الأخرى ذات الخصائص المماثلة • ونرى انه في الامكان صوغ تعريف واضح يصف الأسلحة الاشعاعية ويقتصر على هذه الأسلحة بالتحديد • ولكن هناك حقيقة واقعة ألا وهي أن الاسلحة الاشعاعية غير معروفة من حيث الشكل الحقيقي والتشغيلي والمادي • وهذا ماجعلنا نركز في التعريف الذي وضعناه على الخصائص النوعية للأسلحة الاشعاعية • فالوقائع العلمية العديدة تؤكد بما لا يدع مجالا للجدل أن الخصيصة الاساسية للأسلحة الاشعاعية هي أنها تصيب الكائنات الحية بفعل اشعاعها المؤيّن • ويمكننا أن نهمل أشكال الطاقة الأخرى التي تطلقها هذه الأسلحة • وعندما نقول ان الاسلحة الاشعاعية توقع الاصابة بفعل اشعاعها المؤيّن فاننا نعتبر هذا الاشعاع قد تكون في أثناء عملية تحلل اشعاعي طبيعي ، وان محتوى الاشعاع بمعناه الفيزيائي قابل للتغير في حين تظل سمات التأيّن مستمرة •

وتختلف هذه الأسلحة عن الأسلحة النووية ، فالأسلحة النووية تطلق كميات كبيرة من أشكال الطاقة الأخرى أيضا ، مثل الطاقة الميكانيكية ، والطاقة الحرارية والضوء المرئي ، أما الأسلحة الاشعاعية فتصيب الكائنات الحية عن طريق اشعاعها المؤين منذ بداية استعمالها كأسلحة الى نهايته • وفور مايبدأ مفعول الأسلحة الاشعاعية لا يمكن ايقاف عملية التحلل الاشعاعي أو التعجيل بها • ويتحول خطر التعرض المهني عند الاستخدام السلمي للمادة المشعة ، وهو خطر مقبول ويمكن السيطرة عليه الى تعرض الشرائح العريضة من السكان الى خطر لا يمكن السيطرة عليه مع مايترتب على ذلك من آثار عديدة عند استخدامها كسلاح • وبناء على الاسباب سالفة الذكر نعتقد أن التعريف المقبول أكثر من غيره هو الذي يربط الخصيصة الاساسية للأسلحة الاشعاعية بالاشعاع المؤين ، والذي لا يعني ضمنا اضفاء الشرعية على الأسلحة النووية بصورة مباشرة أو غير مباشرة •

واسمحوا لي أن انتقل الى مشكلتين أخريين على قدر كبير من الأهمية ينبغي أن تكرس لهما اتفاقية الأسلحة الاشعاعية اهتماما خاصا • وأعني بهما على الترتيب : التطبيقات السلمية للطاقة النووية والنظائر المشعة • لقد بلغت حتى الآن البحوث والمنجزات في هذا الميدان مستوى تحسد عليه ، وأسفرت تطبيقات الطاقة النووية في الأغراض السلمية عن امكانيات كبيرة ، لا في مجال حل مشاكل الطاقة فحسب بل أيضا في مجال التنمية في جميع أنحاء العالم ولا سيما في البلدان النامية • وهذه المسألة تحتاج الى وضع ضوابط لها في اطار شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية بطريقة تسمح باستعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية والانمائية حقا ، لا لافناء الجنس البشري • ولطالما قالت البلدان غير المنحازة والبلدان النامية أن ذلك أمر لا بد منه للاقتراب بكل جرأة من تسوية الأوضاع الاقتصادية والسياسية في العالم على أساس الانصاف والتساوي في السيادة والعدل بغية خلق أمثل الظروف لاستخدام الموارد المتاحة في تحقيق مزيد من التنمية للجميع ، وخاصة في التعجيل بتنمية البلدان النامية • وهنا سينفرد بدور خاص اقرار وتنفيذ مقررات الامم المتحدة التي تشجع على اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد • كما ان للطاقة النووية دورا على درجة كبيرة من الأهمية في هذه العملية ، فهي تطرح مسألة وضع صكوك دولية تولي اهتماما مماثلا لهذه المشكلة وتقدم حلولا ملائمة لها • وينبغي ان تكون الاتفاقية بشأن الاسلحة الاشعاعية التي نحاول الاتفاق عليها من ضمن هذه الصكوك على كل حال •

ويرى الوفد اليوغوسلافي ان الاتفاقية التي نحاول اعدادها يجب ان توفر الظروف للاستعمال الحر لكل الامكانات المحتملة للطاقة النووية في الأغراض الانمائية على أساس عدم التمييز ومع المراعاة الكاملة لمصالح الجميع • ولقد أولى الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز ، الذي عقد مؤخرا في نيودلهي ، اهتماما خاصا لهذه المشاكل ضمن جملة أمور• وفي هذا الصدد احتوت الوثيقة الختامية لبلدان عدم الانحياز العبارة التالية :

" وشددت بصفة خاصة على حق كل دولة في وضع برامجها النووية السلمية وفقا لأولوياتها ومتطلباتها ، وكذلك ضرورة حصولها بحرية وبلا تمييز على المواد النووية والتكنولوجيا للأغراض السلمية " •

وفي هذا السياق ، نرى أن الاتفاقية التي نحاول اعدادها يجب ان تعبر عن تطلعات جميع البلدان وحاجاتها ، وخاصة البلدان النامية ، وذلك باحترام حقها غير القابل للتصرف فيه ، في التنمية والرخاء عن طريق استعمال المنجزات العلمية المعاصرة على أساس تعاون منصف ومتعادل بين البلدان الحائزة للمعرفة التقنية والتكنولوجيا والبلدان غير الحائزة لهما والمحتاجة اليهما بشدة•

السيد ماليتا (رومانيا) (ترجمة عن الفرنسية) : يسعدني ان أحييكم بصفتكم رئيس اللجنة لشهر نيسان / ابريل • وأعبر عن يقيني بأن هذا الشهر سيسفر عن نتائج وفيرة بفضل ماتتحلون به من صفات الكفاءة والصبر والكياسة ، التي تشكلت عبر تمرسكم الطويل بالمهام العسيرة المطروحة أمامنا ، وكذلك بفضل براعتكم في التوفيق بين الجزء الرسمي من أعمالنا والمناقشات غير الرسمية التي تتسم بالصراحة والتعمق •

وأسمحوا لي أن اهنيء أيضا الرئيس السابق الدكتور هيرد رعلى الطريقة الممتازة التي أدى بها واجبه الرئاسي وسجل بها تقدما ملموسا •

ان مناقشة بند جدول أعمال اللجنة المتعلق بالانواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من تلك الأسلحة تدعونا الى ابداء الملاحظات التالية :

لا يجوز القول ان أسلحة التدمير الشامل ليست بالفئة المحددة تحديدا جيدا • فهي من زاوية آثارها تتعدى اطار النزاع العسكري والحرب ، ومن زاوية قدرتها الهائلة على التدمير لا تفرق بين المحاربين والاشخاص المدنيين • وهي في المحصلة الأخيرة تصطبغ بسمة الخطر على الجنس البشري • انها أسلحة لا ملاذ منها ، ولما كان الرد الوحيد عليها هو استخدام النوع ذاته من تلك الأسلحة فسوف تتضاعف بالتالي عمليات التدمير حتى درجة الافناء العام •

وما من أحد الا وشعر بالاشمئزاز من المذلة والفظاعة اللتين تنطوي عليهما تلك الأسلحة • فلم نسمع ان شخصية من شخصيات الحياة العامة دافعت عن شرعيتها • ومحال ان نجد رجلا سياسيا أو عسكريا يعلن صراحة ان هذه الأسلحة من الوسائط المسموح باستخدامها في أغراض سياسية وعسكرية • وانما ينحصر الجدال حول وجودها في ان أسلحة التدمير الشامل تمتلك لا لاستخدامها وانما لتثبيط عزم الآخرين على استخدامها • وسنعود الى هذا الجدال في كرة أخرى لأنه مسؤولية تقع على عاتق أولئك الذين يجب عليهم — مثل لجنتنا — التوصل الى صيغ مرضية يولي الاعتبار فيها الى ظروف الأمن وضرورة حظر تلك الأسلحة — وان لم يفلحوا في ذلك حتى الآن • ولكن المهم ان الآراء توافقت على الصعيد الدولي حول ضرورة مواصلة عملية تحريم أسلحة التدمير الشامل •

وهناك أدلة واضحة جدا على أن هذه العملية ليست مستصوبة فحسب بل وممكنة أيضا • ففي أكبر صراع عسكري — الحرب العالمية الثانية — لم تستخدم الأسلحة الكيميائية • وقد حظرت مؤخرا احدى الاتفاقيات استحداث وصنع وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية • ووقعت عليها ١٢٤ دولة ، وصادقت عليها ٨١ دولة • ولقد كلفت الجمعية العامة لجنتنا رسميا بوضع اتفاقيات تهدف الى الغاء وحظر الأسلحة النووية والكيميائية والاشعاعية • وهذا يثبت بطريقة ما وجود المقدمات المنطقية لمزاولة نشاط مثمر • ولا يمكن من جهة أخرى الشك في المساندة الايجابية التي يقدمها الرأي العام الذي طالما أعرب عنها ضد تلوث المحيط البيئي ، والذي لن يضن بالتعبير عن وجهة نظره اذا كان الأمر يتعلق بمسألة على قدر كبير من الأهمية ، ألا وهي البقاء على قيد الحياة •

اننا لم نفلح حتى الآن في ايجاد حل لمشاكل أسلحة التدمير الشامل مثل الأسلحة النووية والكيميائية والاشعاعية ، بل رأينا امكانية ملموسة في صنع انواع أخرى منها • ويصر الوفد الروماني على استرعاء الانتباه الى التضارب والتناقض والفرق الشاسع بين معدل تقدم مفاوضات نزع السلاح ومعدل تسخير العلم لتحسين الأسلحة القائمة وابتكار أسلحة أخرى •

ان تركيز قوى الابداع العلمي على الأغراض العسكرية (أكثر من ٥٠ في المائة من نفقات البحث تكرس للتسلح ، و ٤٠ في المائة من رجال العلم قد جندوا لهذه الوجهة ذاتها) أسفر عن ارتفاع الاستنزاف المعنوى لمنظومات الاسلحة الى درجة قد تصبح معها مفاوضاتنا عاجزة عن اللحاق بالركب كما ان المشاكل الناتجة عن الأسلحة الجديدة ستزيد تعقيدا فتظهر بالتالي عراقيل جديدة في سبيل حظر ومراقبة منوعة حديثة من الاسلحة .

ولا أدل على صحة ارتفاع معدلات تقدم العلم والتكنولوجيا المعاصرين من ثورة الالكترونيات الدقيقة . فقد زادت سرعات العمل ، وانخفضت الأبعاد والتكاليف بنسب تتراوح بين ١٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠٠٠ مرة في خلال العشرين سنة الماضية . ولم يسبق ادخال تحسينات بمثل هذا المعدل على أداة أو آلة صنعها الانسان . وستكون النتيجة المباشرة هي تحسين دقة الصواريخ وامكانية تشغيلها . ولكن الأخطر من ذلك ان عملية التحسين الواسعة لا تعمل الا على زيادة امكانية استخدام الأسلحة النووية وجميع أسلحة التدمير الشامل التي تعتبر يوما بعد يوم من أدوات الحرب لا من أدوات الردع .

وأود أن أبدى الآن بعض الملاحظات على العلاقة الموجودة بين معدل عمل مختبرات البحوث الانمائية في مجال الأسلحة ، وبين مفاوضاتنا بالنسبة للأسلحة النووية فان الوفد الروماني من الوفود التي طلبت ان تستهل اللجنة نشاطا منظما بشأن هذا الموضوع ولو في شكل مشاورات غير رسمية . ونود بالتالي ان نعرب عن ارتياحنا لبدء تلك المشاورات . كما اننا نود أن نسترعي الانتباه الى ان اجراء المشاورات غير الرسمية لا يمثل غاية في حد ذاته . فالهدف الذى نرى ضرورة بلوغه يتمثل في أن نواصل عملنا بحيث تشكل الأنشطة التي تم الاضطلاع بها خطوة الى الامام صوب بدء مفاوضات ملموسة بغية اعداد اتفاقات على نوع السلاح النووى . ونحن نؤيد بالتالي الاقتراحات التي قدمها وفد البرازيل ووفد الهند في هذا السياق . واذا لم يتم التوصل الى هذا الهدف فان الجهود الحميدة التي تبذل في المشاورات غير الرسمية ستعوزها الغاية العملية .

ويرى الوفد الروماني انه انطلاقا من نصوص الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح يجب اعداد المبادئ التي ستحكم مفاوضات نزع السلاح النووى وتحديد التدابير الملموسة التي سيتم التفاوض عليها داخل اللجنة . كما اننا نرى في انشاء فريق تفاوضي مخصص ، أو أى هيكل فرعي آخر له هذه الولاية ، في الجزء الثاني من دورة هذه اللجنة ، الاستمرار المنطقي الضرورى للأنشطة المزاولة حتى الآن .

وان حظر الاسلحة الكيميائية موضوع سبق وأن أتيحت الفرصة لوفدنا لكي يشرح موقفه ووجهات نظره حياله . ونود ، وقد وصلنا الى هذه المرحلة من أعمالنا ، أن نعرض على اللجنة الملاحظات التالية :

أولا ، يرى الوفد الروماني ان المفاوضات الرامية الى حظر الاسلحة الكيميائية قد بلغت مرحلة دقيقة يجب ان نحييها جميعا . وواضح انه بعد ١٠ سنوات من المفاوضات لم نتمكن بعد من البدء في صياغة نص لصك دولي في هذا الصدد ، وقد يكون هذا السبب هو الذى قد يدفع بعض الدول في الأوضاع الدولية الراهنة الى اعتماد مقررات بتطوير ترسانات الاسلحة الكيميائية التي لديها ثم ان عجز اللجنة عن تحريم الاسلحة الكيميائية لن يعتبر بالتالي مجرد اخفاق في سلسلة جهود دامت أمدا طويلا بل سيعتبر دافعا حقيقيا من شأنه أن يطلق العنان لسباق التسلح في مجال خطير من مجالات أسلحة التدمير الشامل .

أما الاعتبار الثاني ، فيتعلق بالاعمال التحضيرية ذات الطابع التقني التي اشترك بعض الخبراء فيها داخل هذه اللجنة • ان وفدنا يقدّر نفع هذه الاجراءات فقد أتاحت لنا التعرف على مسائل هامة معقدة تتعلق بحظر الأسلحة الكيميائية • وأصبح لزاما علينا الآن الشروع في مفاوضات من أجل حل هذه المشاكل • وفي ضوء ماسبق ، فان اعادة النظر في صلاحيات الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية ، بغية جعلها منسجمة مع هذه المرحلة من أعمالنا ، تفرض نفسها كمهمة لها الأولوية في بداية الجزء الثاني من دورة اللجنة لهذا العام •

ونود أيضا الاشارة الى مسألة التحقق التي كانت موضوع كلمات عديدة • ان الوفد الروماني يؤيد انشاء نظام فعال للتحقق من الامتثال لاحكام اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية • كما اننا نرى ان الآلية التي سيتفق عليها ، مهما كانت كاملة ، لن تضمن بطريقة مطلقة احترام جميع أحكام الاتفاقية وهذا هو السبب الذى جعل الوفد الروماني يرى من صالح الدول كافة استكمال ماجاء بالاتفاقية من أحكام ملموسة تتعلق بالتحقق ، وذلك باقرار مجموعة من تدابير تنمية الثقة بين جميع الاطراف في مجال انطباق هذا الصك الدولي • ونعني هنا الاحكام الرامية الى تنمية التعاون فيما يتعلق بأجهزة الوقاية والمواد المضادة • ونظم الانذار ومنع انتشار الاصابة • وانطلاقا من هذا التصور ، يجب علينا أيضا دراسة اقتراح السويد بشأن نطاق الحظر، واقتراح البرازيل بشأن عنوان الاتفاقية ذاتها •

وكما تعرفون ، عبّر الوفد الروماني عن تأييده لفكرة شروع اللجنة في دراسة التدابير التي من شأنها وقف استخدام الاكتشافات العلمية والتقنية في انتاج أسلحة التدمير الشامل • ويرى وفدنا ان اتخاذ مقرر بانشاء فريق من الخبراء العلميين مخصص لدراسة الآثار التقنية في هذا المجال سوف يمثل اجراء عمليا ملحوظا من جانب لجنة نزع السلاح •

ان النشاط الذى شرعت اللجنة في مزاولته بشأن حظر أسلحة التدمير الشامل الجديدة والمنظومات الجديدة من تلك الأسلحة يجب ان يستكمل بمقرر تتخذه جميع الدول الحائزة لامكانات البحوث والتنمية العسكرية باتخاذ التدابير اللازمة على الصعيد الوطني لمنع استخدام اكتشافات العلم والتقنية في الميدان العسكرى •

أما بالنسبة لابرام اتفاقية تحظر الاسلحة الاشعاعية ، فيود الوفد الروماني استرعاء الانتباه الى الطريقة البناءة التي تتقدم بها المفاوضات والى ضرورة اتخاذ اجراء من أجل وضع نص لاتفاق دولي بشأنها • ونرى انه ينبغي لنا في المرحلة الحالية حل ثلاثة مشاكل أساسية يرتهن بها نجاح الاتفاقية ، ألا وهى تعريف الأسلحة الاشعاعية ، والتطبيقات السلمية للطاقة النووية ، وعلاقة الاتفاقية بعملية نزع السلاح النووى • كما نود أن نشدد على الأهمية التي تعلقها بعض الدول ، بما فيها رومانيا ، على ايجاد حل من شأنه حماية المحطات النووية اذا نشبت نزاعات مسلحة ، وهذا ماقترحه وفد السويد •

وقبل ان اختتم كلمتي أود أن أقول أننا سمعنا كثيرا أن اسلحة التدمير الشامل عموما والاسلحة النووية في المقام الأول لاتنتج الا لردع الاعتداءات • فاذا كان هذا هو الهدف الحقيقي لاحتياز أسلحة التدمير الشامل أفلا يكون أكثر بساطة واقتصادا ، بل وأمنا ، اتخاذ اجراءات لبلوغ ذلك الهدف عن طريق التفاوض على نزع السلاح بدلا من مواصلة التعجيل المستمر لسباق التسلح بحجة كفايته على الردع في حين انه يحمل بذور الاخلال بالتوازن القائم ؟

ان الاسلحة الجديدة ليست مجرد ممارسة للعلوم المستقبلية كما أن الاخفاق في وضع ضوابط للأسلحة القائمة ، وتحسينها نوعيا على أساس الاكتشافات العلمية والتقنية ، يجعل من تلك الاسلحة يوما بعد يوم حقيقة عملية • وسيؤدى اتساع مجال أسلحة التدمير الشامل من حيث النوعية الى تحسين الأسلحة الموجودة حاليا وكذلك الى اكتشافات علمية ذات انعكاسات عسكرية •

ولذلك يرى الوفد الروماني أنه ينبغي للجنتنا أن تولى أقصى أولوية لحظر أسلحة التدمير الشامل الموجودة فعلا في ترسانات الدول ، وأن تضع نصب أعينها موضوع الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من تلك الأسلحة •

لقد أعرب رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية نيكولاى تشاوشسكو منذ بضعة أيام عن أمله في أن " تفهم جميع الدول ضرورة الشروع في وقف سباق التسلح ، والتسلح النووى في المقام الاول ، فتنتهج في هذا الصدد سياسة اتصالات ومفاوضات تؤدى الى تزايد الثقة المتبادلة وتسهيل البحث عن أفضل الحلول في سبيل تحقيق الانفراج ونزع السلاح وتوطيد التعاون والسلم الدوليين " • ونحن نرى ان هذه الطريقة هى الوحيدة التي يجب ان نسلكها ولا سيما في اللحظات العصيبة والمعقدة التي طرأت على الحياة الدولية •

الرئيس : أشكر ممثل رومانيا الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة •

السيد دى سوزا اى سيلفا (البرازيل) : اسمحوا لي أن أعبر عن أفضل أماني لكم بالنجاح في منصبكم كرئيس للجنة نزع السلاح ، وأتعهد بتعاون وفدى معكم في أدائكم لمهامكم •

واسمحوا لي قبل أن أبدأ القسم الأساسي من بياني اليوم ، الذى سأخصصه للأسلحة الاشعاعية ، أن أتناول بايجاز نقطة أثارها وفدكم في جلستنا العامة بتاريخ ٢٦ آذار/ مارس بشأن الأسلحة الكيميائية ، فقد أشرتم في هذه المناسبة ، وأنتم تتحدثون كرئيس لوفد جمهورية ألمانيا الاتحادية ، الى الخبرة التي اكتسبتها حكومتكم في ميدان تدمير العوامل السامة التي بقيت منذ الحرب العالمية الأولى والثانية ، كما تعرض وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية لهذه المسألة داخل الفريق العامل المخصص المعني بالأسلحة الكيميائية • وكما يعرف أعضاء هذه اللجنة فان وفدنا وعدة وفود أخرى تعلق أقصى أهمية على تدمير المخزونات القائمة من الأسلحة الكيميائية وعلى تفكيك مرافق انتاجها ، وذلك فيما يتعلق بالمفاوضات الجارية حاليا داخل الفريق العامل الذى يرأسه السفير لبد غارد • وان وفدى ليكون شاكرا للغاية لو وجد وفدكم أن من الممكن تزويد اللجنة بمعلومات اضافية عن العمل الذى تم في بلادكم في هذا المضمار ، مع التأكيد بوجه خاص على جوانب التكلفة وحماية البيئة التي ذكرتموها في بيانكم • ونحن نؤمن بأن مثل هذه البيانات ستساعد كثيرا من الوفود على التوصل الى فهم أفضل للجوانب التقنية للمسائل المثارة ، ولا سيما فيما يتعلق بالفترات الزمنية اللازمة للوفاء بالالتزام الذى ستتضمنه اتفاقية الأسلحة الكيميائية بتدمير ترسانات الأسلحة الكيميائية القائمة •

واسمحوا لي أن أنتقل الآن الى الموضوع الرئيسي لبياني اليوم • ان لجنتنا تدرس في الاسبوع الحالي وفقا لبرنامج عملنا البند الخامس من جدول أعمالنا وهو الأسلحة الاشعاعية ، وقد أتيحت لي من قبل — في بياني في ١٢ شباط / فبراير الماضي — الفرصة لأن أعرض على اللجنة موقف حكومتي العام من هذه المسألة • وتعتقد البرازيل أنه ينبغي للجنة نزع السلاح أن تركز جهودها

على المسائل التي أعطتها الجمعية العامة أولوية عالية بدلا من أن تخصص الوقت القليل المتاح لتدابير هي — في أفضل الأحوال — جانبية بالنسبة لمسألة نزع السلاح الرئيسية • وحتى الآن عجزت اللجنة عن الاتفاق حتى على الجوانب التنظيمية للمفاوضات الموضوعية لنزع السلاح أو حظر التجارب الشامل التي اعترف الجميع بطابعها الملح في الوثيقة الختامية وفي عدد لا يحصى من قرارات الأمم المتحدة • وليس من الصعب أن نتصور فزع أعضاء الأمم المتحدة اذا لم تستطع لجنة نزع السلاح أن تذهب الى أبعد من أن تعرض على المجتمع الدولي في الجمعية العامة القادمة مشروع نص عن أسلحة ليست موجودة ، بل يرى بعض الخبراء أنه ليس ثمة فرصة لوجودها ، في ذات الوقت الذي نذكر فيه أن تقدما لم يحدث بالنسبة للتدابير التي اعتبرها المحفل الأعلى في مناسبات كثيرة تدابيرا ملحة وحيوية • ويأمل وفدنا باخلاص أن يصاحب الرغبة الحارة التي أبدتها بعض الدوائر في سرعة وضع نص عن الأسلحة الاشعاعية استعدادا مماثل للتوصل الى ترتيب عملي يمكن اللجنة كذلك من تناول المسائل الملحة التي أعطيت أعلى أولوية •

وبالرغم من هذا ، فاننا نعتقد أن اتفاقية بشأن حظر الأسلحة الاشعاعية يمكن أن تكون مفيدة في اتجاهين • فأولا ينبغي أن تحوى نصوصا صريحة توضح التزام الأطراف بتدابير ملموسة لنزع السلاح النووى ، وثانيا ينبغي النظر اليها كأداة فعالة لتعزيز التعاون الدولي في الاستخدام السلمي للمواد المشعة لأغراض سلمية •

ومن بين المصاعب الرئيسية التي أولاها الفريق العامل المخصص اهتمامه وضع تعريف مقبول لنوع الأسلحة التي ستكون موضوعا للحظر • ويؤيد وفدنا الاقتراحات التي قدمت في اللجنة وفي الفريق العامل ومفادها أن من الأصوب تحديد الأسلحة الاشعاعية بخصائصها بدلا من استبعاد الأسلحة النووية صراحة من منطوق الاتفاقية • فليس ثمة مايدعو الى اقرار تعريف ينتهي الى اضفاء مشروعية على الأسلحة النووية لكي نعود فنجد المادة التالية تنكر هذه الحقيقة حين تقرر أن شيئا في الاتفاقية ينبغي ألا يفسر باعتباره اضفاء للشرعية على الأسلحة النووية • فمثل هذا الانكار ، في الواقع ، انما يؤكد افتراض أن الأسلحة النووية الموجودة بالفعل تعتبر خيارا صحيحا في حين تحظر الأسلحة الاشعاعية غير الموجودة • ومن هنا لا يقبل وفدنا لهذه الأسباب شرط الاستبعاد بالصورة التي وصفتها •

وكما سبق أن أوضحنا فان الاتفاقية المقترحة بشأن حظر الأسلحة الاشعاعية تتيح للمجتمع الدولي فرصة التعبير الرسمي — في وثيقة ملزمة دوليا — عن الالتزام بنزع السلاح النووى • ومن هنا فاننا نعتقد أن الاتفاقية ينبغي أن تحوى نصا صريحا بهذا الشأن وليس مجرد اشارة غامضة في الديباجة الى نزع السلاح النووى • ومثل هذا النص سيمثل خطوة هامة الى الأمام في تاريخ الاتفاقيات الدولية في ميدان نزع السلاح •

وفي عام ١٩٦٨ دعيت اللجنة السابقة على لجنتنا هذه لاقرار معاهدة دولية تحوى في مادتها السادسة أحكاما صريحة تتعلق بنزع السلاح • غير أنه يبدو أن الأطراف التي أعطتها هذه المعاهدة وضعا خاصا قد فسرت هذه الأحكام على النقيض تماما • وقد كشف المؤتمر الاستعراضي الثاني لأطراف هذه المعاهدة ، الذى عقد في العام الماضي ، القلق المتزايد لدى أغلب أطرافها الذين التزموا بدقة بالالتزامات الواردة فيها ومازالوا ينتظرون فهما أفضل من جانب هذه الدول نفسها للالتزامات التي تجسدها المادة السادسة • ومن الواضح أن ثمة حاجة الى تعزيز التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح النووى على المستوى القانوني • وتتيح

الاتفاقية المقترحة لحظر الأسلحة الاشعاعية للجنة نزع السلاح ، وللمجتمع الدولي في مجموعه ، فرصة جديدة لبلوغ هذا الغرض •

كما تمثل مسألة الاستخدامات السلمية للمواد الاشعاعية ومصادر الاشعاع أهمية كبرى للوفد البرازيلي • ونحن على ثقة كاملة من أن الاتفاقية المقترحة ستخدم غرضا مفيدا للغاية اذا ما هي عززت وشجعت التعاون الدولي في هذا الميدان • ففي الوقت الذى تمنع فيه الاتفاقية امكانية استخدام المواد الاشعاعية في الحرب — ولو في المستقبل البعيد — على أيدى أولئك الذين يمتلكون الوسائل التكنولوجية لتحقيق مثل هذه الامكانية فانها ستلعب دورا بناءً تماما اذا هي سهلت وعززت الاستخدامات السلمية لهذه المواد في الوقت الحاضر• وقد أعلن وفدنا رأيه من قبل في هذا الموضوع داخل الفريق العامل وليست بي حاجة لأن أكرره هنا بالتفصيل • ويكفي أن نقول اننا نفضل صياغة ايجابية للمادة المقابلة من الوثيقة بدلا من أن نقرر على نحو سلبي فحسب أن أحكام الاتفاقية لن تعوق أو تمس استخدام المواد المشعة للأغراض السلمية ، كما ينبغي الاشارة الى ضرورة تعزيز التعاون الدولي ، بما في ذلك التعاون في ميدان نقل التكنولوجيا • وقد قدم وفد رومانيا في العام الماضي بعض الاقتراحات الهامة في هذا الصدد ، كما أدخل في العام الحالي تعديلا بناءً على المادة الخامسة من مشروع الاتفاقية ، كذلك فان الاقتراح الذى قدمه وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية في العام الماضي ، والوارد في ورقة العمل CD/RW/WP.4 ، هو في رأينا اقتراح ايجابي بدوره • كما أننا نؤمن بأن لكل أمة حقا غير قابل للتصرف فيه في تنفيذ برامج وطنية للاستخدام السلمي للطاقة النووية بكل أشكالها • ومن هنا ينبغي ألا يقتصر اعتراف أطراف الوثيقة المحتملة بهذا الحق على الاطراف وحدهم ، فنحن نتناول هنا مبدأ عاما ينبغي أن يقرر بطريقة عامة لا تنطوى على تمييز •

وقد ينشأ التمييز كذلك عن صياغات تجنح الى اضفاء وضع ذى امتياز على بعض أطراف الاتفاقية المقترحة ، كما لو استخدمت اجراءات الشكوى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، فنحن لا نستطيع أن نرى ميزة اجراء يمكن أن تسد الطريق أمامه حفنة من الدول بينها تلك الدول التي تمتلك الوسائل التكنولوجية للتفكير في انتاج الأسلحة الاشعاعية ولن يستطيع وفدنا الموافقة على آلية لايداع الشكاوى لا تأخذ في اعتبارها مبدأ المساواة في السيادة بين الدول • ولا يمكن أن تحوى الاجراءات التي تستهدف حل المشاكل التي تثور عند تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية أى عناصر تمييز فيما بين الدول الأطراف •

تلك هي الأفكار الرئيسية للوفد البرازيلي بشأن مسألة اتفاقية تكفل عدم اضافة الأسلحة الاشعاعية الى ترسانات الدول في المستقبل • وينبغي بالطبع ألا تحول الأولوية المنخفضة لهذه المسألة ، بالمقارنة بالحاجة الملحة الى التدابير الأخرى الواردة في جدول أعمال اللجنة ، دون أن تسير اللجنة في جهودها للتفاوض حول اتفاقية ، ووفدنا على استعداد لمواصلة اسهامه في هذه المناقشة • وطبقا لولاية الفريق العامل المخصص فان اكمال دراسة العناصر الرئيسية للمعاهدة المقبلة سيوفر موادا موضوعية للمعاهدة المقبلة في المرحلة التالية من مهمتنا •

الرئيس : أشكر ممثل البرازيل الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة •

السيد دارسمان (اندونيسيا) : اسمحوا لي ياسيدى الرئيس وأنا أتحدث للمرة الأولى في اجتماع ترأسونه أن أعبر عن مدى سرورى برؤيتكم في مقعد الرئاسة ، فالاسهامات الكثيرة

المفيدة التي قمتم بها للجنة في الماضي تجعلكم صالحين للغاية لهذه المهمة الشاقة ، ونحن على ثقة من أن دورة الربيع الحالية للجنة ستنتهي بتوجيهكم الحكيم الى نتائج ايجابية • ويتعهد وفدنا من جانبه بالتعاون الكامل معكم في أداء واجباتكم • كما أود أن أعبر عن تقدير وفدنا للسفير هيرد ر للمراحل البناءة التي حققها عمل اللجنة تحت رئاسته في الشهر الماضي •

وسيعرض الوفد الاندونيسي في مناسبة أخرى موقفه من بعض جوانب البند ٥ من جدول الأعمال المعروض الآن على اللجنة •

أما اليوم فأود أن أقول بضع كلمات عن بعض الجوانب المتعلقة بالبند ٣ من جدول أعمالنا أي الترتيبات الدولية الفعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها •

وحين ناقشت اللجنة الأولى للجمعية العامة مسألة ضمانات الأمن في عام ١٩٧٨ ، ذكر الوفد الاندونيسي في بيانه في ١ تشرين الثاني / نوفمبر أن " الضمان الأكثر فعالية هو بالطبع وقف كل أشكال التجارب النووية في كل البيئات ، وحظر صناعة اسلحة نووية اضافية ، على أن يعقب ذلك تدمير المخزونات القائمة " • ومازال وفدنا مقتنعا بهذا الرأى ، غير أنه مادمنا جميعا ندرك أن مثل هذا الضمان المطلق لايكاد يمكن تحقيقه في المستقبل المرئي فان وفدنا يرى أن من الضروري للمجتمع الدولي أن يستحدث في هذه المرحلة على الأقل تدابير تؤمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام مثل هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها من أي ناحية •

ومازالت لجنة نزع السلاح التي عهدت اليها مهمة التفاوض بغية التوصل الى اتفاق وعقد ترتيبات دولية فعالة بشأن ضمانات الأمن ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تواجه بعض المصاعب • الا أن وفدنا متفائل بشأن التغلب على هذه الصاعب •

وقد أثيرت خلال المناقشات داخل الفريق العامل المخصص مسائل يود وفدنا أن يعلق عليها بايجاز •

فأولا فيما يتعلق باقتراح اصدار الدول النووية اعلانات متطابقة في مضمونها أوضح وفدنا ارتياحه للاعلانات الانفرادية بعدم استعمال الدول الحائزة للأسلحة النووية هذه الأسلحة ضد الدول غير الحائزة لها • الا أننا نشعر أنه لابد لكيما تصبح هذه الاعلانات فعالة أن تدرج في وثيقة دولية ملزمة ، ومن هنا يسرنا أن نلاحظ أن اللجنة قد اعترفت بهذه الضرورة من حيث المبدأ • وكما أوضح وفد باكستان فان الادلاء بهذا الاعلان امتياز للدول المفردة الحائزة للأسلحة النووية ذاتها • غير أنه سيكون من الصعب على وفدنا أن يقبل هذه الفكرة كشرط مسبق لمفاوضاتنا اللاحقة ، فينبغي ألا يمنعنا عدم وجود هذه الاعلانات ، المتطابقة في مضمونها ، من الشروع في المفاوضات بشأن اتفاقية دولية في هذا الصدد •

وثانيا فيما يتعلق بعدم وضع الأسلحة النووية في أراضي الدول التي لاتوجد بها مثل هذه الأسلحة في الوقت الحالي فان الوفد الاندونيسي يرى أن هذه المسألة ينبغي أن تكون جزءا من الالتزام الذى ستتعهد به الدول الحائزة للأسلحة النووية • ومن المناسب أن نلاحظ في هذا الصدد أن التزام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية التي تنتمي اليها اندونيسيا واضح للغاية ، فعدم وضع أسلحة نووية في أراضي هذه الدول يمثل تدبيرا آخر لمنع انتشار الأسلحة النووية ، ويشعر وفدنا بأنه نظرا للوضع الجيوفيزيائي الخاص للبلد

مثل اندونيسيا لابد من توسيع مفهوم عدم وضع الأسلحة النووية بحيث يشمل كذلك نقلها عبر الأراضي والبحار التي تدخل في نطاق سيادة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي لا توجد بها مثل هذه الأسلحة حاليا ، فدون مثل هذا المفهوم الموسع لن يوفر أى اتفاق دولي محتمل يتفق عليه ضمانات أمن كافية لدولة تتألف من أرخبيل كاندونيسيا التي تضم آلاف الجزر تحيط بها المياه وعدد لا يحصى من المضايق والممرات البحرية • وفضلا عن ذلك فان موقع اندونيسيا الاستراتيجي بين محيطين يجعلها عرضة للخطر ، ومن هنا يعتبر وفدنا من غير المرغوب فيه نقل الأسلحة النووية أو توزيعها في مياهها • واذا حدثت مواجهة عسكرية بين الدول الكبرى فقد يصبح نقل مثل هذه الأسلحة عبر المياه الاندونيسية ضروريا من وجهة نظر الأطراف المتحاربة ، وهذا بدوره يمكن أن يدفع المتحاربين الى مهاجمة الأساطيل المعادية التي تحملها ، وفي هذه الحالة لا تستطيع اندونيسيا ، وهي ليست طرفا مع أى من المتحاربين ، الافلات من الآثارة الضارة للأسلحة النووية التي تتلف أو تدمر نتيجة لذلك • وواضح مما سبق أنه لابد استنادا الى هذه الاعتبارات من استكشاف طرق ووسائل تؤدى الى أن يغطي الاتفاق المحتمل كل جوانب المصالح الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

وثالثا ، بالنسبة للحق الأصيل في الدفاع عن النفس ، فاننا جميعا ندرك أن ضمانات الأمن عديمة الجدوى اذا استخدمت الأسلحة النووية كوسيلة لتسوية النزاعات السياسية والعسكرية • وفي هذا الصدد يود وفدى أن يشارك الآراء التي عبرت عنها بعض الوفود الأخرى ومؤداها أنه لابد عند ممارسة حق الدفاع عن النفس من أن يؤخذ المجتمع الدولي في الاعتبار أى لابد من انقاذ البشرية من الهلاك التام •

ورابعا، فيما يتعلق بالاقتراح الباكستاني الوارد في الوثيقة CD/161 يود وفدنا أن يعبر عن تقديره لممثل باكستان الموقر على جهوده التي لا تكل للتوصل الى اقتراحات بديلة بغية الوصول الى اتفاق مشترك • وبعد أن قام وفدنا بدراسة الاقتراح بعناية فانه يشعر بأنه قد يكون من الأفضل اتخاذ البديل باء نقطة بدء • ويرد هذا البديل في المرحلة الثانية من ورقة العمل التي تقدم بها رئيس الفريق العامل المخصص والمتضمن في الوثيقة CD/SA/WP.5 • وبالرغم من أن هذا البديل قد لا يكون هو الطريق الوحيد لتسهيل عملنا فان رأى وفدنا المدروس هو أن على الفريق العامل المخصص أن يبدأ جهوده التالية من البديل الأقل اثارة للجدال • ويتسم وفدنا بالمرونة بالنسبة للنهج الذى سيتبع فيما بعد •

السيد ليدغارد (السويد) : السيد الرئيس ، أود أولا أن أنقل اليكم تهانينا بتوليكم الرئاسة خلال الشهر الجارى • ومن نافلة القول أننا واثقون من أن اللجنة ستلقى نجاحا في ظل قيادتكم المحنكة • كذلك فان الوفد السويدى سيواصل بذل كل الجهود بغية الاسهام في تحقيق هذه الغاية • كما أود أيضا أن أوجه الكلمة الى سلفكم الموقر ، السفير هيردر ، وأن أكرر الاعراب عن مدى تقديرنا للطريقة البارعة والنزيهة التي أنجز بها مهمته في شهر آذار/ مارس •

ان الأسلحة الاشعاعية مدرجة في برنامج عملنا لهذا الأسبوع ، وسوف أركز على هذا البند في بياني لهذا اليوم • ولكن ، أود أولا أن أعرب عن بالغ تقديرى للطريقة التي يدير بها السفير كوميفتش أعمال الفريق العامل المعني بالأسلحة الاشعاعية • فقد أظهر اخلاصه التام لمهمته التي يقوم بأدائها بأعظم قدر من البراعة والنشاط • وسوف نواصل تأييدنا التام له الى أن ينتهي العمل آملين أن يتم ذلك في نهاية الدورة الحالية •

على أننا نلحظ خطرا في الحجة التي ساقتها بعض الوفود ، وهي أن لجنة نزع السلاح يجب أن تثبت قدرتها على التوصل عن طريق التفاوض الى اتفاقات بشأن نزع السلاح وذلك من خلال المصادقة بسرعة على المشروع المتعلق بعناصر اتفاقية بشأن الأسلحة الاشعاعية هو المشروع الذى قدم الى اللجنة • ونحن نسلم بأن اثبات لجنة نزع السلاح لكفاءتها في عملية التفاوض يخدم مصلحتنا كما يخدم المصلحة العامة • وقد يعني هذا ضمنا مزيدا من تكثيف أعمالنا • كذلك ، فانه قد يعني ضمنا القاء نظرة أكثر تفحصا على أولوياتنا • وفي هذا السياق بالذات أود أن أعرب عن بالغ قلقنا •

نحن لا نعتقد أننا سنستجيب قريبا لآمال دول العالم التي تترقب بشغف تدابير نزع السلاح اذا كان ما نقدمه اليها بعد سنوات من النتائج المقفرة لا يعدو أن يكون تدابير ذات أهمية محدودة للغاية ، بل قد يقول البعض انها ليست تدابير حقيقية لنزع السلاح مطلقا ، وانما هي خدوش من الأسلحة • وينبغي للجنة نزع السلاح أن تصطنع شديد الحذر كي تتفادى مثل هذا النقد • ويجب علينا أن نمتنع عن تقديم اتفاقات بشأن نزع السلاح الى الأمم المتحدة ليس بوسعنا أن نقرر بصراحة أنها تحظى بأية أهمية •

وفي ضوء ذلك قمنا بتمحيص مشروع عناصر اتفاقية بشأن الأسلحة الاشعاعية • ونعتقد أننا نواجه هنا بعض قرارات هامة وصعبة للغاية ، وأنا أسلم بأن هذه القرارات قد تؤلم بصفة خاصة الوفدين اللذين قدما مشروع العناصر الى اللجنة •

وكما ذكرت في البيان الذى أدليت به أمام هذه اللجنة بتاريخ ٢٦ شباط/ فبراير من العام الماضي ، مستشهدا بورقة العمل (CCD/291) التي قدمتها هولندا في عام ١٩٧٠ ، فانه " بالاستناد الى المعلومات المتوفرة ، فان احتمالات نشوب حرب اشعاعية هي احتمالات قائمة من الناحية النظرية ، الا أنه لا يبدو أنها تتسم بكثير من الأهمية العملية أو حتى بأية أهمية عملية " •

ويتضح من الدراسات التي اضطلعت بها المعاهد العلمية والتقنية المختصة في السويد منذ أوائل الخمسينات ، والتي يتم النظر فيها الآن بدقة مرة أخرى ، أن استحداث أسلحة اشعاعية محددة ، كما يعرفها واضعو تلك الدراسات ، هو امكانية بعيدة جدا ، اذ يصعب أن تصبح هذه أسلحة عملية من أسلحة التدمير الشامل أو أن تستعمل استعمالا فعالا في ساحة القتال • وسوف يكون من المتعذر تقريبا صنع أو استعمال أو نقل سلاح من الأسلحة الاشعاعية له من القوة مايكفي لمنع وصول العدو الى مناطق هامة من الأرض • •

وسوف يحتاج انتاج الكميات اللازمة من المواد المشعة الى مفاعلات ضخمة لتوليد الطاقة النووية أو الى مفاعلات ضخمة للانتاج الخاص • فمثلا اذا تم اغلاق محطة عادية لتوليد الطاقة الكهربائية يبلغ انتاجها ٠٠٠ ١ ميغاواط عند مستوى التشبع بالنسبة لأكثر فضلاتها نشاطا ، واذا تم بعد ذلك تفكيك جميع عناصر الوقود فيها وسحقها بعد فترة تبريد تستغرق شهرا واحدا ، واذا تم أخيرا نشر المادة الناتجة بحيث تحدث جرعة يبلغ معدلها ٠٠٠ ١ راد في الساعة ، أى مايكفي لمنع الوصول الى المنطقة الملوثة ، تكون المساحة المغطاة أربعة كيلو مترات مربعة • وينبغي التنويه بأن وزن مخزون الوقود لمثل هذا المفاعل يبلغ نحو ١٥٠ طنا ، وأن نشاطه الاشعاعي الهائل يبلغ نحو ٠٠٠ ١ ميغاكورى • وسوف تصل الوقاية اللازمة لحماية الأفراد من كمية الاشعاع هذه الى العديد من مئات آلاف الأطنان من المواد •

وواضح أن مثل هذه الكمية الضخمة من المواد الخطيرة الفتاكة لا يمكن معالجتها ونشرها دون أن تهلك أفراد الطرف الذى يستعملها قبل أن يكون لها أثر على العدو بوقت طويل •

وقد طلبنا من واضعي الدراسة بشكل متكرر أن يقيموا الدليل على السبب الذى يدفعهم الى الاعتقاد بامكانية استعمال الأسلحة الاشعاعية في الحرب ، ولكننا لم نتلق أى رد محدد • ولم يبذل مجهود لاعطاء بيانات تقنية تأييدا لتصور الأسلحة الاشعاعية شيئا حقيقيا وخطيرا الا مرة واحدة فقط• وقد ذكر الوفد الذى قام بذلك المجهود أن طنا واحدا من السكانديوم النظائرى ٤٦ يمكن ، اذا تم نشره ، ان يحول بصورة فعالة دون الوصول الى مساحة تقرب من ١٠٠٠ كيلو متر مربع • وهذا صحيح •

ولكنه صحيح أيضا أن معالجة مثل هذه الكمية من تلك النويّة (٣٤٠٠٠ ميغاكورى) ستكون أمرا أكثر تعذرا من معالجة فضلات وقود المفاعلات التي جئت على ذكرها منذ لحظات • وعلاوة على ذلك ، فان انتاج تلك الكمية سيتطلب استعمال جميع المفاعلات المركبة حاليا في العالم• وينطبق نفس التحليل على غيرها من النويّات التي يحتمل أن تكون ذات أهمية في الأسلحة الاشعاعية•

وهذه الأسلحة ، كما عرّفها صاحب مشروع العناصر ، يتعذر في الواقع تحقيقها من الناحية المادية • ولا تبدو الوسائل الجديدة للحماية عند المناولة ، التي يمكن أن تجعل هذه الأسلحة أكثر واقعية في المستقبل ، أمرا ممكنا • وهناك طريقة واضحة لتغطية المناطق بكميات من المواد المشعة وبمرونة تكفي لجعلها مفيدة لقوات الجيش عموما ، وهي انتاج هذه المواد في الموقع المستهدف بواسطة التفجير السطحي للأسلحة النووية •وقد استثنيت هذه الحالة من الحظر في مشروع الاتفاقية •

وقد قيل في العام الماضي ان تلويث مناطق شاسعة بجرعات قليلة قد يشكل ، وان لم تكن له آثار جسدية مباشرة ، سلاحا من أسلحة التدمير الشامل لأن ذلك يمكن أن يؤثر على عدد كبير من الناس• بيد أن تلك الآثار لا تظهر الا بعد فترة طويلة تتراوح بين ١٠ و ٢٠ سنة ، ومن ثم لن يكون لها أى مدلول عسكرى •

وقد حاولت ، في معرض الاعراب عن شكوكنا حول امكانية صنع الأسلحة الاشعاعية ، أن أكون صريحا وواضحا أكثر من أن أكون دبلوماسيا • فليست جميع الوفود هنا تملك وسائل اجراء الدراسات من النوع الذى أشرت اليه • ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن الأمانة تقتضي عرض الحقائق الكامنة وراء المشاكل التي نعالجها عرضا واضحا وصريحا • ونعتبر أن سمعة لجنة نزع السلاح معرضة للخطر•

ومن هنا ، نعتقد أن من واجب أولئك الذين يقولون ان الأسلحة الاشعاعية حقيقة تنذر بالخطر أن يقيموا الدليل على حججهم بعبارات علمية وتقنية • وعلينا أن نناقش هذه المسألة الجوهرية للغاية نقاشا مفتوحا •

ولكن هناك خطرا جدّ حقيقي للتدمير الشامل يكمن في نشر المواد المشعة أثناء الحرب ، فضلا عن التفجيرات النووية ، وهو ماينطبق على الغارات العسكرية على منشآت صناعة توليد الطاقة النووية حيث توجد كميات بالغة الضخامة من المواد المشعة • وفي هذه الحالة يتم تجنب العقبات التي تعترض سبيل استخدام الأسلحة الكيميائية ، وهي مشاكل الانتاج والنقل •

وكما يتضح من الدراسات في العديد من البلدان ، بما فيها بلادى ، فان كوارث المفاعلات النووية التي يسببها ، مثلا ، هجوم عسكرى تترتب عليها عواقب مهلكة للانسان على مساحة تبلغ ١٠٠ كيلو متر مربع • ويتوقف ذلك ، بالطبع ، على الظروف الجوية السائدة اذ ذاك • وهذا يعني أن أعدادا كبيرة من الأهالي سوف تتأثر بذلك في المناطق المكتظة بالسكان التي يوجد فيها صناعة

متطورة لتوليد الطاقة النووية • وينطبق هذا في الوقت الحاضر على البلدان الصناعية ، ولكن عددا كبيرا من البلدان النامية المكتظة بالسكان التي توجد فيها صناعة نووية ناشئة قد يتعرض في المستقبل للخطر ذاته •

ان الآثار المشعة لهجوم على مفاعل عادى لتوليد الطاقة النووية يمكن أن تحدث آثارا مباشرة تماثل سقاطة مشعة من تفجير سطحي لسلاح نووى تبلغ قوته ٢٠ كيلو طنا ، في حين يمكن أن تبلغ الآثار المشعة الطويلة الأجل درجات من القوة أشد فتكا من قوة انفجار نووى • وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى أن معدل انتاج المواد المشعة في محطة نووية لتوليد الطاقة الكهربائية تبلغ طاقتها ١ ٠٠٠ ميغاواط يساوى ماتنتجه قنبلة ذرية تبلغ قوتها ٦٠ كيلو طنا يوميا من هذه المواد• ويصبح قلب مثل هذا المفاعل حقا بالغ الخطورة ، بعد مضي وقت على تشغيله ، اذا كشف عنه • وفي هذه الحالة لاتكون المادة المشعة قد " بردت " معظم اشعاعها كما هو الشأن في صنع سلاح اشعاعي •

وقد أجرينا في بلدنا دراسة مستفيضة عن أخطار الكارثة الناجمة عن المفاعلات في بارسباك الواقعة في الجزء الجنوبي من السويد • ويبلغ مجموع ماتنتجه هذه المفاعلات من طاقة كهربائية ١ ١٦٠ ميغاواط ، واذا عطبت هذه المفاعلات ، فان مساحة المنطقة المعرضة لخطر انتشار النشاط الاشعاعي المميت ستغطي ٣ ٠٠٠ كيلو متر مربع حيث يسكن نحو مليون نسمة• واستنادا الى هذه الدراسة ، لن أجد صعوبة في أن أذكر أى المجموعات السكانية مستعدة للعيش في مناطق مماثلة معرضة للخطر حول مفاعلات تقع في أوروبا الوسطى والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية وقد تمتد بعض هذه المناطق الى البلدان المجاورة • والحصول على البيانات أمر سهل ، اذ أن جميع المفاعلات مدرجة في قائمة أعدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية •

والى جانب المنطقة التي يوجد فيها معدلات من الجرع القاتلة ، فان المواد المشعة ذات الدرجات المنخفضة من التركيز ستشمل مناطق واسعة تبلغ مساحتها ١ ٠٠٠ كيلو متر مربع • وهذه المواد لن تقتل الناس فورا، ولكنها تقتضي اخلاء تلك المناطق لفترة طويلة •

ان مشروع العناصر يستثني أكثر أساليب الحرب الاشعاعية فعالية ، وهو استعمال الأسلحة النووية • واذا لم يتم قبول اقتراحنا بحظر الغارات العسكرية على محطات توليد الطاقة النووية ، فانه سيتم أيضا استثناء ثاني أنجح أسلوب • ولن يتم سوى حظر الأسلوب المتعذر المتمثل في استخدام أسلحة اشعاعية خاصة •

وكان الوفد السويدى قد أفاض في عرض اقتراحه في ورقة عمل (CD/RW/WP.19) قدمت الى الفريق العامل في ١٦ آذار/ مارس ١٩٨١ • ويجرى الآن بحث الاقتراح داخل الفريق العامل ، ولذا فسأقتصر على نقاط ثلاث •

أولا ، لقد قيل ان الاقتراح السويدى قانون من قوانين الحرب ، وأنه بالتالي لايدخل في اتفاقية بشأن الأسلحة الاشعاعية • وردا على ذلك ، أود أن أقول ان المادة الثالثة من مشروع العناصر هي الأخرى قانون من قوانين الحرب حيث أنها تتضمن تعهدا صريحا بالامتناع عن أى عمل حربي محدد ، أى عن استعمال المواد المشعة عمدا عن طريق نشرها لاحداث الدمار أو الضرر أو الأذى • ويمكن أن يدخل اقتراحنا من الناحية النظرية في هذا الاطار •

وينبغي أن أضيف أن الاتفاقات الخاصة بنزع السلاح أو الحد من الأسلحة تتضمن هي الأخرى أحيانا قوانين الحرب • وفي هذه الحالة يبدو الأمر أكثر ملائمة بكثير ، اذ أن السلاح المحدد الذى سيحظره الاتفاق هو احتمال بعيد جدا ، ان لم يكن متعذرا كلية •

ثانيا ، لقد قيل أن الاقتراح السويدى سبق أن روعي الأخذ به عام ١٩٧٧ في البروتوكولين الاضافيان (I:56 و II:15) لاتفاقيات جنيف المبرمة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ • وهذه الأحكام هي ، كما سبق أن قلنا في ورقة عملنا ، محدودة من ناحيتين • فهي لا تشمل سوى المحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية • كما أنها لا تشمل المنشآت التي تنتج مواد اشعاعية بكميات ضخمة • وعلاوة على ذلك ، فان هدف هذه الاحكام يقتصر على توفير الحماية للسكان المدنيين الذى يعيشون على مقربة من تلك المنشآت ، ولكنها تسمح للاعتبارات العسكرية بأن تطغى على الاعتبارات الانسانية ، وهكذا فانها تنص على استثناءات من الأحكام الوقائية • وينبغي أن يشمل الحظر العام للحرب الاشعاعية جميع المخاطر الهامة وألا تكون فيه أية ثغرات •

ثالثا ، لقد أثيرت مسألة كيفية عدم بسط الحماية على المنشآت العسكرية • وكان ما اتبعناه من نهج في ورقة عملنا يهدف الى بيان أنه لا تكاد توجد أية منشآت عسكرية في البرذات كثافة اشعاعية عالية ، وأنه ، بالتالي ، لن يضحّى بأى خيار عسكرى هام اذا تم ترجيح منع مايمكن أن يحدث من آثار الدمار الشامل • ولن تتم ، بالطبع ، حماية الأسلحة النووية ومخزونات المواد الانشطارية لمثل هذه الأسلحة ووسائل انتاجها • غير أننا لا نرى صعوبة في الحد صراحة من الحماية المبسوطة على المنشآت المدنية للطاقة النووية • وكما قلت ، فان الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنشر بيانات مستفيضة عن مثل هذه المنشآت • فهي اذن معروفة جيدا • ولكن يمكن ، اذا مارئي أن ذلك ضروريا ، النص على أن الدول الاعضاء يتعين عليها ، بغية الحصول على حماية لمنشآتها المدنية التي تنتج الطاقة النووية ، أن تبلغ الجهة الوديعة بهذه المنشآت ومواقعها ، وأن تسمها أيضا على نحو ما هو منصوص عليه في البروتوكول الاضافي لعام ١٩٧٧ الخاص بالمحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية •

وفيما يتعلق بأهمية هذه الحماية من الناحية العسكرية ، فانني لا أعتقد أن هناك ضرورة للتنويه بأن الهدف العسكرى المتمثل في قطع التيار الكهربائي المتولد من محطات الطاقة النووية يمكن تحقيقه ، دون مجهود اضافي كبير ، بوسائل غير شن هجوم على المفاعل ذاته • كما أن الاصابة المباشرة للمفاعل هي وحدها التي تسبب انطلاق الاشعاع بالكميات الخطيرة التي أشرت اليها فيما تقدم • ويصدق نفس الشيء على غير ذلك من المنشآت النووية المراد حمياتها كمنشآت اعادة تجهيز المواد وترسبات الوقود المحروق والفضلات المشعة •

وايجازا لما قلته ، فاننا نعتقد أن الوفدين اللذين قدما الينا مشروع العناصر لاتفاقية بشأن الأسلحة الاشعاعية مدينان باعطائنا شرحا دقيقا ومحددا لما يدعوهما الى الاعتقاد بأن هذه المسألة تستحق أن نوليها اهتمامنا الأول • فقد عرضت في شيء من التفصيل الآراء التي تدفع سلطات بلادى الى الاعتقاد بأن الأسلحة الاشعاعية ، حتى وان لم يتم حظرها ، لن تبرز في أغلب الظن الى حيّز الوجود • ولما كان من المحتمل أن يطرح هذا السؤال آخرون ، ولا سيما ممن لا ينتسبون الى هذه اللجنة ، فاني أود أن أكرر طلبي بالحصول على معلومات دقيقة وواضحة عما حمل الوفدين المذكورين على الخلوص الى نتيجة مختلفة حول الامكانية التقنية للأسلحة الاشعاعية وفعاليتها •

بيد أننا نرى ماتشكله الحرب الاشعاعية من خطر شديد الوضوح يتمثل في نشر المواد المشعة عن طريق شن هجمات على منشآت توليد الطاقة النووية ذات الكثافة الاشعاعية العالية • وسوف يرحب الرأى العام بحظر فعال لمثل هذه الحرب على أنه خطوة هامة الى الأمام ، ليس فقط في البلدان الصناعية التي تملك اليوم صناعة لتوليد الطاقة النووية أو التي لها منشآت نووية على مقربة من حدودها • وسوف يحظى مثل هذا الحظر في المستقبل بأهمية عظيمة في نظر عدد كبير من البلدان في الوقت الذى يزداد فيه نمو الصناعة النووية •

الرئيس : أشكر ممثل السويد الموقر ، السفير ليدغارد ، على بيانه وكذلك على الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئيس •

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (تحدث بالروسية، ترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، لما كنت أود أن أتحدث ، متمتعا بحقي في الرد ، فسأحتفظ بحقي في تهنئتكم رسميا بتوليكم منصب رئاسة اللجنة وكذلك في تقديم الشكر لسلفكم في الجلسة القادمة •

لقد امتنع الوفد السوفياتي في البيانات التي أدلى بها أمام لجنة نزع السلاح ولا يزال يمتنع عن توريط اللجنة في مناقشة مواضيع مثيرة للجدل قد تؤدى الى مواجهة داخل اللجنة وتصرفها آخر الأمر عن مهامها • وحيث أننا مهتمون بمفاوضات عملية ، فقد كان هذا موقفنا في العام الماضي ولا يزال هذا هو موقفنا • وكما تعلمون ، تم الادلاء ببيان الوفد السوفياتي المؤرخ في ٢٦ آذار/مارس بالروح ذاتها • فقد تطرقنا في البيان المذكور لمسائل عامة مثل مبدأ عدم الانتقاص من المصالح الأمنية الوطنية للبلدان المشتركة في المفاوضات ، ولمختلف النظريات المتصلة بالأسلحة النووية ، مع الاشارة الى المصادر السوفياتية والأجنبية المتصلة بالموضوع • ونحن نعتقد أن بياننا لم يحد عن المواضيع التي يجرى بحثها حاليا داخل اللجنة • وكان طبيعيا أن يلقى البيان ردود فعل عديدة • فقد سمعنا ردود فعل ايجابية ، وجائز أنه كانت هناك بعض الردود غير الايجابية • ولكن ليس لأحد أن يلومنا على تجاوز المشاكل التي تتم مناقشتها داخل اللجنة •

غير أن ممثل الولايات المتحدة سلك اليوم مسارا آخر ، وهو مسار خطير بصراحة • فقد تناول في بيانه بشكل متكرر مسائل لا صلة لها بجدول أعمال اللجنة ، مشيرا الى الأوضاع السائدة في مختلف بلدان العالم والى أنواع المعلومات الموجودة في الصحافة السوفياتية ، وفي الواقع ، الى طبيعة المجتمع السوفياتي وما الى ذلك • ومن غير المحتمل أن يتعزز التفاهم والتقدم المتبادلين لو أخذ الوفد السوفياتي هو الآخر يعدد رذائل المجتمع الأمريكي التي نشهدها ، ولا سيما في الآونة الأخيرة • فليس لدينا نوايا كهذه ، وأود أن أؤكد للجنة أننا لن نقوم بمثل هذه الأعمال أبدا •

ولا نخفي أننا انتظرنا بيان وفد الولايات المتحدة باهتمام ، وأظن أن كلا منا متفق مع أن الأمر كان يعود علينا بنفع أكبر بكثير لو أخبرنا السفير فلاورى ، مثلا ، أن الولايات المتحدة كانت مستعدة للقيام داخل لجنة نزع السلاح ، ولا سيما داخل الفريق العامل المخصص ، باجراء مفاوضات حول نزع السلاح النووى أو حول ابرام معاهدة بشأن الوقف الكامل العام لتجارب الأسلحة النووية وحول العديد من المسائل المحددة الأخرى التي هي الآن قيد البحث •

ومن نافلة القول أيضا أن ردا ايجابيا من الولايات المتحدة على العديد من الاقتراحات التي قدمها اليها القادة السوفيات والتي دعت في الحقيقة الى التفاوض بدلا من المواجهة سيدفع

الى الامام لا أعمال اللجنة فحسب ، بل أيضا التقدم المحرز في تسوية العديد من المشاكل في الحياة الدولية • ولا نزال نرى أن الحوار وحده ، لا المناقشة الاستفزازية ، هو الذى سيمكننا من احـــراز التقدم داخل اللجنة وانقاذ العالم من كارثة نووية • ولست أظن أن البيان الذى أدلى به السفير فلاورى قد أسهم في مثل هذا الحوار ، داخل لجنة نزع السلاح على الأقل •

السيد فلاورى (الولايات المتحدة الأمريكية) : السيد الرئيس ، لا أود أن أطيـل المناقشة ، ولكن أود فقط أن أقول انني أسلم بكل احترام بأن البيان الذى أدلى به الوفد السوفياتي في ٢٦ آذار/ مارس قد أثار مسائل تتصل بأعمال هذه اللجنة في جلساتها غير الرسمية • لقد قدمت ما يبدو لنا وصفا موضوعيا للحالة ، وما أدخلته في المناقشة هو مواضيع تتصل بذلك المجال المحدد من مجالات اهتمامنا • ولا أريد أن أطيل المناقشة ، وانما أريد فقط أن أتمسك بما أدليت به اليـوم من بيانات •

الرئيس : سيصل الأمين العام للأمم المتحدة ، كما يعلم أعضاء اللجنة ، الى جنيف خلال الأسبوع الحالي • وقد تم وضع عدد من الترتيبات التي تتعلق بحضوره في قصر الأمم • وسوف تحجز منطقة الصالون التشيكوسلوفاكي والصالون الفرنسي ظهر يوم الخميس للأنشطة المتصلة بزيـــارة الأمين العام • ولذا ، هل لي أن اقترح أن تجتمع اللجنة في ذلك التاريخ في وقت مبكر ، وليكـــن الساعة العاشرة صباحا ، تفاديا لأى ازعاج قد يطرأ على سير أعمالنا • واذا لم يكن هناك اعتراض ، فسأخلص من ذلك الى أن اللجنة موافقة على عقد جلستها العامة المقبلة يوم الخميس ، ٩ نيسان/ابريل الساعة العاشرة صباحا •

وقد تقرر ذلك

رفعت الجلســـة الساعـــة ١٢/٤٥

CD/PV.123
9 April 1981
ARABIC

لجنة نزع السلاح

محضر نهائي للجلسة الثالثة والعشرين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف
يوم الخميس، ٩ نيسان/ أبريل ١٩٨١، الساعة ١٠/٠٠ صباحا

الرئيس: السيد غ. بفايفر ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)

GE.81-61343

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف • ل • اسرائيليان
	السيد ب • ب • بروكوفييف
	السيد ف • أ • بيرفلييف
	السيد ف • م • غانجا
	السيد ب • ت • سوريكوف
	السيد ى • ف • كوستينكو
	السيد س • ن • روخين
اثيوبيا	السيد ف • يوهانس
الأرجنتين	الآنسة ن • فريرى بيناباد
استراليا	السيد ر • أ • ووكر
	السيد ر • ستييل
	السيد ت • فند ليه
ألمانيا (جمهورية ــ الاتحادية)	السيد غ • بفايفر
	السيد ن • كلينغلر
	السيد هـ • مولر
	السيد ف • روهر
اندونيسيا	السيد أ • د مانيك
	السيد ف • قاسم
	السيد كاريونو
ايران	السيد ج • زاهرنيا
ايطاليا	السيد أ • تشيارابيكو
	السيد ا • د ى جيوفاني
	السيد ب • كابراس
باكستان	السيد ت • ألطاف
البرازيل	السيد س • أ • د ى سوزا اى سيلفا
بلجيكا	السيد ج • م • نوارفاليس
بلغاريا	السيد ا • سوتيروف
	السيد ر • د يانوف
	السيد ك • براموف
بورما	السيد ساو هيلانغ
	السيد نوى وين
	السيد ثان تون

بولنـــد ا	السيد ب • سويكا
	السيد ى • سيالوفيتش
	السيد ت • ستروبفاس
بيـــرو	
تشيكوسلوفاكيا	السيد ب • لوكيس
	السيد أ • سيما
	السيد ل • ستافينوها
الجزائـــر	السيد م • مدكور
	السيد م • معاطي
الجمهورية الد يمقراطية الألمانية	السيد هـ • ثيليسكي
	السيد م • كاولفوس
	السيد ب • بونتيك
رومانيـــا	السيد ت • مليسكانو
زائيـــر	
سرى لا نكـــا	السيد هـ • م • ع • س • باليهاكارا
السويـــد	السيد س • ليد غارد
	السيد ج • يونانغ
	السيد ج • ايكهولم
	السيد ج • برافيتس
	السيد هـ • بيسفلوند
الصيـــن	السيد ليانغ يوفا ن
	السيد لين تشين
	السيد با ن جوشنغ
فرنســـا	السيد ج • د ى بوس
	السيد م • كوتور
فنزويـــلا	السيد هـ • أرتيغا
كنـــد ا	السيد ج • سكينر
كوبـــا	السيد ف • بورود وسكي جاكيويش
كينيـــا	السيد س • شيتيمي
	السيد غ • مونيو
مصـــر	السيد م • ن • فهمي

المغـــرب	السيد م • شرايبي
المكسيك	السيد أ • غارثيا روبليس
	السيد ز • غونزاليس اى رنيرو
	السيد س • هيللر
المملكة المتحد ة	السيد د • م • سامرهيس
	السيد ن • هـ • مارشال
	السيد ج • ى • لينك
منغـوليـــا	السيد د • ارد مبيلغ
	السيد ل • بايارت
	السيد س • و • بولد
نيجيريـــا	السيد و • و • اكينسانيا
	السيد ت • اغوى ــ ايرونزى
الهنـــد	السيد أ • ب • فينكاتسواران
	السيد س • ساران
هنغاريـــا	السيد ا • كوميفيز
	السيد س • غيورفي
هولنـــدا	السيد هـ • فاغنماكرز
الولايات المتحد ة الأمريكية	السيد س • س • فلاورى
	السيد ف • ب • د ى سيمون
	السيد ك • كريتنبرغر
	السيد ج • أ • ميسكل
	السيد م • سانشيز
	السيد س • بيرسي
	السيد س • فيتزجيرالد
اليابان	السيد ى • أوكاوا
	السيد م • تاكاهاشي
	السيد ر • ايشي
	السيد ك • شيماد ا
يوغوسلافيا	السيد ب • برانكوفيتش
أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام	السيد ر • جايبال
نائب أمين لجنة نزع السلاح	السيد ف • بيرازاتيغوى

السيد تشيارابيكو (ايطاليا) (مترجم عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، أود أولا أن أعرب عن سعادتي لتوليكم رئاسة اللجنة لشهر نيسان/ ابريل ، فأنتم ممثل بلد - جمهورية ألمانيا الاتحادية - تربطه بايطاليا علاقات وثيقة من الصداقة والتعاون على الصعيدين الأوروبي والدولي .

هذا علاوة على اننا على قناعة ، في ضوء سجاياكم الشخصية والفنية ، من أن اللجنة ستحقق برئاستكم تقدما في الاضطلاع بمهامها .

ويسعدكم وفدي بتعاونه الصادق معكم . وأنتهز أيضا هذه الفرصة لأهنئ السفير هرد ر. لما اضطلع به من جهود مثمرة جديرة بالتنويه لتحقيق تقدم في مداولاتنا خلال شهر آذار/ مارس.

وأود أن أتكلم اليوم بشأن البند ٥ من جدول أعمالنا ، المعنون " الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة ، والأسلحة الاشعاعية " .

وفيما يتعلق بالجانب الأعم لهذا البند ، فاننا نلاحظ الاقتراح الذي قدمه وفد هنغاريا في ٧ نيسان/ ابريل الماضي ، بشأن عقد جلسات غير رسمية للجنة ، يشترك فيها الخبراء الحكوميون . وعلى الرغم من أن صياغة الاقتراح وضعت بطريقة أكمل وأكثر تفصيلا من غيره من الاقتراحات المماثلة التي قدمت في السنوات الماضية ، فاننا على قناعة بأنه يجب أن نبقى بصدد ما نشترك فيه مع وفود أخرى من التحفظات التي مرارا ما أعربنا عنها من قبل . ونرى أن النهج الأكثر فعالية للتوصل الى حلول للمشاكل التي يمكن أن تنجم عن المنظومات الجديدة من أسلحة التدمير الشامل هو التفاوض بشأن اتفاقات مستقلة بشأن أنواع محددة من هذه الأسلحة بمجرد أن يتم تعيينها . وأود أن أشير في هذا الصدد الى انه أجريت لعدة سنوات مناقشات في الأمم المتحدة في محاولة غير ناجحة للوصول الى تعريف مناسب للعبارات " سلاح التدمير الشامل " و " منظومة الأسلحة " و " المنظومة الجديدة من الأسلحة " .

ونخشى أيضا ، في ضوء الوقت المحدود المتاح لمداولات اللجنة بصفة عامة ، ألا يمكن اعتماد اقتراح كهذا الا على حساب غيره من المواضيع التي تفوقه في الأولوية والالحاح .

وقد رحب وفدي باضطلاع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، في ١٠ تموز/ يوليه ١٩٧٩ بتقديم اقتراح مشترك الى اللجنة بشأن العناصر الرئيسية لاتفاقية لحظر استحداث الأسلحة الاشعاعية وانتاجها وتخزينها واستخدامها .

ونؤمن بأن عقد معاهدة كهذه يمثل مساهمة متواضعة ، ولكنها مفيدة ، في عملية نزع السلاح .

وأولا ، ينبغي أن ينظر في معاهدة لحظر الأسلحة الاشعاعية بوصفها التنفيذ لحظر أسلحة المواد الاشعاعية المشار اليها في تعريف أسلحة التدمير الشامل الوارد في قرار لجنة الأسلحة التقليدية المؤرخ في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٨ . ومن شأن هذه المعاهدة ، التي تأتي في أعقاب حظر الأسلحة البكتريولوجية ، أن تحرم منظومة جديدة من أسلحة التدمير الشامل تم تعيينها على الرغم من أنه لا يتم في الوقت الحالي وضعها في مجال التشغيل أو وزعها .

ثانيا ، ان معاهدة بشأن الأسلحة الاشعاعية لا تفيد فحسب في تفادي أخطار محتملة ، تصبح بصورة متزايدة حقيقة واقعة مع التعزيز السريع للمواد الاشعاعية بل تفيد أيضا في تنبيه الحكومات والرأي العام لأخطار بعض الأشكال الجديدة للحرب الحديثة .

ثالثا ، يوفر وضع معاهدة زخما لتحقيق تقدم في مجالات نزع السلاح الأخرى • ويرى الوفد الايطالي أن لهذا الاعتبار أهمية خاصة في وقت مثل الوقت الراهن ، حيث الحالة العامة ليست ملائمة لما يضطلع به من الجهود في ميدان نزع السلاح • وثمة حقيقة هامة هي أن مناقشاتنا في اللجنة ينبغي أن تستند الى اقتراح أمريكي ـ سوفياتي مشترك • ونحن جميعا ندرك أنه لا غنى لنجاح عملية نزع السلاح عن الارادة المشتركة للدولتين اللتين تملكان أكبر ترسانتين عسكريتين • ويمثل الاقتراح المشترك ، في حدود نطاقه الضيقة اظهارا لمثل هذه الارادة المشتركة •

رابعا ، يمكن أن يتيح وضع معاهدة بشأن الأسلحة الاشعاعية أول فرصة للجنة لتحقيق المهمة التي أنشئت من أجلها ، وهي التفاوض بشأن نصوص الاتفاقات • ونحن ندرك أن ثمة اختلافا حادا في الآراء في هذا الصدد • بيد أننا على قناعة بأن من المفيد أن يتوفر لدينا ، ولم يبق سوى أقل من عام على انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، مثال ملموس يتيح للمجتمع الدولي أن يحكم على ما اذا كان بوسع اللجنة ، بشكلها الحالي ، أن تضطلع بولايتها ، وانها تفي بالشروط التقنية اللازمة للاضطلاع بالمفاوضات • أما فيما يتعلق باللجنة نفسها ، فان الخبرة التي اكتسبت على هذا النحو لا يمكن الا أن تكون مفيدة كسابقة لمداولات أخرى أكثر تعقيدا في المستقبل •

ويمثل هذا بعض الأسباب التي من أجلها عمد وفدي من البداية الى التعاون في تحقيق هذه المهمة •

ونرى انه ينبغي للجنة ، عند التفاوض بشأن هذه المعاهدة ، أن تضع لنفسها هدفين رئيسيين هما : من ناحية ، الوصول الى تعريف دقيق للأسلحة الاشعاعية ولحظرها ، ومن الناحية الأخرى ، ضمان ألا تقتضي أحكام المعاهدة أي تدخل في أنشطة أخرى مشروعة وهامة تماما مثل الاستخدام السلمي للطاقة النووية والمواد الاشعاعية • وتمشيا مع هذا النهج ، قدمنا عددا من الاقتراحات والمقترحات المحددة •

وأظهرت الجهود الدائبة المتواصلة لرئيس الفريق العامل المخصص • السفير كوميفيش ، الذي نود أن نعرب له اليوم عن تقديرنا الودي للأعمال التي أنجزت ، أن من الممكن تعديل وتعزيز الاقتراح الأمريكي ـ السوفياتي المشترك عن طريق تضمينه الآراء التي قدمها عدد من الوفود •

وقد تقدم الفريق العامل المخصص من مرحلة تعيين العناصر الرئيسية للمعاهدة المقبلة الى مرحلة التفاوض بشأن كل عنصر من العناصر التي تم تعيينها • وان من المستصوب أن يتمكن الفريق من أن ينتقل الى المرحلة الختامية ، أي صياغة نص المعاهدة • وان وفدي على استعداد من جانبه ، للاشتراك في هذه الأعمال ، بالتعاون مع خبرائه •

بيد انه يجب أن نسلم بأنه لا يمكن الاضطلاع بأعمال الصياغة الفعلية مع قدر معقول من الأمل في تحقيق نتيجة ايجابية الا اذا قبلت جميع الوفود فكرة وضع معاهدة محدودة النطاق ليست على قدر كبير جدا من الالحاح والأهمية •

وأشير الى نهج آخر يقتضي التوسيع الجذري لمبدان التطبيق ودور الاتفاقية • وفي هذا السياق أثيرت ونوقشت مسائل على قدر كبير من الأهمية • ويثور التساؤل عن مدى قدرة الهيكل

الحالي للاتفاقية ، حسبما يظهر من الصيغة المعدلة التي أعدها رئيس الفريق العامل ، على استيعاب هذه العناصر الجديدة دون الحاجة الى تشكيله تماما من جديد ، ودون تعريض امكانية الاتفاق للخطر •

ونرى انه يمكن تلبية بعض الاهتمامات بصورة مناسبة ، في ديباجة الاتفاقية أو مواد هذا ، وعلى سبيل المثال ، الاهتمامات التي تتعلق بالأولويات التي ينبغي أن تتقيد بها اللجنة والمهام المناطة بها أن تتوصل الى حلول بشأنها • وفي المقام الأول ، المشاكل التي تثيرها المنظومات الجديدة التي تم بالفعل استحداثها ووزعها ، ولا سيما في الميدان النووي • وتثير اهتمامات أخرى مشاكل تقتضي بحثا تفصيليا •

ومن أمثلة ذلك المذكرة المقدمة من وفد السويد في ١٦ آذار/ مارس ١٩٨١ ، والواردة في ورقة العمل CD/RW/WP.19 • واننا ممتنون لوفد السويد لاعداده ورقة تقتضي امعان الفكر ، وللسفير ليدغارد لما وفره لنا في البيان الذي ألقاه يوم الثلاثاء الماضي من معلومات اضافية هامة للغاية ، بما في ذلك معلومات تقنية الطابع • وتضطلع السلطات الايطالية بدراسة دقيقة لهذه الجوانب •

ومن السابق لأوانه أن نحاول وضع أي ملاحظات ، حتى ذات طابع أولي • وليس هناك في هذا الشأن سوى أن ألاحظ أن المذكرة تثير مشاكل حقيقية وتعرب عن اهتمامات مشروعة لا تنفرد بها السويد وحدها •

ومن الأهمية بمكان في هذه المرحلة أن نبحث هذه المشاكل لا أن نعرف ماذا كان يمكن الوصول الى حلول بشأنها في اطار اتفاقية للأسلحة الاشعاعية ، أو في سياق القانون الانساني المنطبق في حالات الحرب • وما من ريب في أنها ستمثل موضوعا هاما للبحث في دورتنا الصيفية • وان اهتمام وفدي موجه صوب الاضطلاع بتقييم دقيق لأبعاد هذه المشاكل ، ولا سيما الآثار التي تنجم عن هجمات عسكرية تقليدية على محطات للطاقة النووية ، وأيضا على مرافق مماثلة ومستودعات الفضلات دون أن يغرب عن البال أيضا تنوع المنشآت القائمة •

وتناول أيضا الفريق العامل المخصص في مناقشاته قضية أخرى يوليها وفدي أهمية خاصة ، هي قضية الاستخدام السلمي للطاقة النووية والمواد الاشعاعية • وفي العام الماضي ، بادر وفدي باقتراح تعديلات على نص الاقتراح المشترك بغية ضمان حق الأطراف في المعاهدة في اقامة تعاون دولي في ميدان الاستخدامات السلمية • وقدمت وفود أخرى اقتراحات تستهدف اضفاء نغمة ايجابية على نص المعاهدة عن طريق التأكيد مجددا ، من ناحية ، على حق الدول الأطراف في الوصول الى التكنولوجيا والمعدات والمعلومات العلمية وما الى ذلك • ومن الناحية الأخرى ، عن طريق التزام الدول الأطراف بتعزيز التعاون الدولي لهذه الغاية •

ونرى أنه يمكن أن ينعكس نهج كهذا بصورة مناسبة في المعاهدة • هذا علاوة على أن من شأن مثالي المعاهدة المتعلقة بالأسلحة البيولوجية والمعاهدة المتعلقة بتقنيات تغيير البيئة أن يقودانا في هذا الاتجاه ، كما يمكن أن يمثلا بحد ذاتهما سابقتين مفيدتين تسترشد بهما جهودنا للوصول الى حل وسط مقبول •

وفيما يتعلق بالقلق من أن ينجم عن المعاهدة تمييز محتمل ضد الدول غير الأطراف ، أود أن أبين أن هذه مشكلة موجودة في أي نوع من الاتفاقات أو المعاهدات ، وانها كانت تعالج تقليديا ووفقا للمبدأ القانوني " pacta tertiis neque juvant neque nocent " .

وأود قبل أن أختتم بياني أن أبلغ الوفود الحاضرة في الجلسة بأن ايطاليا ستوقع غدا في نيويورك اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر •

وفي الواقع فان ١٠ نيسان/ ابريل هو اليوم الذي حدد لعرض الاتفاقية لتوقيعها • ومن ثم فاننا نود بتوقيعها أن نشدد على الأهمية التي نوليها لهذه الاتفاقية وللقانون الانساني المنطبق في حالات النزاع المسلح بصفة عامة • وفي هذا المجال ، تواصل ايطاليا تعهدها بالتعاون في تحقيق المزيد من التقدم •

الرئيس : أشكر ممثل ايطاليا الموقر على بيانه وعلى الكلمات الودية التي تفضل بتوجيهها الى الرئاسة •

السيد أوكاوا (اليابان) : سيدي الرئيس ، يسعدني بوجه خاص أن أرحب بكم وأهنئكم على توليكم رئاسة لجنتنا في شهر نيسان/ ابريل • واني لأتعهد لكم بالتعاون الأكمل من قبل وفدي أثناء فترة رئاستكم • ويود وفدي أن يعرب عن امتنانه لسلفكم الموقر السفير هرد ر من جمهورية ألمانيا الديمقراطية للأعمال القيمة التي اضطلع بها في آذار/ مارس • وسنظل نذكره لجهوده الموفقة في الوصول الى توافق الآراء بشأن بدء مناقشات غير رسمية حول البندين ١ و ٢ من جدول أعمالنا •

واسمحوا لي اليوم أن أتحدث عن البند ٤ من جدول أعمالنا ، وان كنت أعلم انني تأخرت أسبوعا في اعتلاء المنبر للحديث في هذا الموضوع • ان مسألة حظر الأسلحة الكيميائية من أشد المسائل الحاحا في برنامج نزع السلاح • وقد ورد ذلك بوضوح في الفقرة ٧٥ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، وفي قرارات الجمعية العامة التي لا حصر لها ، والتي كان آخرها القرار ٣٥/١٤٤ باء •

وقد قدمت الدول الأعضاء ، على مدى السنين التي كانت هذه المسألة فيها مدرجة في جدول أعمال لجنة نزع السلاح ومؤتمر لجنة نزع السلاح ، مساهمات في صورة دراسات ومقترحات لا نهاية لها • فقد قدم الوفد الياباني نفسه منذ سنة ١٩٧٤ مشروع اتفاقية بشأن حظر ، واستحداث ، وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدميرها • كما قدم عددا من ورقات العمل الأخرى في السنوات التالية بأمل المساهمة في عقد اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية في وقت مبكر • ومع ذلك فلا تزال هناك مشاكل كبيرة كثيرة ينبغي حلها • وينشأ بعضها عن اعتبارات سياسية وعسكرية أو اعتبارات أمنية لدى الدول المعنية ، وينشأ بعضها الآخر عن سمات مميزة علمية وتكنولوجية ملازمة لعوامل الحرب الكيميائية وللأسلحة الكيميائية ذاتها • وعلينا أن نحاول ، من خلال مناقشاتنا في لجنة نزع السلاح الوصول الى حلول وسط في شكل حلول واقعية وفعالة للمشكلات البارزة ، على أن تؤخذ في الاعتبار قدر الامكان المواقف المختلفة التي أعربت عنها الوفود حول هذه المائدة • وسيسعى وفدي أيضا للوصول الى هذه الحلول الوسط في المرحلة المناسبة • وسأكتفي اليوم بابداء بعض الملاحظات على أساس ما اتبعناه على مدى السنين من موقف أساسي أو طريقة للتفكير •

ان استخدام الغازات الخانقة ، والسامة أو غيرها من الغازات الأخرى محظور بموجب بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذي وقعته ٩٦ دولة من الأطراف المتعاقدة • ومع ذلك فلا تزال بعض البلدان تحتفظ بمخزونات ضخمة من الأسلحة الكيميائية ، كما أن انتاجها لا يزال مستمرا

وهذا هو السبب الرئيسي الذى جعل المجتمع الدولي يعتبر حظر الأسلحة الكيميائية على مثل هذا القدر الكبير من الالحاح • ولو أمكن تدمير المخزونات الحالية من الأسلحة الكيميائية وعوامل الحرب الكيميائية ، وتدمير المنشآت الخاصة بانتاجها ، وتركيبها وتخزينها الخ • أو تفكيك هذه المنشآت ، أو تحويلها الى أغراض سلمية ، فسيكون ذلك مبعث ارتياح كبير للمجتمع الدولي • وان وفدى مقتنع في نفس الوقت بأن البلدان غير الحائزة للأسلحة الكيميائية ، بما في ذلك بلدى ، تتطلع الى تحقيق حظر شامل للأسلحة الكيميائية لا من أجل اعتبارات انسانية فحسب ، بل من زاوية أمنها الوطني كذلك •

وبناء على هذا الوضع قررت اللجنة في العام الماضي انشاء فريق عامل مخصص للأسلحة الكيميائية • وقد رحب وفدى بهذه الخطوة بوصفها البداية لمرحلة جديدة واعدة في التاريخ الطويل للجهود التي ما انفكت الدول تبذلها لوضع اتفاقية متعددة الأطراف بشأن حظر الأسلحة الكيميائية • ورغم انه كان من اللازم أن تكون ولاية الفريق العامل في بداية الأمر ذات طابع محدود الى حد ما ، فان المناقشات التي دارت في الفريق العامل تميزت بروح ملحوظة من التعاون والنية الحسنة بين الوفود التي ساهمت في الجهد المشترك • وتسود نفس روح التعاون في الفريق العامل الذى أعيد انشاؤه هذا العام • ويود وفدى أن يعرب عن عظيم تقديره لسفير السويد السيد ليدغارد الذى يرأس اجراءات الفريق العامل بنشاط واتقان • ويرحب وفدى أيضا باشتراك خبراء الأسلحة الكيميائية مرة أخرى هذا العام ، وكذلك بوجود وفود الدول غير الأعضاء المعنية بهذا الموضوع •

وأود ، قبل أن انتقل الى جوهر المسألة ، أن أعرب عن أمل حكومتي في أن يتسنى للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة استئناف مفاوضاتهما الثنائية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية في المستقبل القريب جدا ولئن كان وفدى يؤيد تأييدا كاملا الدور الهام الذى تقوم به لجنة نزع السلاح باعتبارها المحفل الوحيد لاجراء المفاوضات المتعددة الأطراف حول نزع السلاح وبالتالي بصفتها الهيئة الشرعية لمباشرة المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن حظر الأسلحة الكيميائية ، فانه يقر في نفس الوقت بأهمية المفاوضات الثنائية وبضرورة أن تسير مجموعتا المفاوضات جنبا الى جنب ان جاز التعبير • كما ان التقرير المشترك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الذى قدم لنا في تموز/ يوليه الماضي في الوثيقة CD/112 يعد ذا أهمية كبيرة لأعضاء اللجنة الآخرين لأنه يبين التقدم الذى تم احرازه حتى الآن والمشكلات التي مازال يتعين حلها بين طرفي المفاوضات الثنائية • ويعرب وفدى عن أمله في أن نتلقى المزيد من مثل هذه التقارير المشتركة على فترات منتظمة لتعيننا في عملنا داخل اللجنة • ونأمل كذلك في أن تكون مناقشاتنا في اللجنة بمثابة حافز لطرفي المفاوضات الثنائية ، وأن يكون باستطاعتها أيضا مساعدتهما في ايجاد حلول لبعض مشكلاتهما •

ويتمثل المفهوم الرئيسي لمشروع الاتفاقية الذى قدمته اليابان في نيسان/ ابريل ١٩٧٤ ، والذى أشرت اليه منذ هنيهة ، في حظر شامل ينظر اليه كهدف يتحقق على المدى الطويل ، غير أن هذا المفهوم يقترن بنهج مرحلي أكثر واقعية نبدأ به حظر تلك العوامل الكيميائية التي يعرف أنها تستخدم لأغراض عسكرية عدائية ، ولا يمثل التحقق منها أية مشكلة أو يمكن الاتفاق على وسيلة للتحقق منها •

وتصنف الفقرة ٢ من التقرير المشترك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (CCD/112) المواد الكيميائية في ثلاث فئات ، هي المواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمية ، والمواد الكيميائية المهلكة الأخرى ، والمواد الكيميائية الضارة الأخرى • وبغض النظر عن الطريقة التي ستدرج معايير للسمية في أحكام الاتفاقية ، فان وفدي قد أيد اعتماد معايير للسمية لاستكمال معيار الغرض العام ، وكوسيلة للتحديد الملموس للمواد الكيميائية المستخدمة لأغراض عسكرية عدائية والتي سيتم حظرها بموجب الاتفاقية • ولذلك نرى أن تصنيف المواد الكيميائية الى ثلاث فئات يناسب أغراضنا الى حد ما • ويمكننا أيضا قبول الفكرة التي مؤداها أنه ينبغي استخدام نطاقات متفق عليها لمستويات السمية للتمييز بين الفئات الثلاث • ومع ذلك ، فان التقرير المشترك يقر بأنه لم يتفق بعد على وسائل قياس درجة السمية • وقد أشار وفدي في العام الماضي الى ضرورة وضع أسلوب منمط لاختبار أو قياس سمية المواد الكيميائية • وتقوم الآن مجموعة من الخبراء اليابانيين بدراسة هذه المسألة • ومن المحتمل أن يكون بوسعنا تقديم بعض المقترحات للجنة بشأن تنميط أساليب الاختبار هذه •

وكان وفدي يرى دائما أن من اللازم النظر في قائمة ما من العوامل الكيميائية التي يمكن أن تكون هدفا للحظر ، أو لشكل آخر من أشكال الرقابة في اطار الاتفاقية • أما مسألة معرفة ما اذا يتعين ادراج هذه القائمة في الاتفاقية أم لا ، فينبغي دراستها بدقة • وسيكون من المستحيل بطبيعة الحال وضع قائمة شاملة لتلك المواد الكيميائية ، ولكن ينبغي وضع قائمة توضيحية على الأقل للمواد الكيميائية التي من المعروف أنها تستخدم أو من المحتمل أن تستخدم كعوامل لحرب كيميائية قد يكون عمليا ومفيدا في آن واحد • وتتمثل فائدة هذه القائمة في أنها تبين ، بطريقة تصويرية أي المواد الكيميائية التي سيتم حظرها ، وكذلك في تيسير عملية التحقق •

وأنتقل الآن الى مسألة التحقق التي تعتبر أحد الأركان الأساسية لحظر الأسلحة الكيميائية • ان الأسلوب أو الطريقة التي تسمح بالتحقق من احترام الالتزامات المتعهد بها في الاتفاقية ستختلف طبعا للشيء الذي سيتم التحقق منه • وسيكون علينا استخدام تقنيات مختلفة للحالات المختلفة • ومن ثم فان لنظرتنا الى المشكلات العديدة الخاصة بالتحقق علاقة وثيقة للغاية بنطاق الحظر الذي تنص عليه الاتفاقية • وقد تم الاقرار بهذه النقطة في الفرع باء من الفقرة ١٠ من التقرير الذي أعده الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية في العام الماضي حيث ورد مايلي : " يرى البعض أنه ينبغي أن تكون تدابير التحقق متناسبة مع نطاق الحظر ومع جوانب أخرى من الاتفاقية " • ولهذه النقطة ، في نظر وفدي ، أهمية عملية يجب أن تكون ماثلة في الأذهان •

وتم الاقرار كذلك في السنة الماضية ، بأنه يمكن أن يقوم نظام التحقق على مجموعة مناسبة من التدابير الوطنية والدولية • ونعتقد أن من الممكن النظر في انشاء أجهزة وطنية تكون مسؤولة ، في جملة أمور ، عن ملاحظة الأنشطة الوطنية المتصلة بموضوع الاتفاقية ، وجمع الاحصائيات والمعلومات الأخرى ، واعداد تقارير دورية تقدم الى لجنة استشارية أو الى جهاز دولي آخر للتحقق تنشئه أطراف الاتفاقية ، وعن الاشراف على هذه الأنشطة • ويكلف هذا الجهاز الدولي بتحليل وتقييم التقارير الدورية والاحصائيات ، والمعلومات الأخرى التي تقدمها الأجهزة الوطنية في الدول الأطراف ، كما يدعى الى ايفاد مراقبين لمشاهدة تدمير المخزونات أو تفكيك منشآت الانتاج • وفيما يتعلق بالتعهد بعدم انتاج العوامل الكيميائية المحظورة ، قد يطلب الجهاز الدولي بعض التوضيحات من الدول الأطراف ، ويجرى تحقيقات ، كما يقوم بعمليات تفتيش ، اذا اقتضى الأمر بناء على طلب حكومة الدولة الطرف المعنية أو بموافقتها •

فماذا يتوقع أن يحققه نظام التحقق الدولي ؟

ان البنود الأساسية التي تتبادر الى الذهن مباشرة هي تدمير المخزونات الموجودة من الأسلحة الكيميائية وعوامل الحرب الكيميائية التي تستخدم لأغراض عسكرية عدائية ، وتدمير ، أو تفكيك ، أو تحويل منشآت انتاج هذه الأسلحة والعوامل ، ومنشآت تعبئتها وتخزينها الى أغراض سلمية • وللمرء أن يتصور كذلك الحفاظ على هذه المنشآت في المرحلة المتوسطة ، التي يمكن أن تقع بعد الاعلان عن خطط تدمير المنشآت أو تفكيكها ، وقبل تدميرها الفعلي • ويبدو أن مهمة التحقق من كل ذلك على نحو فعال تشكل بالفعل مسؤولية هائلة • وأقل ما يقال ان التنفيذ الناجح للعمليات البالغة التعقيد والباهظة التكلفة التي يستلزمها ذلك سيكون انجازا هاما •واذا طرحنا جانبا ، بصورة مؤقتة مسألة مدى صرامة تدابير التحقق ، فان وفدي يرى أن علينا أن نسعى في البداية الى الانشاء المبكر لنظام للتحقق يغطي في حدود الواقع والامكان من الناحيتين الفنية والمالية جميع المواضيع والأنشطة التي ذكرتها لتوى •

ومن أصعب المشكلات التي تصادفنا في ميدان التحقق الطريقة التي يمكن من خلالها تطبيق نظام معقول على ما يسمى بالعوامل الكيميائية ذات الغرض المزدوج • ولم ترد أية اشارة في التقرير المشترك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى المواد الكيميائية ذات الغرض المزدوج • غير أن وفدي يعتقد أن الفرق بين المواد الكيميائية ذات الغرض الواحد والمواد الكيميائية ذات الغرض المزدوج فرق نسبي فقط • وقد تم تقديم بعض الاقتراحات التقنية القيمة بخصوص هذه المشكلة سواء في هذه اللجنة أو في مؤتمر لجنة نزع السلاح • وبغض النظر عما اذا كانت اتفاقيتنا للحرب الكيميائية ستتضمن هذه البنود أم لا ، ففي رأينا أنه لا مناص من التصدي للمشكلة التي سيثيرها ما يسمى بالمواد الكيميائية ذات الغرض المزدوج في سياق حظر فعال للأسلحة الكيميائية • ان هذه المسألة الهامة جديرة ، في نظرنا بأن تواصل لجنة نزع السلاح دراستها بعمق • وفي هذه المرحلة يمكن أن أكتفي بالقول انه سيكون من المفيد لو استطعنا القيام ، بمساعدة الخبراء بتحديد العوامل الكيميائية الرئيسية التي يمكن استخدامها لأغراض سلمية وعسكرية عدائية ، في آن واحد ، ووضع قائمة بها •

وترى حكومتي أن تكون تدابير التحقق المزمع النص عليها في الاتفاقية موجهة في المقام الأول ضد الأنشطة العسكرية أو الأنشطة ذات التوجه الحربي الكيميائي ، وأن يقتصر أي تدخل في العمليات العادية للصناعات الكيميائية على الحد الأدنى اللازم • ويشارك وفدي مشاركة كاملة في الرأي الذي عبر عنه مندوب البرازيل الموقر ، السفير دي سوزا اي سيلفا ، منذ أسبوعين • والذي فحواه أنه " ينبغي تصور الاتفاقية طبقا للمبدأ القائل بأنه لا يجب فحسب السماح بالأنشطة الصناعية العدنية واستخدام التكنولوجيا استخداما كاملا لأغراض سلمية ، بل ينبغي أيضا تشجيعها من الناحية الفعلية • وأن يكون انتاج العوامل الكيميائية التي تستخدم لأغراض حربية واستحداثها ، وتخزينها ، ونقلها الاستثناء الذي يجب حظره ، وليس العكس " • واسمحوا لي أيضا أن أستشهد بجملة وردت في وثيقة عملنا CCD/430 المؤرخة في تموز/ يوليه ١٩٧٤ ، والتي تحدثنا فيها عن " ضرورة تلبية احتياجين متناقضين : هما التوصل الى نتائج للتحقق موثوقة بصورة تكفي للتمكن من منع عدم الامتثال للاتفاقية ، وفي نفس الوقت لتخفيف عبء الدول الأطراف في الاتفاقية الى أدنى حد " •

ويرى وفد ى أنه لا ينبغي مثلا أن تخضع أنشطة الصناعات الكيميائية لأغراض سلمية للتفتيش الموقعي ، فيما عد ا في الحالات التي يشتبه فيها بأن الصناعة تنتج عوامل كيميائية محظورة ، ولم تقد م فيها أية تفسيرات مقنعة بنقيض ذ لك •

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقد ير وفد ى للوفد الكند ى للوثيقة CD/167 التي قد مها مؤخرا بشأن التحقق ، وكذ لك بطبيعة الحال لمساهماته الكثيرة في أعمال اللجنة الخاصة بهذ ه المسألة على مد ى السنين •

وأود الآن أن أتناول العلاقة بين اتفاقيتنا للحرب الكيميائية وبين بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ • لقد قامت هذ ه الوثيقة بد ور بالغ الأهمية خلال السنوات الخمسين التي انقضت على د خولها حيز النفاذ ، ولا يعتزم وفد ى اطلاقا التشكيك في جد واها ومع ذ لك ، وكما لاحظ عدد كبير من الوفود ، فانه يوجد مجال لتعزيز بروتوكول جنيف • وأشار العد يد من الوفود أيضا الى الا زد واج الممكن للتعهد ات القانونية الذ ى يمكن أن ينشأ اذ ا ما شملت الا تفاقية الجد يد ة حظر " الاستخد ام " • ومن جهة أخرى ينبغي أن يكون ماثلا في أذ هاننا أن نطاق الحظر بموجب الا تفاقية الجد يد ة لن يطابق حتما وبالضبط نطاق الحظر الذ ى نص عليه بروتوكول عام ١٩٢٥ ، لأن الا تفاقية الجد يد ة تتضمن كذ لك الغازات الخانقة والسامة والغازات الأخرى ، وجميع مايماثلها من سوائل أو مواد أو نبائط أخرى • وعلاوة على ذ لك فان البروتوكول لا يحتوى على أية أحكام بخصوص التحقق • ومن ثم يمكننا فهم الرأى القائل بضرورة اد راج استخد ام الأسلحة الكيميائية بشكل ما في الا تفاقية الجد يد ة •

وبهذ ه المناسبة ، فقد استمع وفد ى باهتمام الى الكلمة التي ألقيتموها ، ياسيد ى الرئيس ، منذ أسبوعين بصفتكم ممثلا لجمهورية ألمانيا الا تحاد ية ، والتي اقترحتم فيها أن تشمل اتفاقية الأسلحة الكيميائية اجراء للتحقق يرمي الى ضمان احترام أحكام بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ • ونرجو أن تد رس اللجنة هذ ا الا قتراح بعناية •

وقد قيل الكثير حول تد ابير بناء الثقة التي يمكن اد راجها في الا تفاقية المقترحة ، أو التي يمكن تطبيقها حتى قبل ابرام هذ ه الا تفاقية • ويقر وفد ى بفائد تها ، الا انني سأكتفي اليوم بالقول بأن وضع نظام للتحقق موثوق وقابل للتطبيق قد يكون أفضل جميع تد ابير بناء الثقة وأكثرها فعالية •

وقبل أن أختتم كلمتي ، أود أن أعرب عن أمل وفد ى في أن يتسنى للجنة ، لد ى حلول الد ورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، المقرر عقد ها في العام التالي ، تقد يم تقرير عن تقد م ملحوظ تم احرازه فيما يخص باتفاقية للأسلحة الكيميائية يشكل عقد ها ، وفقا للفقرة ٧٥ من الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ " مهمة من أشد مهام المفاوضات المتعد د ة الأطراف الحاحا " •

الرئيس : أشكر ممثل اليابان الموقر على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة •

السيد فينكاتسواران (الهند) : سياد ة الرئيس ، انه لمن د واعي عظيم ارتياح وفد ى أن يراكم ، أنتم الذ ين تمثلون بلد ا تربطه بالهند علاقات وثيقة وود ية ، رئيسا للجنة نزع السلاح لشهر نيسان / ابريل • ونحن مقتنعون بأن أعمال اللجنة ستتقد م ، بتوجيهكم السد يد ،

بخطى كبيرة ، وسيرسى الأساس لتحقيق المزيد من النتائج الملموسة خلال ما تبقى من د ورة عام ١٩٨١ • ونود كذ لك أن ننتهز هذ ه الفرصة للتعبير عن تقد يرنا للسفير غرهارد هردر ، من الجمهورية الد يمقراطية الألمانية ، الذ ى تولى ارشاد أعمال هذ ه اللجنة بمهارة وفعالية •

ان وفد ى يود أن يطرق هذ ا اليوم مشكلة أسلحة التد مير الشامل الجد يد ة والأسلحة الا شعاعية • وفيما يتعلق بأسلحة جد يد ة للتد مير الشامل ، فقد وقفنا على الد وام الموقف الذ ى مؤد اه انه سيلزم في الأجل الطويل ايجاد آلية تتيح الرقابة العامة والشاملة على تطبيقات المكتشفات الجد يد ة في العلم والتكنولوجيا • وما نشهد ه اليوم ظاهرة تبين ان سرعة التقد م في تكنولوجيا الأسلحة تفوق باستمرار السرعة البطيئة والمتعثرة لمفاوضات نزع السلاح • حقا ان التعقيد المتزايد في منظومات الأسلحة الجد يد ة الجارى اد خالها يزيد في صعوبة مهمة التحقق الملائم • ومن المتناقضات ان سباق التسلح التكنولوجي لم يولد شعورا بالمزيد من الأمن بالنسبة لا ى مشارك فيه • وان لم يتحقق شيء في القريب لتأمين استخد ام تطور العلم والتكنولوجيا فقط للنهوض برفاه البشرية والتنمية الاقتصاد ية والا جتماعية ، فسيفلت حتما زمام سباق التسلح •

وقد قال البعض في هذ ه اللجنة أنه من غير الواقعي ايجاد آلية لمنع استحد اث منظومات أسلحة جد يد ة الى أن يتم التعرف على تلك المنظومات فعلا • وقد أثار هذ ه النقطة مرة أخرى مند وب ايطاليا الموقر هذ ا الصباح • بيد انه يتوجب ، لد ى القيام بهذ ا العمل ، عد م اهمال التجربة التاريخية للعقود العد يد ة الماضية • لقد رأينا مرارا وتكرارا انه حالما تستحد ث منظومة أسلحة جد يد ة أو يتحد د تطبيق عسكرى جد يد لاكتشاف علمي أو تكنولوجي ما ، فانه تحبط الى حد كبير الجهود التي تبذ ل في سبيل رقابتها أو كبح جماحها • ويبد و للذ ين استحد ثوها ان منظومات أسلحة جد يد ة وأكثر تطورا توفر الأد اة للتفوق على خصم محتمل أو اصلاح خلل متصور في الميزان العسكرى • وحتى لو لم يكن الأمر كذ لك ، فقد جد ت مناسبات استخد مت فيها منظومات أسلحة جد يد ة كأد اة للمساومة في المفاوضات بشأن مراقبة الأسلحة •

لقد لاحظ وفد ى باهتمام المقترح الذ ى قد مه الا تحاد السوفياتي لانشاء فريق خبراء مخصص تحت رعاية هذ ه اللجنة للنظر في آن واحد ، في الحظر العام لأسلحة التد مير الشامل الجد يد ة ، وفي التد ابير المحد د ة المتعلقة بحظر أسلحة محتملة محد د ة تم التعرف عليها • نحن نعتبر هذ ا المقترح بناءا وجد يرا بالا هتمام • ولجنة نزع السلاح ، بوصفها هيئة التفاوض المتعد د ة الأطراف الوحيد ة في ميد ان نزع السلاح ، لا يمكنها الفرار من مسؤوليتها في معالجة هذ ه المشكلة الكامنة في صميم استمرار سباق التسلح وتصعيد ه • وبطبيعة الحال ، قد لا يكون الفريق المخصص هو الطريقة الوحيد ة التي يمكننا أن نعالج بها هذ ه المشكلة • فبوسعنا ، على سبيل المثال ، عقد اجتماعات د ورية يطلع فيها العلماء والتكنولوجيون اللجنة على التطبيقات الجد يد ة للمكتشفات العلمية والتكنولوجية الحد يثة • وبامكاننا ، في مرحلة ما ، التفكير في انشاء فريق عامل مخصص تابع لهذ ه اللجنة للتفاوض بشأن ترتيبات د ولية فعالة لمعالجة هذ ه المشكلة •

وفي هذ ا الصد د ، أود أن اقتبس من د راسة قيّمة قد مها اللورد زوكرمان في حلقة التد ارس بشأن العلم ونزع السلاح التي عقد ت في باريس في كانون الثاني / يناير ١٩٨١ • أشار اللورد زوكرمان الى أن " سباق التسلح التكنولوجي لا نهاية له ، ونظرا لتزايد كلفته وتعاظم كلفة استخد ام منتجاته من حيث القوة العاملة المد ربة ، فانه يتسبب في تآكل البنية العسكرية ذ اتها " • وصاغ اللورد زوكرمان ما اصطلح عليه بـ" قانون البحث والتنمية الذ ى لا يرحم " وتتضمن بعض جوانب هذ ا القانون مايلي :

" بما أن كلفة استحداث منظومة أسلحة تتميز بدرجة معينة من التعقيد واحده الى حد كبير في جميع البلدان الصناعية المتقدمة ، يكون لاعتبارات الحجم المطلق للاقتصاد دور عندما تتعلق رغبة بلد ما في أن تكون قواته في المستوى الذى يحدده سباق التسلح بين القوى العظمى ، وعندما يضطر الى اعادة تجهيز نفسه في فترات متكررة بأسلحة أكثر تعقيدا ، ومن ثمة أغلى ثمنا بكثير من الأسلحة التي يستعيض عنها • واذا افترضنا ان النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي الممكن تكريسها للدفاع تبقى هي نفسها تقريبا من سنة الى أخرى ، وان الناتج المحلي الاجمالي ينمو باضطراد ، فان ذلك ، يستتبع حتما أن يكون من غير المحتمل أن يكفل الشطر الكبير من الأموال التي تسخر للدفاع كل سنة شراء المزيد من أدوات الدفاع " •

" فالمنظومة الهجومية الأغلى ثمنا تقابل بدفاع أعلى منها كلفة • ويكون صافي النتيجة ازدياد في مصاريف التجهيز الدفاعي من جانب الطرفين ، دون أن يتحقق المزيد من الأمن لأى منهما " •

وتصدق هذه الملاحظات ، بطبيعة الحال ، على جميع القوى العظمى •

وتبعا لذلك خلص اللورد زوكرمان الى أن " العواقب طويلة الأجل لامفر منها • فاذا أردنا أن يكون دفاعنا فعالا ، أبينا السماح بأن يكون تجهيزنا باليا • وبالمثل ، لا يمكننا افتراض أن حصة متزايدة من الناتج المحلي الاجمالي ستخصص للدفاع • ولذلك تكون الخيارات التي نجبر على اللجوء اليها هي اما تغيير التزاماتنا بغية تفادى الحاجة الى ادخال بعض منظومات الأسلحة الجديدة الأغلى ثمنا ، أو التقليل من حجم قواتنا ، أو الجمع بين هذين التدبيرين " •

وعبر اللورد زوكرمان ، في خاتمة دراسته الهامة عن الرأى القائل بأن العلماء والتكنولوجيين بامكانهم الاسهام بالشيء الكثير عن طريق توضيح حقائق سباق التسلح لقادتهم السياسيين والعسكريين • وكما ذكر ، ما أبعد الأحداث التي شهدتها السنوات العشرون الماضية عن أن تصنيف شيئا الى أمن الشعوب ، بل هي حولت العالم الى مكان أخطر بكثير للعيش • ولا يسع المرء سوى أن يوافق على تقييمه الذى مؤداه أن " زخم سباق التسلح التكنولوجي لا ينطوى فقط على بذور الاحباط الذاتي ، بل كذلك على بذور الافلاس الوطني — أو الأسوأ من ذلك ، على الحرب ذاتها " •

ولذلك يتضح انه ينبغي لنا ، في هذه اللجنة ، أن نعي مايسمى بالحقائق الواقعة لسباق التسلح التكنولوجي • ولهذا السبب أشيد بالمقترح السوفياتي •

لقد عرض الوفد الهندى فعلا على هذه اللجنة وجهات نظره فيما يتعلق بالمعاهدة المقترحة لحظر الأسلحة الاشعاعية • ونحن على استعداد للشروع في مفاوضات جادة بغية صياغة هذه الاتفاقية • بيد انه من الطبيعي أن يعمل كل وفد من جانبه على تأمين عدم تعارض نص الاتفاقية مع المواقف المبدئية التي اتخذتها بلد اننا فيما يتعلق ببحث القضايا السياسية الأساسية وعدم تقويضها • ويسود الهند على الدوام الاعتقاد بأن احتياز واستخدام الأسلحة النووية لا يمكن أن يكونا أداة شرعية لضمان أمن الدول • وقد أعلنت الجمعية العامة في عام ١٩٦١ أن استخدام الأسلحة النووية يعد جريمة في حق الانسانية • وقد تكرر الاعلان نفسه في قرارات لاحقة أصدرتها الجمعية العامة آخرها القرار ٣٥/١٥٢ دال • ان التشبث الأساسي بهذا المبدأ هو أساس اعتراضنا على تعريف للأسلحة الاشعاعية يلجأ الى حكم استبعادى فيما يتعلق بالأسلحة النووية •

ويحظى هذا الموقف بتأييد وفود عديدة في هذه اللجنة • وقد أكد سفير البرازيل الموقر ، عن صواب ، في بيانه الباعث على التفكير الذى ألقاه في الجلسة العامة المعقودة في ٧ نيسان / ابريل ١٩٨١ :

" ان وفدى يحبذ الاقتراحات التي صدرت في نطاق اللجنة والفريق العامل ، والتي مؤداها أنه من المستصوب تحديد الأسلحة الاشعاعية بالاستناد الى خصائصها بدلا من الاستبعاد الصريح للأسلحة النووية من نطاق الاتفاقية • ويبدو أن لا طائل هناك من وراء اعتماد تعريف يكون بمثابة اضفاء الشرعية على الأسلحة النووية ، ثم لا تلبث المادة التالية أن تنكر تلك الحقيقة بقولها ألا لا شيء في الاتفاقية يمكن أن يفسر على انه يضفي الشرعية على الأسلحة النووية • اذ ليس من شأن هذا النفي ، في الواقع ، الا أن يؤكد الافتراض بأن الأسلحة النووية الواقعية تعتبر ، حقا ، خيارا قابلا للاستمرار ، على حين تحظر الأسلحة الاشعاعية غير الموجودة • فالحكم الاستبعادى على نحو ماهو موصوف لا يقبله وفدى لتلك الأسباب " •

ومما يبرهن بشكل ساطع على الطريقة البناءة التي اشتركت بها الوفود في المفاوضات بشأن حظر الأسلحة الاشعاعية المساهمات العديدة التي قدمت للتغلب على مشكلة التعريف الذى أشرنا اليه • فيوغوسلافيا ، على سبيل المثال ، عرضت على الفريق العامل المخصص تعريفا بديلا ممكنا لا يتوخى حكما استبعاديا فيما يتعلق بالأسلحة النووية • وقدم سفير يوغوسلافيا الموقر صورة كاملة ومقنعة دعما لمقترحه في جلستنا العامة الأخيرة • ووفدى يود الاعراب عن تقديره العميق للسفير فرهونيك لما بذله وفده من جهود سعيا الى ايجاد حل معقول لمشكلة تعتبر ، في رأينا ، أساسية لضمان النجاح لمفاوضاتنا •

وقد اقترح وفدى بعض الصيغ الدقيقة والمحددة لادراجها في معاهدة مقبلة بشأن الأسلحة الاشعاعية • ونحن ممتنون للرئيس الموقر للفريق العامل المخصص المعني بالأسلحة الاشعاعية ، السفير كوميفيش من هنغاريا ، الذى راعى هذه الاهتمامات في النصوص التي أعدها بكل دقة وعناية لينظر فيها الفريق العامل • وينبغي أن يحظى بمساندتنا الكاملة له في المهمة العسيرة والمثبطة في بعض الأحيان التي اضطلع بها بكياسة •

وقد أدلى ممثل السويد الموقر ، السفير ليدغارد ببيانا يحمل على التفكير ومقنعا بشأن الأسلحة الاشعاعية في جلستنا العامة الأخيرة • ونحن نود أن نعبر عن امتناننا للوفد السويدى لتذكيرنا في الوقت المناسب بأنه ينبغي لهذه اللجنة أن لا تجازف بموثوقيتها في محاولة متسرعة للتوصل الى اتفاق لا يفي ، ولو بقدر محدود ، بآمال وطموحات المجتمع الدولي • ونحن أيضا ، شأننا شأن الوفد السويدى ، لسنا مدركين ادراكا وضاحا مانسعى الى حظره من خلال الصيغة الحالية للنص • ثم ان الامكانيات المحددة التي اقترحت داخل اللجنة تبدو ذات طابع فرضي مفرط عندما تفحص عن كثب • غير أننا مازلنا على استعداد للتفاوض بشأن حظر تلك الأسلحة المحتملة ، شريطة أن تبرز أوصافها التقنية المحددة بشكل صريح وواضح •

وأحطنا كذلك علما بالمقترح الذى قدمته السويد والقاضي بأن تحظر المعاهدة المقترحة بشأن الأسلحة الاشعاعية كذلك شن هجمات ضد المرافق النووية المدنية • ومن شأن هذا الحظر أن يعزز بالتأكيد صلاحية الاتفاقية التي نسعى للتفاوض بشأنها • وستنظر حكومتنا بكل جد في المقترح السويدى •

وختاما يرى وفد ى أنه يجب على لجنة نزع السلاح أولا وقبل كل شيء أن تركز الاهتمام على البنود ذات الأولوية المدرجة في جدول أعمالها • فوقف سباق التسلح النووى وتحقيق نزع للسلاح النووى هما أكثر المسائل التي تواجه البشرية الحاحا وأهمية • وسيكون الحكم على ما لهيئتنا من موثوقية وأهمية بوصفها هيئة تفاوض متعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح متوقفا ، في نهاية المطاف ، على قدرتنا على التفاوض بشأن تدابير ملموسة في ميدان نزع السلاح النووى • ولا يمكن لمعاهدة تحظر الأسلحة الاشعاعية أن تكون لها قيمة الا اذا اعتبرت خطوة نحو الحظر الفعلي لكافة الأسلحة التي تجر الفناء والتدمير بواسطة الاشعاع ، بما في ذلك الأسلحة النووية ذاتها التي تمثل أكبر خطر على بقاء البشرية •

الرئيس : أشكر ممثل الهند المؤقر على بيانه ، وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة •

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفياتية) (مترجم عن الروسية) : السيد الرئيس ، أود أن أستهل كلمتي بالتعبير عن ارتياحي لتوليكم رئاسة لجنة نزع السلاح خلال هذا الشهر البالغ الخطورة الذى نختتم به جزء الربيع من دورة عام ١٩٨١ • ونأمل أن تسفر خبرتكم ودرايتكم العميقة بالمشاكل التي تناقشها اللجنة عن التنظيم الفعال لأعمالنا في الأيام الباقية ، وأن تمكننا من الاقتراب من حل المسائل الموكلة الى لجنتنا • كما أود أيضا أن أوجه الى السفير هردر ، رئيس لجنة نزع السلاح للشهر الماضي ، بعض عبارات الامتنان المخلص • فقد أخذ على عاتقه المهمة الصعبة ، وهي التنسيق بين نهج مختلف الوفود حيال مسألة كيفية استمرار العمل في اطار اللجنة بشأن المسائل المتعلقة بالحد من سباق التسلح النووى ، ونزع السلاح النووى ، وحظر تجارب الأسلحة النووية •

ويود الوفد السوفياتي أن يتناول اليوم عددا من القضايا •

ان نهج الاتحاد السوفياتي حيال مشكلة حظر الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من تلك الأسلحة معروف جيدا لأعضاء لجنة نزع السلاح • وقد تم تأكيد هذا النهج مرة أخرى في التقرير المقدم من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي الى المؤتمر السادس والعشرين للحزب ، فقد أبدى الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، ليونيد بريجنيف ، الملاحظة الهامة التالية بشأن المشكلة التي نناقشها اليوم :

" لقد كان الخط المحورى للسياسة الخارجية لحزبنا وحكومتنا ولا يزال هو الكفاح لتقليل خطر الحرب ولكبح سباق التسلح • وقد اكتسب هذا الهدف في الوقت الراهن أهمية وطابعا ملحا بصفة خاصة • فالواقع أن هناك تغيرات سريعة وعميقة تحدث في مجال تطور التكنولوجيا العسكرية • اذ يجرى استحداث أنواع جديدة من الأسلحة كيفا ، منها في المقام الأول أسلحة التدمير الشامل • وهذه الأنواع الجديدة من الأسلحة من شأنها أن تجعل من مراقبتها ، وبالتالي أيضا ، من أى تحديد يتفق عليه لهذه الأسلحة، مهمة بالغة الصعوبة ، ان لم تكن مستحيلة ، وسيقوض حدوث مرحلة جديدة من سباق التسلح الاستقرار الدولي ويزيد الى حد كبير من خطر نشوب حرب " •

وتعلمون جميعا اننا نؤيد وضع اتفاق شامل يحظر استحداث وانتاج أية أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من تلك الأسلحة • ونحن لا نستبعد في الوقت نفسه امكانية ابرام اتفاقات خاصة أيضا •

ومازلنا نعتقد أنه سيكون من الأصوب العمل بطريقة تدريجي، من خلال اتفاق ملائم ، الى احباط التهديد بظهور أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ، وذلك قبل أن يتم استحداثها أوتحويلها الى وسائط مادية للحرب • فالزمن لا ينتظر أحدا !

لقد كانت المشكلة التي نناقشها اليوم مدرجة في جدول أعمال دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ولجنة نزع السلاح ، ومحافل دولية أخرى طيلة خمس سنوات تقريبا • وتجرى لجنة نزع السلاح مناقشات دورية حول مسألة الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل • وهي مناقشات يشارك فيها من حين الى آخر خبراء من بلدان معينة • ولكن الأمور لم تتقدم أكثر من ذلك حتى الآن • وفي نفس الوقت ، وعلى خلاف مشاكل نزع السلاح الأخرى، تتمتع مسألة حظر الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل بسمات متميزة وفريدة وخاصة بها دون سواها • وفي مقدمة هذه السمات النوعية أن من بين العناصر الحاسمة في مناقشة مسألة الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل بلورة مفاهيم علمية وتكنولوجية متفق عليها لكي تشكل أساس موضوع الحظر في الاتفاق أو الاتفاقات التي قد تبرم مستقبلا • وذلك يعني بدوره انه اذا كان يتعين دراسة هذه المسألة في اللجنة ، فسينبغي بديهيا أن تصاغ في قالب ملائم ، مع ايلاء الاعتبار لأهمية اعتماد اللجنة للقررات السياسية على أساس التحليل العلمي الدقيق لجميع جوانب هذه المشكلة البالغة التعقيد •

ونرى في هذه الحالة أن الأمر يستدعي مرحلة تمهيدية من النقاش يعقد التوصل الى رأى متفق عليه ، على مستوى الخبراء ، حول الجوانب العلمية والتكنولوجية للقضية ، وبعد أن يعرض ذلك الرأى على اللجنة للنظر فيه •

وتبين الخبرة المتاحة من مناقشة قضية الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل ان الخبير الذى يتكلم في جلسة من جلسات اللجنة يضطر ، بحكم طبيعة الجمهور الذى يستمع اليه ، الى محاولة تبسيط بيانه بحيث يسهل فهمه ، قدر الامكان ، ويأتي ذلك في بعض الأحيان على حساب الدقة العلمية • وقد يؤدى اما الى عدم الفهم الصحيح الكامل لمشكلة ما ، كما يتضح بصفة خاصة على سبيل المثال من الاقتراحات التي قدمتها بعض الوفود بادراج مايسمى بأسلحة حزم الجزيئات في نطاق حظر الأسلحة الاشعاعية ، أو الى تحريف جوهر المسألة •

وهذه الاعتبارات تجيز الجزم بأن مناقشة مشكلة لها مثل هذا التعقيد العلمي ، مثل مشكلة الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل ، سوف تكون أشد فعالية بكثير، لو أتيحت لأعضاء اللجنة لا آراء وخبير واحد فقط ، مهما كان مؤهلا تأهيلا رفيعا ، بل آراء فريق خبراء من مختلف البلدان يعملون على أساس اجراءات معترف بها في الأوساط العلمية • وهذا هو بالضبط الغرض من اقتراح وفد الاتحاد السوفياتي بانشاء فريق مخصص من الخبراء • ولقد أصغينا باهتمام الى كلمة الوفد الهنغارى في ٧ نيسان/ أبريل ، ونحن نؤيد اقتراحه بعقد جلسات غير رسمية لأنها سوف تخدم هي الأخرى الهدف ذاته •

ان الفريق الذى نقترحه يمكن أن يمثل آراء لا يرقى اليها الشك حول التطورات في العلم والتكنولوجيا التي يحتمل أن تسفر عن خطر من حيث استحداث أنواع جديدة من أسلحة التدمير

الشامل ، وبامكانه أيضا أن يزود اللجنة ببحوث استقصائية حول الأوضاع الراهنة في هذه المسألة من وجهة النظر العلمية والتكنولوجية • ويمكن الاتفاق على صلاحيات مثل هذا الفريق بتفصيل أكبر في الجلسات غير الرسمية التي تعقدها اللجنة بمشاركة الخبراء حسب اقتراح وفد هنغاريا •

وبالتالي فان وجود مثل ذلك الفريق سيضمن حصول اللجنة على معلومات علمية وتكنولوجية موضوعية بشأن أسلحة التدمير الشامل ، وتزويدها بوسائط عملية هامة تمكنها من مراقبة وضع هذه المشكلة بانتظام •

وأود الآن أن أتناول بايجاز مسألة حظر الأسلحة الاشعاعية • وأود في المقام الأول أن أعبر عن تقديرنا للسفير كوميفش لادارته الماهرة والفعالة للفريق العامل المعني بالأسلحة الاشعاعية •

لقد أصغينا بانتباه في الجلسة العامة للجنة يوم ٧ نيسان/ ابريل الى الكلمات التي ألقاها عدد من الوفود حول هذا الموضوع • وأثيرت في بعض تلك الكلمات - وليس لأول مرة - مسألة ماذا كانت هناك حاجة الى تناول مشكلة حظر الأسلحة الاشعاعية (ويقصد هنا تلك الأسلحة في حد ذاتها) نظرا لوجود قضايا أخرى لم تحل بعد في مجال الحد من الأسلحة ، وعموما في مجال تقليل خطر الحرب • ويعتقد الوفد السوفياتي انه منذ تقديم الوثيقة المشتركة السوفياتية الامريكية عن العناصر الأساسية لمعاهدة بشأن حظر الأسلحة الاشعاعية ، كرس محررو تلك الوثيقة وممثلو وفود أخرى عناية جمة لشرح وتجسيد فكرة وأغراض وموضوع ونطاق المعاهدة المقترحة وبرهنوا بصفة خاصة على خطورة استحداث أسلحة اشعاعية نظرا لوجود امكانية من حيث المبدأ لاستعمال الاشعاعات الناتجة عن تحلل المواد المشعة • وأشير الى وجود امكانية من حيث المبدأ لانتاج تلك الأسلحة في شكل قنابل وقذائف وألغام •• الخ • يقصد بها نشر المواد المشعة عن طريق التفجير • وأشير أيضا الى امكانية استحداث نبائط أو معدات خاصة لنشر المواد المشعة بطريقة غير تفجيرية ، كأن تبث مثلا في هيئة سائل أو ذرات صلبة • وذكرت امكانيات أخرى لاستعمال المواد المشعة التي قد توجد في حوزة احدى الدول في أغراض اعتدائية •

وأشارت وفود كثيرة ، في جملة أمور ، الى التعريف الذي وضعته الأمم المتحدة في ١٩٤٨، والذي صنف في ذلك الوقت الأسلحة الاشعاعية في عداد أسلحة التدمير الشامل • وهنا نود أيضا أن نستذكر القرارات التي اتخذت مؤخرا - في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح التي عقدت في ١٩٧٨ ، وفي الدورة العادية الأخيرة للجمعية العامة في ١٩٨٠ • كما ان الفقرة ٧٦ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية تنص على الآتي : " ينبغي ابرام اتفاقية تحظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الاشعاعية " • وكان لذلك الحكم صدى في قرار الجمعية العامة ٣٥/١٥٦ زاي بتاريخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠ • وتعلمون جميعا ان كلا من النصين قد اعتمدا بتوافق الآراء •

وصدرت تعليقات أخرى معينة يدولنا أن الوفد السوفياتي قد رد عليها فعلا سواء في الجلسات العامة للجنة نزع السلاح أم في اطار الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية ، أم في مجرى المشاورات الثنائية •

ان الوفد السوفياتي ، شأنه شأن الوفود الأخرى التي تحبذ الانتهاء في أقرب وقت من وضع نص لاتفاقية تحظر الأسلحة الاشعاعية ، لم يحاول قط بطبيعة الحال في أولوية هذه المشكلة أو في ضرورة النظر فيها وحلها قبل جميع القضايا الأخرى • ومع ذلك ، فبينما نظهر اهتمامنا ،

ونشترك بفعالية في دراسة مسائل حاسمة في مجال نزع السلاح ، مثل الحد من سباق التسلح النووى ، والحظر الكامل العام لتجارب الأسلحة النووية ، وحظر الأسلحة الكيميائية ، وعدد من القضايا الأخرى ، فاننا في الوقت ذاته نعتقد ان سد أى اتجاه مهما كان بسيطا من اتجاهات سباق التسلح سوف يمثل خطوة الى الأمام • واذا كانت هناك امكانية لاتخاذ مثل هذا القرار الآن فيتعين علينا ألا نتعمد التباطؤ في هذا العمل باد راج مسائل ، مهما كانت هامة ، لا علاقة لها بالموضوع قيد النقاش • وحافزنا على ذلك اعتقادنا بأن المجتمع العالمي يهتم على قدم المساواة بالتوصل الى حظر الأسلحة الاشعاعية ، نظرا لأن كل الدول ستحصل على فائدة متساوية من تحقيق هذا التدبير •

وقد أعطينا فعلا في جلستنا الماضية ، يوم الثلاثاء ، تقديرنا للكلمة التي ألقاها وفد الولايات المتحدة في ٧ نيسان/ ابريل ، وقلنا انها غير بناءة ، وليست في صالح المهام الملقاة على عاتق اللجنة • فقد جمح الوفد الامريكي بتهور من خلال مشاكل دولية معقدة مختلفة ، ووطأ في أثناء ذلك موضوعات لا علاقة لها بالسياسة الخارجية • ونحن نستطيع أيضا بطبيعة الحال أن نسوق أمثلة كثيرة ــ أمثلة حقيقية لا ملفقة ــ تمس جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الولايات المتحدة التي نرى أنها تستدعي انتقادا جديا • بيد أننا لا نحبذ تضييع وقت عمل اللجنة ، وهو محدود جدا في الواقع • وباختصار ، لن نقتدى بمثل الوفد الأمريكي ، وانما سنتكلم عن بعض المسائل الجوهرية •

في المقام الأول ، بالرغم من عنف الممثل الأمريكي ، فانه لم يفلح في دحض الحقيقة الواضحة ، وهي ان الولايات المتحدة كانت البادئة بكل جولة من جولات سباق التسلح طيلة فترة مابعد الحرب • وعلى أى حال ، من الذى بدأ باستحداث الأسلحة النووية ؟ انها الولايات المتحدة • ومن كان البادئ باستحداث الخواصات النووية المزودة بالصواريخ التسيارية ، وبتجهيز الصواريخ عابرة القارات بالرؤوس الحربية المتعددة ، وبانشاء مجموعة كاملة من أشد الأنواع فتكا من أسلحة التدمير الشامل ؟ انها الولايات المتحدة مرة أخرى • ومن ذا الذى يتزعم الآن استحداث الأسلحة النيوترونية ، والأنواع الجديدة من الأسلحة الكيميائية الفتاكة والشديدة السمية ، وغيرها من الوسائط القتالية الخطيرة ؟ انها الولايات المتحدة هذه المرة أيضا •

ان الاستعدادات العسكرية الجارية في الولايات المتحدة والتي يسميها وزير الدفاع الأمريكي ، ك واينبرغر ، " بداية اعادة تسليح أمريكا " ، ليست سوى تسلح فائق للولايات المتحدة لامثيل له في السابق يهدف الى ترجيح كفتها في جميع فئات الأسلحة الاستراتيجية والتقليدية •

ومثال ذلك أن البنتاغون كان يتباهى منذ وقت طويل بتفوق قواته البحرية • وقد يتساءل المرء هنا ما الغرض اذن من القرار الذى اتخذ بزيادة عدد السفن الحربية من ٤٥٦ الى ٦٠٠ سفينة ، وزيادة عدد مجموعات حاملات الطائرات الى ١٥ مجموعة ؟ وفي ضوء هذه الوقائع كيف يمكن الادعاء بأن الاتحاد السوفياتي هو المسؤول عن سباق التسلح ؟

ان بلدنا ، كما صرح زعماء الاتحاد السوفياتي رسميا أكثر من مرة ، لا يسعى الى بلوغ تفوق عسكرى • ولا تتجاوز الامكانات العسكرية للاتحاد السوفياتي المقتضيات الضرورية للأغراض الدفاعية ، ويتمشى ذلك تماما مع الطابع الدفاعي للمذهب العسكرى السوفياتي • ألم يتضح حسن نيتنا بالقرار الأحادى بسحب ٢٠ ٠٠٠ جندى سوفياتي ، و ١ ٠٠٠ دبابة ، ومعدات حربية أخرى من الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وهو ماتم انجازه فعلا في العام الماضي ؟

لقد حاول الممثل الأمريكي أن يشوش على القضية فيما يتعلق بتوازن القوى في القارة الأوروبية ، وفسّر كما يحلو له ، وهذا أخف تعبير ، وقائع مختلفة ، وتلاعب ببعض البيانات • ونجد أفضل رد على محاولاته تلك في البيان الذي ألقاه رئيس دولتنا ، ليونيد بريجنيف ، أمام مؤتمر الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي يوم ٧ نيسان/ ابريل من هذا العام • ويود الوفد السوفياتي أن يقرأ الفقرات ذات الصلة من ذلك البيان • ونحن نفعل ذلك أيضا لأن صحفا كثيرة في الغرب ، على الرغم من المزاعم التي تقدم هنا عما يسمى بالصحافة الغربية " الحرة " ، لم تر أنه من الضروري حتى أن تشير الى أهم جزء في خطاب ليونيد بريجنيف • وها أنا أقرأ عليكم هذه الفقرات :

(قرأها بالانكليزية)

" ان سباق التسلح المطلق العنان في أوروبا أصبح خطرا بصورة فتاكة بالنسبة لكل الشعوب الأوروبية • وبغية البدء بطريقة ما في ايجاد الحل العملي لهذه المشكلة ، فاننا نقترح للوقت الحاضر على الأقل ، رسم خط تحت ما يوجد حاليا ، أي أن يتوقف كل من الكتلة السوفياتية وحلف شمال الأطلنطي عن أي توزيع آخر لصواريخ نووية جديدة متوسطة المدى في أوروبا ، وعن أي تبديل للصواريخ المقامة في أوروبا حاليا • ويشمل ذلك بالطبع المنظومات النووية الأمريكية المقامة في القواعد الأمامية في ذلك الاقليم • وهذا التوقف يمكن أن يكون صحيحا الى أن تبرم اتفاقية دائمة بشأن الحد من الوسائط النووية سالفة الذكر أو تخفيضها ، وهو الأفضل ، من جانب الطرفين في أوروبا •

" وطبيعي ان اقتراحنا بشأن التوقف ليس غاية في حد ذاته • وانما القصد منه تهيئة مناخ أكثر مواتاة لاجراء محادثات • ونحن نعتبر ان الهدف من هذه المسألة - وقد ذكرته من قبل وأكرره الآن - هو على وجه التحديد تخفيض الجانبين لكمية الوسائط النووية المتراكمة في أوروبا • وهذا ممكن تماما دونما مساس بظروف الأمن سواء في الشرق أو الغرب •

" وقد قوبل اقتراحنا ، كما هو معروف ، باستجابة ايجابية من جانب دوائر سياسية كثيرة وفيما بين الجمهور في أوروبا الغربية • ولكن رد فعل من يدو أنهم لا يستصوبونه لم يتباطأ بدوره •

" هناك زعم بأن الاقتراح السوفياتي الجديد يهدف الى توطيد مزية مفترضة لقوات البلدان الأعضاء في معاهدة وارسو • وهذا غير صحيح بالتأكيد • وقد تكلمت عن ذلك بالتفصيل في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي • واذا ألقى المرء نظرة على الامكانات النووية التي يملكها كلا الطرفين الآن في منطقة أوروبا ، فسيتبين توازنا تقريبيا بين قوات الطرفين • وهذا ، بالمناسبة ، أمر معترف به مرارا في الغرب • فقد أنكر مثلا مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية شميدت في خطاب عام له في شباط/ فبراير من هذا العام ان التوازن بين قوى الشرق والغرب في أوروبا قد انتهك • ولكنه عبّر عن مخاوفه من أن " الروس قد يكونون على وشك انتهاكه " • وتكلم مؤخرا كذلك وزير خارجية الولايات المتحدة هيغ عن " التوازن والتكافؤ النسبيين " • ولكنه عاد وأعرب عن قلقه من أن يتغير هذا التوازن لصالح الاتحاد السوفياتي ربما في منتصف هذا العقد •

" ويمثل هذا التخمين للحالة الراهنة والاحتمالات المتوقعة لتطورها ، فان قادة البلدان الغربية لا بد أن يكونوا قد قفزوا منطقيا الى اقتراحنا • الا أن بعضهم مازال يحاول التقليل الى أدنى حد من مغزاه ، ومن المؤكد أن مرجع ذلك ليس أن توازن القوى في أوروبا قد تغير في غضون أيام قليلة • ولكنهم يفعلون ذلك لأنهم يودون تغيير ذلك التوازن لصالح الغرب ، ولا يريدون الالتزام بالتوقف •

" الا أن تلك المحاولات — وهذا أمر ينبغي فهمه بوضوح — ليس من شأنها الا دفع الجانب الآخر الى اتخاذ خطوات ثأرية • وسنشهد مرة أخرى حلقة مفرغة ، وستصبح الأوضاع في أوروبا محفوفة بمخاطر أكثر بالنسبة للجميع • أفذلك أمر يصعب على حكومات الدول الغربية الكبرى فهمه ؟

" ان اقتراحاتنا كل تعني تسوية أكثر المشاكل الدولية الحاحا والتي لها مغزى أسمى في توطيد السلم • اننا نقترح أن تجرى الأطراف المعنية مفاوضات عملية وبناءة حول تلك القضايا — على أى مستوى كان — دون ربطها بشروط تمهيدية • واذا كان لدى أى شخص اقتراحات أخرى معقولة فنحن على استعداد للنظر فيها أيضا •

" ولكننا ، صراحة لا نرى حتى الآن أى استعداد خاص للتفاوض من جانب حكومات الدول الغربية •

" ويقال لنا في بعض الأحيان ان كل ذلك هام جدا ولكنه يتطلب دراسة طويلة ، وانه لا داعي للتعجل • وثمة تلميح أيضا بأن تحديد هذا الموقف لا يتوقف على الحكومة المعنية ، وانما على حكومات أخرى • وفي تلك الأثناء يستمر تصعيد سباق التسلح وتواصل الأوضاع الدولية تدهورها •

" وفي حالات أخرى توجد محاولات لتوجيه ادعاءات ضدنا أو فرض شروط تمهيدية علينا • وهناك ادعاءات بوجود " حق " ما في السيطرة على الأوطان في كافة أجزاء الكوكب تقريبا ، تقترن بطلبات مؤداها ان " المقابل " لقبول الغرب بالتفاوض هو أن نكف عن ايلاء الاعتبار لمصالحنا الأمنية ، وألا نقدم أية مساعدة لاصدقائنا اذا تعرضوا لاعتداء أو لتهديد بالهجوم •

" ويا له من موقف أقل ما يوصف به انه غريب •

" دعونا نفترض ، ولو لدقيقة واحدة ، ان الاتحاد السوفياتي لا بد أن يعلن مايلي : " قبل البدء في المشاورات حول تسوية بعض المشاكل الدولية التي تأخر حلها فلتغير الدول الغربية الكبرى سياساتها في المجال الذى لا يعجبنا ولا يعجب كثيرون آخرون • فلتسحب أولا الولايات المتحدة ، مثلا قواتها من هذا البلد وذاك ومن هذه القاعدة وتلك من القواعد الحربية في الخارج • ولتكف عن تأييد وتسليح أنظمة دكتاتورية ارهابية معينة " •

" فهل هناك من يقبل جديا مثل هذا النهج حيال مسألة المفاوضات ؟ ان ذلك يكاد أن يكون مستحيلا • بل قد يقال اننا بلهاء ، أو أناس لا يفقهون بدرجة كافية في الأمور السياسية أو يتعمدون اثارة العراقيل أو مماطلون ، أناس يتجنبون المفاوضات لأن نواياهم ليست سلمية على الاطلاق •

" ان تجارب التاريخ ، بما في ذلك تجارب العقود الأخيرة ، تثبت لنا عن حق ان النجاح في المحادثات بين الدول لا يتأتى الا اذا بذلت محاولات املاء الشروط على الطرف الآخر ، وتوفرت الارادة الحقيقية في استتباب السلم والاحترام المتبادل لمصالح الطرفين • وانه لعلى هذا الأساس وحده أبرمت الاتفاقات الدولية الرئيسية التي ساعدت على توطيد السلم والأمن للشعوب " •

(ثم استأنف حديثه بالروسية)

هذا هو ردنا على الكلمة التي ألقاها ممثل الولايات المتحدة الموقر •

واسمحوا لي الآن أن أرد على أسئلة الوفد البريطاني • لقد وجه الينا مندوب المملكة المتحدة الموقر السؤال مرارا حول معنى ماجاء في كلمة الاتحاد السوفياتي من أنه لن يستخدم الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي لا تسمح باقامة تلك الأسلحة في أراضيها • وقد وجهت الصحيفة اليونانية تانيا سؤالا مماثلا الى ليونيد بريجنيف منذ بضعة أيام وسأقتبس الآن رد بريجنيف :

" لقد أعلن الاتحاد السوفياتي فعلا أكثر من مرة انه لن يستعمل أبدا الأسلحة النووية ضد البلدان التي تتخلى عن انتاج واحتياز الأسلحة النووية ، والتي ليس لديها مثل تلك الأسلحة في اراضيها • وهذا وحده ضمان ثابت بما فيه الكفاية • بل اننا مستعدون للذهاب الى ماهو أكثر من ذلك ولابرام اتفاق خاص في أى وقت ومع أى بلد من البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية بما فيها اليونان بالطبع ، اذا التزم ذلك البلد بدوره بعدم وضع أسلحة نووية في أراضيه " •

الرئيس : أشكر ممثل الاتحاد السوفياتي الموقر على كلمته وعلى عباراته الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة •

السيد أردمبيلغ (منغوليا) (مترجم عن الروسية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن أرحب بكم بحرارة لتوليكم رئاسة لجنة نزع السلاح عن شهر نيسان/ ابريل • ويأمل الوفد المنغولي أن تتبعوا المثل الرائع الذى ضربه سلفكم السفير غ • هرد ر ، وهذا تنتهون بأعمال الجزء الأول من دورة اللجنة الى نتيجة ناجحة •

وأود أن أنتهز هذه الفرصة كذلك لأعبر عن شكر وفدنا للسفير غ • هرد ر ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية لاسهامه البناء في عمل اللجنة •

لقد انقضى وقت طويل منذ أن تقدم الاتحاد السوفياتي للمرة الأولى باقتراح حظر استحداث وصناعة أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ، ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة وقدم مشروع اتفاق دوليا بهذا الشأن الى الجمعية العامة للأمم المتحدة •

ولقي الاقتراح السوفياتي تأييدا واسعا من جانب المجتمع الدولي ، وكما تعرفون فقد اتخذ قرار الجمعية العامة في هذا الشأن ، وهو القرار ٣٤٧٩ (د - ٣٠) بأغلبية ساحقة •

ومنذ ذلك التاريخ ومسألة حظر الأنواع والمنظومات الجديدة من أسلحة التدمير الشامل مدرجة على الدوام في جدول أعمال كل من الجمعية العامة ولجنة نزع السلاح باعتبارها مهمة لها الأولوية •

غير انه كان من المستحيل حتى الآن التوصل الى اتفاق حول هذه المشكلة - اتفاق يعفي البشرية من خطر ظهور أسلحة تدمير شامل جديدة رهيبة - بالرغم من أن كل الشروط اللازمة لهذا الغرض تبدو متوافرة •

ولقد أيدت جمهورية منغوليا الشعبية منذ البداية هذا الاقتراح بقوة ، ووقفت دائما - مع غيرها - في صف التوصل بأسرع مايمكن الى اتفاق مقبول عموما في هذا الميدان •

وكان سبب موقفها هذا هو أن امكانية استخدام انجازات التقدم العلمي والتقني الحديث لأغراض عسكرية ستظل قائمة حتى نصل الى اتفاق يحظر بصرامة استحداث وانتاج أنواع ومنظومات جديدة من أسلحة التدمير الشامل •

ولعل الشاهد الواضح للغاية على ذلك هو المعدل المتسارع باستمرار للتحسين التكنولوجي لأنواع أسلحة التدمير الشامل ، والزيادة الملحوظة في اعتمادات البحث والاستحداث العسكريين في الميزانيات العسكرية لدول حلف شمال الأطلسي وحلفائها في السنوات الأخيرة •

وينبغي كذلك أن نلفت الأنظار الى الأرقام التي تشير الى أن مايبلغ في المتوسط ١٥ - ٢٠ اختراعا جديدا يظهر في العالم كل ساعة ، وكثير من هذه الاختراعات لأغراض عسكرية •

وهكذا يصحب تسارع سباق التسلح تحسين مستمر في الأنواع القائمة من الأسلحة ، مما يؤدي الى استحداث جامح لوسائل تدمير شامل جديدة ، بل أكثر قوة •

والنتيجة التي ينبغي أن تستخلص من ذلك واضحة : فاذا لم نقم في الوقت المناسب حاجزا صلبا أمام ظهور أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل فقد ينشأ وضع خطير يصل فيه سباق التسلح الى نقطة اللاعودة ، ونتيجة لذلك تنتهي الى لاشيء كل التدابير التي تحققت حتى الآن في مجال الحد من سباق التسلح ، وتصبح المفاوضات التي تجرى حاليا في هذا الميدان عديمة الجدوى •

وهذا هو السبب في أن عقد اتفاق دولي يحظر استحداث وانتاج أنواع ومنظومات جديدة من أسلحة التدمير الشامل سيسهم ، ضمن جملة أمور ، في المهمة البالغة الأهمية ، مهمة وقف التصعيد الخطير في التحسين الكيفي لأسلحة التدمير الشامل ، مما سيشكل بلا ريب خطوة كبرى نحو وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه • وفي ذلك بالتحديد تكمن في نظرنا أهمية والحاح التوصل الى اتفاق بحظر استحداث وانتاج أنواع ومنظومات جديدة من أسلحة التدمير الشامل •

وسيكون عقد اتفاقية دولية بشأن الحظر الكامل لانتاج أسلحة النيوترون بالغ الأهمية في هذا الصدد •

وكما تعرفون فقد تقدمت ثماني دول اشتراكية بينها منغوليا الى لجنة نزع السلاح منذ ثلاثة أعوام بمشروع مشترك لاتفاقية دولية بشأن حظر انتاج وتخزين ونشر واستعمال أسلحة النيوترون النووية •

وهذه المبادرة ، كغيرها من الاقتراحات المحددة التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى بغية وقف سباق التسلح الخطر وتحقيق نزع السلاح ، تتفق تماما مع المصالح الحيوية لكل الشعوب ، ومع هدف الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما ، وابعاد خطر كارثة نووية •

ولقد أثار الحديث في الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة عن تجديد خطط صناعة أسلحة النيوترون النووية واقامتها في أوروبا الغربية قلقا بالغا •

ويكاد يكون من المستحيل أن ندرك تماما مدى الآثار الضارة لمثل هذه الخطط •

ان عقول الشعوب وضمائرها تدعو واضعي هذه الخطط الاجرامية الى التراجع عن تنفيذها الى الأبد ، والا فان مثل هذا العمل من جانب أولئك الذين يحبون اللعب بالنار يمكن أن يثير فعلا مضارا ، وهناك مثل شرقي يقول " من يقذف حجرا في الهواء قد تشج رأسه " •

ويبين كل مسار النقاش الذى يدور هنا بشأن مسألة حظر الأنواع والمنظومات الجديدة من أسلحة التدمير الشامل أن ثمة فهما عاما قد بدأ يظهر بصورة كافية داخل اللجنة ، ومؤداه ان التوصل الى حظر وقائي للأنواع والمنظومات الجديدة من أسلحة التدمير الشامل أيسر كثيرا من حظر هذه الأسلحة بعد أن تكون قد استحدثت بالفعل واختبرت وضمت الى ترسانات الدول •

وفي ضوء هذه النظرة الى مشكلة حظر استحداث أنواع ومنظومات جديدة من أسلحة التدمير الشامل ، وكذلك — وهذا أكثر أهمية — اذا توفرت ارادة سياسية كافية لدى البلدان الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من البلدان ذات القدرة العسكرية والصناعية المتقدمة في المقام الأول ، سيكون من الممكن حل هذه المشكلة بوضع اتفاق شامل وكذلك بالاتفاق — اذا لزم الأمر — على أنواع جديدة مفردة من أسلحة التدمير الشامل • ويمكن أن يعد مشروع معاهدة حظر الأسلحة الاشعاعية الذى يجرى اعداده داخل الفريق العامل المخصص نموذجا لمثل هذا الاتفاق •

وسيكون من المفيد للغاية — سواء بالنسبة للاتفاق الشامل أو للاتفاقات المفردة بشأن حظر أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل — اعتماد الاقتراح الذى تقدمت به مجموعة من البلدان الاشتراكية لتكوين فريق مخصص من الخبراء المؤهلين — تحت رعاية لجنة نزع السلاح — يمكنه اجراء دراسة لهذا الاقتراح ، ونحن نعتقد أن باستطاعة اللجنة النظر في هذا الاقتراح واتخاذ قرار مناسب بشأنه قبل نهاية الجزء الأول من الدورة الحالية ، بحيث يبدأ فريق الخبراء عمله أثناء الجزء الصيفي من دورة اللجنة •

واسمحوا لي الآن أن أنتقل بايجاز الى مسألة حظر الأسلحة الاشعاعية •

. اننا نلاحظ بارتياح أن الفريق العامل المخصص قد تمكن من تجديد المفاوضات منذ البداية الأولى للدورة الحالية ، وبدأ بالفعل يتفق على بعض الأحكام من أجل معاهدة مقبلة لحظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الاشعاعية • ويؤيد الوفد المنغولي كل التأييد الجهود النشطة والرائدة التي يبذلها السفير ا • كوميفش رئيس الفريق العامل الموقر •

ويوضح التقدم الذى تحقق في هذه الهيئة المساعدة أن الظروف مؤاتية للاكمال الناجح للمفاوضات في سبيل وضع مشروع اتفاقية • غير أن من المؤسف أن هناك كذلك بعض المصاعب وأساسا بالنسبة لنطاق الحظر وموضوعه •

فليس هناك بعد اتفاق عام على صياغة وتعريف مصطلح الأسلحة الاشعاعية ، ويوجه خاص على " حكم الاستبعاد " الذى يعرفها بأنها أى مواد مشعة " أخرى غير تلك الناشئة عن جهاز

متفجر نووى " • وقد قدمت كثير من الحجج داخل الفريق العامل في صف ادراج الحكم الـــوارد في الاقتراح المشترك بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، المتضمن في الوثيقتيـــن CD/31 و CD/32 • ويميل الوفد المنغولي الى الرأى القائل ان الاتفاقية المقبلة ينبغي أن يكون لها هدف واضح هو : حظر الأسلحة الاشعاعية ، ففي رأينا أن ادراج عناصر مختلفة تتعلق بالأسلحـــة النووية في الاتفاقية المقبلة قد يثير عقبات اضافية في طريق الوصول الى اتفاق عام بشأن هـــذه المسألـــة •

ويرتبط كذلك الى حد ما بمسألة نطاق الحظر وموضوعه الاقتراح بحظر ماسمي شن الحرب الاشعاعية ، وبعبارة أخرى ، الهجوم على مرافق الطاقة النووية • ويستند موقف الوفد المنغولي من هذا الاقتراح الى فهم مؤداه أن ماينبغي أن تحظره الاتفاقية هو الأسلحة الاشعاعية وليـــس طريقة شن الحرب ، سواء كانت اشعاعية أو غير اشعاعية ، فالبروتوكولات التي أضيفت عـــام ١٩٧٧ الى اتفاقيات جنيف في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩ تحظر ــ كما تعرفون ــ الهجوم على مرافـــق الطاقة النووية •

ونود أن ندلي بعدة ملاحظات عن استخدام مصادر الاشعاع للأغراض السلمية • ويـــرى الوفد المنغولي أن الهدف الرئيسي للمعاهدة المقبلة هو حظر الأسلحة الاشعاعية ، ونحـــن بالطبع لانختلف بأى حال في أن أحكام المعاهدة ينبغي ألا تمنع الاستخدام السلمي للطاقـــة النووية لصالح البشرية • غير أننا نعتبر أن من العقيم أن تلتزم الدول الأطراف في المعاهدة المقبلة مرة ثانية بالتزامات تعهدت بها بالفعل بموجب معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية كما تقتـــرح بعض الوفود •

لقد عبر البعض في الجلسة العامة الأخيرة أثناء مناقشة مسألة أسلحة التدمير الشامل عـــن شكه في استصواب عقد اتفاقية لحظر الأسلحة الاشعاعية ، أو حتى في الحاجة الى عقدهـــا ، على أساس أن استحداث مثل هذه الأسلحة مسألة من مسائل المستقبل غير المرئي • ومن العسير أن نتفق مع هذه النظرة للأمور • فنحن نعتقد أن خطر الحرب الاشعاعية سيصبح خطرا حقيقيـــا عاجلا أو آجلا ، ومن ثم فان مخاوف اليوم من امكان استحداث هذا النوع من الأسلحة مبررة تماما • ونحن نعتبر أن اعتماد تدابير استباقية لحظر الأسلحة الاشعاعية وغيرها من الانواع والمنظومـــات الجديدة لأسلحة التدمير الشامل سيشكل بلا ريب خطوة هامة نحو كبح سباق التسلح ، ومنـــع استحداث أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ، وبالتالي نحو احراز الهدف النهائي ، نـــزع السلاح العام الكامل •

<u>الرئيس</u> : أشكر ممثل منغوليا الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاســـة •

<u>السيد فلاوري</u> (الولايات المتحدة الامريكية) : اذا كان في وسعي أن أتحدث لحظة قصيرة عن البيان الذى قدمه ممثل الاتحاد السوفياتي الموقر فانني أود أن أقول انـــه وان كانت هناك نقاط مفردة في البيان السوفياتي اليوم وبيان يوم ٢٦ آذار/ مارس أستطيع أن أرد عليها ، فانني أشعر بالارتياح لأن بياني في ٧ نيسان/ ابريل قد سجل موقف حكومتي بصورة كافية ، ومـــن هنا فسيدى وفد الولايات المتحدة استعداده لوضع حد لسلسلة محتملة من الفعل ورد الفعل في اللجنة بمقاومة الاغراء وترك المسألة عند هذا الحد •

الرئيس : قامت الأمانة اليوم بناء على طلبي بتعميم الجدول الزمني للجلسات التي ستعقدها اللجنة وهيئاتها المساعدة في الأسبوع القادم . وكما اتفقت اللجنة في جلستها العامة الـ ١١٨ سيجتمع الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح في الساعة ١٠/٣٠ من صباح الأثنين ١٣ نيسان/ ابريل بدلا من يوم الخميس القادم ، فاذا لم يعترض أحد فسأعتبر أن اللجنة قد اعتمدت الجدول الزمني .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس : ستعقد الجلسة العامة القادمة للجنة نزع السلاح في الساعة ١٠/٣٠ من صباح الثلاثاء ١٤ نيسان/ ابريل .

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/١٥ بعد الظهر

CD/PV.124
14 April 1981
ARABIC

لجنة نزع السلاح

محضر نهائي للجلسة الرابعة والعشرين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف
يوم الثلاثاء ١٤ نيسان/ ابريل ١٩٨١، الساعة ١٠/٣٠ صباحا

الرئيس : السيد غ. بفايفر(جمهورية ألمانيا الاتحادية)

GE.81-61421

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية :	السيد أ. ف. ل. اسرائيليان السيد ف. أ. بيرفيلييف السيد ل. أ. نوموف
اثيوبيا :	السيد ف. يوهانس
الأرجنتين :	السيد ف. جيمنيز دافيلا الآنسة ن. فريرى بيناباد
استراليا :	السيد د. أ. ووكر السيد ر. ستيل السيد ت. فندليه
المانيا (جمهورية - الاتحادية) :	السيد غ. بفايفر السيد ف. روث السيد ن. كلينغلر السيد هـ. مولر السيد و. روهر
اندونيسيا :	السيد ش. أنور ساني السيد م. صديق السيد اى. دامانك
ايران :	السيد م. دابيرى السيد د. أميرى السيد ج. زاهرنيا
ايطاليا :	السيد ف. كاردبرو دى مونتيزيمولو السيد أ. دى جيوفاني
باكستان :	السيد م. أحمد السيد ت. ألطف
البرازيل :	السيد س. أ. سوزا دى اى سيلفا السيد س. دى كيروز دوراته
بلجيكا :	السيد أ. أونكلينكس
بلغاريا :	السيد ب. فوتوف السيد اى. سوتيروف السيد ر. ديانوف

بورما :	السيد ساو هلانغ السيد نغوى وين السيد ثان ثون
بولندا :	السيد ب• سويكا السيد ج • شيالوفيتش السيد ت• ستروجواس
بيرو:	
تشيكوسلوفاكيا :	السيد ب• لوكيس السيد آ• تشيما السيد ل• ستانيسوما
الجزائر :	السيد صلاح باى السيد م• معاطي
الجمهورية الديمقراطية الالمانية :	السيد هـ• ثيليك السيد م• كولفوس السيد ب• بونتيغ
رومانيا :	السيد م• ماليتا السيد ت• ميليسكانو
زائير :	السيد و• غنوك
سرى لانكا :	السيد هـ•م•غ•س• باليهاكارا
السويد :	السيد س• ليدغارد السيد غ• ايكولم السيد ج • لوندين
الصين :	السيد يو بييوان السيد لن شن السيد بان جوشانغ السيد يو منغيا
فرنسا :	السيد ف• دى لاغورس السيد ج • دى بوس السيد م• كوتور
فنزويلا :	السيد هـ• أرتييغا السيد أو• أ• اغويلار
كندا :	السيد د • س• ماكفيل السيد ك• كاكيا

كوبـــا :	السيد ل• سولا فيلا
	السيدة ف• بوروود وسكي جاكيوفيش
	السيد ف• كوسبينيرا
كينيـــا :	السيد س• شيتيمي
	السيد غ• ن• مونيو
مصـــر :	السيد عبد الرؤوف الريدى
	السيد اى• أ• حسن
	السيد م• ن• فهمي
المغـــرب :	السيد م• غرايبي
المكسيك :	السيد ز• غونزيلس اى رنيرو
	السيد ك• هلر
المملكة المتحدة :	السيد د• م• سامرهيس
	السيد ن• هـ• مارشال
منغوليـــا :	السيد ل• بايارت
	السيد س• و• بولد
نيجيريـــا :	السيد و• أديني جي
	السيد و• اكينسانيا
	السيد ت• اغويبي — ايرونسي
الهنـــد :	السيد أ• ب• فينكاتسواران
	السيد س• ساران
هنغاريـــا :	السيد اى• كوميفيز
	السيد س• جيورفي
هولنـــدا :	السيد ر• هـ• فاين
الولايات المتحدة الأمريكية :	السيد س• س• فلاورى
	السيد ف• دازيمون
	السيدة ك• كريتمبرغر
	السيد ج• أ• ميسكل
	السيد ك• بيرسي
	السيد س• فيتزغرالد
اليابـــان :	السيد ى• أوكاوا
	السيد م• تاكاهاشي
	السيد ر• ايشي
	السيد ك• شيمادا

يوغوسلافيا : السيد ب. برانكوفيتش

أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام : السيد ر. جابيال

نائب أمين لجنة نزع السلاح : السيد ف. بيراساتايغي

السيد سولا فيلا (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا أن أهنئكم ، نيابة عن وفدى ، بتوليكم رئاسة لجنة نزع السلاح خلال شهر نيسان / ابريل، وهو آخر شهر من دورتنا الربيعية ، وأن أؤكد لكم أن بوسعكم التعويل على التعاون التام من جانب وفدى في سبيل اختتام هذه المرحلة من أعمالنا بنجاح •

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن خالص امتنان وفدى للعمل الذى قام به سلفكم السفير هردر، من الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الذى اضطلع بكل هذا الاقتدار بمهام رئيس لجنة نزع السلاح خلال شهر آذار / مارس•

ولما كنا نقترب من نهاية هذه المرحلة الأولى من أعمال لجنة نزع السلاح لعام ١٩٨١، فاني أود آن أبدى ، بالنيابة عن وفدى ، بضعة تعليقات في هذا الصدد •

ومما لا شك في صحته أن العالم يمر في الوقت الراهن بفترة عسيرة ومضطربة من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية • فمراكز التوتر المختلفة التي تضر بارساء قواعد الانفراج الدولي وتوطيده ، وأعمال العنف الجامحة داخل بعض البلدان ، والعودة الى ما يسمى بمرحلة " الحرب الباردة " . وعلى الأخص التصعيد المحموم والدائم لسباق التسلح - كل هذه الأمور تدفع كوكبنا الى شفا كارثة تستعصي على الوصف • فلم يحدث قط في تاريخ الجنس البشرى أن وجد وضع يمكن مقارنته بالوضع القائم •

وخلال هذا العام ، أعرب مؤتمر وزراء خارجية البلدان غير المنحازة ، الذى عقد في نيودلهي ، بصورة مقنعة عن قلقه ازاء الوضع الراهن الذى يشكل فيه سباق التسلح النووى المحموم أكبر خطر يواجه العالم اليوم ، والحل الوحيد للبقاء في عالم أرهقته القلاقل والمخاوف هو وقف سباق التسلح النووى وعكس اتجاهه •

وفي وقت أقرب عهدا من ذلك ، قال زعيمنا الأعلى والقائد العام للقوات المسلحة ، فيدل كاسترو ، بمناسبة انعقاد المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ان " البدء في سباق تسلح جديد والعودة الى الحرب الباردة سيزيدان بحدة من تدهور الأزمة الشديدة التي تؤثر على الاقتصاد العالمي الراهن وسوف تتبدد آمال الأغلبية الهائلة من سكان الكرة الأرضية في أن تنتصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الجوع والجهل والمرض في مناخ من السلم والتعاون الدولي • وسوف تتضاعف الصراعات الاجتماعية ومراكز التوتر وخطر الحرب • وسيكون هذا جريمة كبرى بحق الانسانية "•

ولقد أوضحت التطورات الراهنة في السياسة الدولية حقا أن بعض الدوائر الرجعية تنتهج سياسة تعرض انجازات الانفراج للخطر ، وتزج بالعالم في عصر جديد " للحرب الباردة " •

فالزيادة في الميزانيات العسكرية لبلدان منظمة معاهدة شمال الأطلسي ، ونشر ٥٧٢ قذيفة من القذائف النووية المتوسطة المدى في أوروبا ، وركود محادثات سولت ٢ - كل هذه العوامل تشكل مدعاة لقلق أولئك الذين يريدون مجرد العيش في عالم سلمي تحترم فيه المبادىء المقدسة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة •

ولهذا السبب ، يجب أن تقوم لجنة نزع السلاح الآن بدور نشط للغاية في أداء عملها بوصفها المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض حول نزع السلاح ، وذلك من أجل تحقيق

تدابير محددة لنزع السلاح ، واضعة في اعتبارها أيضا أن جميع الأنواع الأخرى من مفاوضات نزع السلاح مشلولة فعلا في الوقت الحاضر ، ولذا ينبغي للجنة نزع السلاح أن تسد الفجوة التي خلفها تعطل غيرها من آليات التفاوض عن العمل •

وعلاوة على ذلك ، فان هذه الدورة ستكون آخر دورة كاملة للجنة قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • ومن هنا ، فان علينا مسؤولية كبرى عن احراز نتائج ايجابية حتى ذلك الحين •

وينبغي أن يشكل عقد هذه الدورة الهامة ــ الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ــ تمهيدا لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح يوفر اطارا مناسبا للمضي نحو نزع سلاح عام وكامل وحقيقي ، لا بسبب التوصيات التي ستقدم فحسب ، وانما ايضا بسبب المقررات التي ستتخذ والتي ستكون ملزمة للدول ، وخاصة للدول التي توجد في ترساناتها أضخم مخزونات الأسلحة على اختلاف أنواعها •

وقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في دورتها الخامسة والثلاثين ، بتوافق الآراء ، القرار ٤٦/٣٥ الذى يعلن عقد الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح • وينص هذا القرار على ما يلي :

" ينبغي أن يشهد عقد الثمانينات تكثيفا مجددا للجهود التي تبذلها جميع الحكومات والأمم المتحدة للتوصل الى اتفاق وتنفيذ تدابير فعالة تؤدى الى احراز تقدم ملحوظ في سبيل بلوغ هدف نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة • وينبغي في هذا الصدد تركيز الانتباه بصفة خاصة على بعض العناصر التي يمكن تحديدها في برنامج العمل ، بالصيغة التي اعتمدته بها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة ، والتي ينبغي ، كحد أدنى ، انجازها في خلال العقد الثاني لنزع السلاح عن طريق اجراء مفاوضات في محفل التفاوض المتعدد الأطراف ، أى لجنة نزع السلاح ، وكذلك في محافل مناسبة أخرى • وينبغي دراسة أساليب واجراءات التحقق الكافية في سياق مفاوضات نزع السلاح الدولية "•

ولهذا السبب ، فانه من الجوهرى تماما أن تعجل لجنة نزع السلاح بمفاوضاتها المراهنة حول نزع السلاح •

وقد اتخذت في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات عديدة بشأن نزع السلاح ، يرتبط الكثير منها ارتباطا وثيقا بأعمال اللجنة • وتدعونا الوثيقة CD/140 ، التي أحال فيها الأمين العام للأمم المتحدة تلك القرارات الى لجنة نزع السلاح ، الى زيادة تكثيف أعمالنا خلال العام الجارى •

ومما يبعث على التشجيع أن نلاحظ أنه ساد اللجنة هذا العام جو بناء ، ونحن على ثقة بأننا سنواصل المضي فى هذا الطريق، اذ أن ذلك لن يعود بالنفع على اللجنة وحدها ، بتمكيننا من تكريس أنفسنا للمهمة المسندة الينا ــ وهي مهمة التفاوض ــ بحيث لا نضيع الوقت في مسائل ينبغي اثارتها ومعالجتها في محافل أخرى مناسبة ــ وأكرر أن الروح البناءة التي ينبغي أن تسود داخل هذه الهيئة لن تعود بنتائج ايجابية علينا وحدنا ، وانما كذلك ــ وهذا هو الأهم ــ على المجتمع

الدولي الذى يدرك أن مئات المليارات من الدولارات التي تبدد حاليا على سباق التسلح يمكن أن تستخدم في حل أشد مشاكل عالمنا المعاصر الحاحا كالجوع والفاقة والمرض والأمية التي تعاني منها البلدان النامية معاناة بالغة. ومن شأن عكس اتجاه سباق التسلح أن يوفر فرصا جمّة لاقامة نظام نظام اقتصادى دولي جديد .

وقد تمكنت لجنة نزع السلاح من التصدى هذا العام لأعمالها الموضوعية على وجه السرعة، فأعادت انشاء ثلاثة أفرقة عاملة معنية بما يلي (١) الأسلحة الكيميائية (٢) والأسلحة الاشعاعية (٣) والترتيبات الدولية الفعالة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها .

كما واصل الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح أعماله . وهكذا اتضح أن الأفرقة العاملة هي المحفل المناسب لمعالجة البنود المدرجة في جدول أعمال لجنتنا ، وقد أقرت بذلك وفود عديدة ، وخاصة مجموعة الـ ٢١ ، في كل من البيانات والوثائق التي قدمت الى اللجنة ، مثل الوثيقة CD/64 ، التي تنص احدى فقراتها على ما يلي :

" وفي رأى مجموعة الـ ٢١ أن اعتماد جدول الأعمال السنوى هو الاقرار العام من قبل لجنة نزع السلاح بأن كافة البنود التي يتضمنها الجدول يجب أن تكون محل تفاوض فعلي . وهو يمثل ايضا التزاما من قبل كافة الأعضاء بمواصلة المفاوضات ، بنية حسنة، للتوصل الى اتفاق حول تدابير ملموسة لنزع السلاح تكون فعالة وملزمة فيما يتعلق بهذه البنود ".

وقام الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية ، بعمل شاق وفعال تحت قيادة السيد ليدغارد ، سفير السويد الموقر. وقدمت وفود عديدة، وخاصة وفود الاتحاد السوفياتي والسويد والمملكة المتحدة ومصر وغيرها اسهامات قيمة من الناحية التقنية ، الأمر الذى مكّن خبراء وفدى من التوصل الى حكم شامل بشأن موضوع الأسلحة الكيميائية .

ويرى وفدى أن اتفاقية في المستقبل بشأن الاسلحة الكيميائية ينبغي أن تنص على ما يلي على الأقل : (أ) تدمير المخزونات الموجودة من تلك الأسلحة ؛ (ب) وحظر استحداثها وانتاجها وتخزينها لأغراض عدائية ؛ (ج) وتشجيع التعاون بين الدول الأطراف في الاتفاقية لأغراض سلمية وأغراض عسكرية غير عدائية .

ومن رأى وفدى أن اتفاقية كهذه ينبغي ألا تكون تمييزية، وانما ينبغي أن توفر فرصا متكافئة لجميع الدول الأطراف .

ونحن نعتقد أنه توجد أمام اللجنة أسس كافية للشروع في مناقشات حول ما يمكن أن يكون لهذه الاتفاقية من مضمون ونطاق ، آملين أن يتحقق ذلك خلال الجزء الصيفي من دورتنا .

وتستطيع اللجنة أن تعوّل على تعاون وفدى وعلى اشتراك الخبراء في هذا الموضوع .

واسمحوا لي الآن أن أبدى بضعة تعليقات حول الاقتراحات المقدمة من مختلف الوفود ، وخاصة حول العمل الذى اقترحتموه .

ان وفدي يقدّر عظيم التقدير ما بذلته جميع الوفود من جهود لتقديم اقتراحات تكون مقبولة عموما ، كما نقدر أيضا مضمون الوثائق التي قدمتموها بوصفكم رئيس الفريق العامل. ونعتبر الاقتراحات المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الواردة في الوثيقة CD/112 قيّمة للغاية، ونعتقد أن هذه الوثيقة ينبغي أن تكون بمثابة أساس لجميع الاقتراحات الأخرى .

وفي رأى وفدى أن تعريف الأسلحة الكيميائية ينبغي أن يستند ، على نحو ما هو مبيّن في الوثيقة CD/112 ، الى معيار الغرض العام مقرونا بمعيار السمّية .

ان كوبا ، وهي بلد مستقل وغير منحاز ، يستهدف دفاعه الذود عن سيادته وعن التقدم الذى أحرز في بناء الاشتراكية ، لا يسعه الا أن يعرب عن قلقه من أن تتضمن اتفاقية في المستقبل بشأن الأسلحة الكيميائية ثغرات قد تمكن دولة من الدول الأطراف من ايجاد سبل لخرقها .

وهذا هو ما يدفع وفدى الى الاعتقاد بأن اتفاقية في المستقبل كتلك التي ننظر فيها ينبغي أن تتضمن اشارات الى استعمال بعض مبيدات الأعشاب والكيماويات المسقطة للأوراق التي يمكن أن تشكل في ظروف معينة وبكميات معينة ، عوامل حرب كيميائية. ومما يبرر هذا القلق من جانب وفدى خبرات الحرب الأخيرة في فييت نام .

ويرتبط تطوير الصناعة الكيميائية لأغراض سلمية ارتباطا وثيقا للغاية بتطويرها لأغراض الحرب الكيميائية . فالعلاقة المتبادلة بينهما وثيقة بدرجة يصعب معها في العديد من الحالات رسم خط فاصل بينهما لا يؤثر على تطوير الفئة الأولى من المواد الكيميائية . وقد أوضح التاريخ أن الاكتشافات في ميدان الأسلحة الكيميائية تمت في بعض الأحيان بصورة غير مباشرة وعرضية . ولهذا السبب فان وفدى يعلق أهمية كبيرة على البيانات والاقتراحات المقدمة داخل الفريق العامل الذى توليتم رئاسته بمثل هذا الاقتدار ، والمتعلقة بما يطلق عليه اسم الأسلحة الكيميائية الثنائية الغرض.

ويفهم وفدى أن استحداث وانتاج وتخزين هذا النوع من عوامل الحرب الكيميائية انما تؤدى الى تعقيد المعاهدة التي نتصورها ، وذلك بسبب صعوبة تحديد العلاقة القائمة بين ما يسمى بالمواد السابقة لعامل الحرب الكيميائية وعامل الحرب الكيميائية نفسه ، أى المنتج النهائي .

اننا نعتقد أن هذا الجانب ينبغي أن يكون محل دراسة أكثر شمولا يقوم بها الخبراء، بيد أن رأينا الأولي هو أنه ينبغي اعتبار تلك المواد السابقة لعامل الحرب الكيميائية ، سامة كانت أو غير سامة ، موادا تؤدى في طورها الأخير الى تكوين عامل من عوامل الحرب الكيميائية .

وقد أعربت بعض الوفود عن قلقها ازاء بعض التعاريف المقدمة ، لا سيما فيما يتعلق بمفاهيم العوامل الأحادية الغرض والثنائية الغرض .

وقد يكون لأحد عوامل الحرب الكيميائية في مرحلة معينة من التطور العلمي والتكنولوجي غرض واحد فقط ، سواء أكان سلميا أم مرتبطا بالحرب . غير أن السرعة الفائقة للتقدم في احراز الاكتشافات هذه الأيام في الصناعة الكيميائية بصفة عامة يمكن أن تعني أن المادة التي لم يكن لها في وقت من الأوقات سوى استعمال عدائي واحد يمكن أن يكون استعمالها الآن لأغراض سلمية أمرا جوهريا من الناحية الاقتصادية لدولة من الدول . وبناء على ذلك ، فان أشكال الحظر والالتزامات الواردة في معاهدة للمستقبل ينبغي الا تعيق بأى شكل من الأشكال تنمية تلك الدول التي توجد لديها خطط واسعة النطاق في ذلك الفرع من فروع الصناعة .

والآن أود أن أبدى بعض التعليقات على مسألة مراقبة الامتثال للتعهدات والالتزامات التي ستنص عليها الاتفاقية المقبلة والتحقق من هذا الامتثال ، وأن أعرض بذلك موقف وفدى •

اننا ندرك أن التوصل الى اتفاق بشأن أساليب وطرق التحقق ينطوى على صعوبات كبيرة وهو أمر طبيعي نظرا لتعقد وتنوع تكنولوجيا الصناعة الكيميائية وكثرة منشآت الصناعة الكيميائية في العديد من البلدان •

وينبغي ، كمسألة مبدئية ، ألا يمس أى تدبير من تدابير التحقق حق أية دولة في اعداد دفاعها الخاص ، أو يعرض سيادتها للخطر •

ونعتقد أن تدابير التحقق الوطنية ينبغي أن تشكل أساس نظام التحقق بأكمله ، ولكن ينبغي تنظيمها على مستوى الدولة ، على أن تكون الهيئات الحكومية مسؤولة عن تنفيذها • ومع ذلك ، فليس لدينا شك في أن صيغة حكيمة ومناسبة تجمع بين التدابير الوطنية والتدابير الدولية الفعالة والمناسبة يمكن أن توفر حلا لهذه المشكلة المعقدة •

وعلاوة على ذلك ، فمن الجوهرى ألا يؤدى اعتماد اتفاقية بشأن حظر انتاج واستحداث وتخزين الأسلحة الكيميائية وبشأن تدميرها بأى شكل من الأشكال الى تقويض أهمية بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ فيما يتعلق على وجه التحديد باستعمال الأسلحة الكيميائية •

كما نرى أيضا أن تصريحات الدول الأعضاء الخاصة ببناء الثقة أو زيادتها ، وفقا للفقرة ٤-٢-١ من الجزء الرابع من العرض الذى قدمه الرئيس ، ينبغي الادلاء بها بعد بدء نفاذ الاتفاقية لا قبله •

اننا نؤيد المبدأ القائل بأن التحقق ينبغي ألا يكون تمييزيا ، وبأن نتائجه ينبغي أن تبلغ لجميع الدول الأطراف ، وأن تشكل دليلا قويا على الثقة •

وقد قام الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية بعمل شاق للغاية تحت التوجيه القدير لسفير هنغاريا ، الرفيق كوميفيز •

ان مسألة الأسلحة الاشعاعية مهمة بقدر ما هي معقدة وذلك للسببين التاليين :

(أ) يتضح من التصعيد والتنويع المستمرين للتقدم العلمي والتكنولوجي أنه يمكن استحداث نظام أسلحة كهذا ، خاصة وانه لم يتسن ايجاد استعمال سلمي للفضلات المشعة الناجمة عن الصناعة الكيميائية ، والتي كدستها الدول النووية طوال أعوام عديدة •

(ب) لم يتم بعد تعريف الأسلحة الاشعاعية في حد ذاتها • فهي لم تستعمل قط الى الآن ، وهناك آراء متناقضة كثيرة بين الخبراء العسكريين فيما يتعلق بفعاليتها من الناحية العسكرية • وقد شرح بعض هذه الجوانب الوفد السويدى في البيان الذى أدلى به السفير السويدى في ٧ نيسان / أبريل •

على أن وفدى يعتقد بأن امكانية استحداث الأسلحة الاشعاعية في المستقبل لا يمكن استبعادها كلية ، وهو لذلك يحث على ضرورة أن تحظر المعاهدة مثل هذه الأسلحة ، وان كان ينبغي ألا تلحق مثل هذه المعاهدة الضرر بقيام أية دولة من الدول الأطراف بتطوير صناعتها النووية لأغراض سلمية •

وأود أن أبدى بضعة تعليقات عامة تستند الى دراسة وفدى لمختلف الوثائق التي كانت معروضة على الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية لاعطاء اللجنة فكرة عن موقف وفدى •

ونعتقد أنه يمكن من الناحية المبدئية التوصل الى معاهدة لحظر استحداث الأسلحة الاشعاعية وانتاجها وتخزينها واستعمالها •

ونرى أن المساهمات المقدمة من مختلف الوفود هي اسهامات ايجابية ، ونقدر بالغ التقدير الوثيقة CD/31 المؤرخة في ٩ تموز/ يوليه ١٩٧٩ التي قدمها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية •

ونحن نؤيد الرأى القائل بوجوب تحديد العلاقة القائمة بين ما يسمي الأسلحة الاشعاعية وأسلحة التدمير الشامل الموجودة • وقد خلص وفدى الى النتيجة الأولية ، وهي أن العامل التدميرى الوحيد فيما يسمى الأسلحة الاشعاعية يتمثل فيما للاشعاع المؤين من مفعول على الكائنات الحية، الأمر الذى يخلق بعض التشويش عندما تعقد مقارنة بينه وبين العوامل التدميرية لتفجير نووى يحدث في الميدان • وقد استمعنا بانتباه بالغ الى البيان الذى أدلى به سفير السويد فى هذا الصدد ، وسوف ندرسه دراسة متأنية •

ومن الناحية الأخرى فان ما اقترح من تعاريف لما يسمى الأسلحة الاشعاعية ، وخاصة التعاريف الواردة في الوثيقة CD/31 الصادرة في عام ١٩٧٩ والمقدمة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية ، يستند ، فى اعتقاد وفدى ، الى فكرة نثر أو نشر المواد المشعة على هدف من الأهداف ، قد يكون الأرض ــ مما يعرض عندئذ الكائنات البشرية المقيمة في المنطقة أو التى تمر خلالها لاشعاع خارجي •

ونحن نتساءل عما يوجد من فرق من حيث مدلول تعبير " النشر " بين نثر المواد المشعة عمدا على بلد من البلدان لأغراض عسكرية وبين " انتشار " المواد المشعة داخل ذلك البلد ذاته نتيجة قصف محطات الطاقة النووية أثناء قتال بالأسلحة التقليدية •

ويبذل بلدى الصغير جهودا كبيرة في سبيل استعمال الطاقة النووية لأغراض سلمية، ويأمل في وضع برنامج لهذا الغرض • ومن هنا ، يحرص وفدى على أن تتضمن اتفاقية في المستقبل بشأن الأسلحة الاشعاعية حكما خاصا بحماية محطات توليد الطاقة النووية لأغراض سلمية ، سواء كانت واقعة في البر أو في البحر •

ويعتقد وفدى أن العناصر الأساسية لاتفاقية في المستقبل بشأن ما يسمى الأسلحة الاشعاعية تتمثل في تعاريف هذه الاتفاقية ونطاقها •

ويعارض وفدى الفكرة القائلة بأن مشكلة الأسلحة الاشعاعية يمكن حلها عن طريق نزع السلاح النووى • ونحن نفهم ونؤيد الاقتراحات بشأن نزع السلاح النووى العام والكامل ، ولكننا نشعر أن أحد الموضوعين لا يشمل الآخر لأسباب يمكن بيانها من الناحية التقنية •

ومن رأى وفدى أن المهم فيما يتعلق بهذا الموضوع هو التوصل الى معاهدة بشأن حظر استحداث الأسلحة الاشعاعية وانتاجها وتخزينها واستعمالها •

ونحن نؤيد اتفاقية في المستقبل بشأن الاسلحة الاشعاعية تلزم الدول الأطراف بتوفير كل ما يلزم من معلومات لاثبات أنها تفي بالالتزامات التي اضطلعت بها بموجب الاتفاقية •

ووفدى على استعداد تام للتعاون داخل هذه اللجنة في ايجاد تسوية للخلافات التي لا تزال تشكل عقبة في طريق الاتفاق • ونحن نؤيد اجراء مشاورات مع الخبراء خلال الجزء الصيفي من الدورة بغية الحصول على كل ما يلزم من بيانات علمية لايضاح هذه المسألة ايضاحا تاما •

ونحن متفقون على أن هذه المسألة ليست من المسائل ذات الأولوية العليا في سياق نزع السلاح العام والكامل ، ولكننا لا نستطيع أن نتجاهل ما سيكتسيه تحقيق اللجنة لبعض التدابير الملموسة من أهمية في هذا الصدد •

وفيما يتعلق بالنظر في الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، فان كوبا تعتبر المسألة هامة وتعتقد أن الاتفاق على معاهدة بشأن الموضوع سيشكل انجازا ايجابيا ، وان كانت هذه المسألة دون ريب مرتبطة ارتباطا وثيقا بمسائل مثل الحظر التام لاستعمال الأسلحة النووية وعدم استخدام القوة ــ وبالتالي عدم استخدام القوة النووية ــ في العلاقات الدولية ، فهي اذن تدخل ضمنا في المفاوضات بشأن نزع السلاح النووى •

وفي انتظار نتيجة عملية التفاوض هذه على نزع السلاح بوصفها السبيل الفعال والمضمون الوحيد أمام جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية ذاتها اذ ان اندلاع نيران حرب نووية سيؤدى الى أزمة تتجاوز حدود البلدان المشتركة في الصراع وسيشكل خطرا شديدا على نفس بقاء الجنس البشرى ، يعتقد بلدى أن التوصل الى اتفاق على صك دولي سيشكل خطوة وسيطة نحو حل نهائي ، وأنه ــ وهذا هو الأهم ــ اذا أمكن ايجاد صيغة مشتركة تضمن أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، فان ذلك سيوفر حلا مؤقتا في الوقت الحاضر •

وترى كوبا أن اعداد برنامج شامل لنزع السلاح هو جزء هام للغاية من أعمال اللجنة• وتشكل الوثيقة الختامية دون ريب مصدرا قيما لاعداد برنامج من هذا القبيل • بيد أنه لا ينبغي التراجع في الانجازات التي حققتها تلك الوثيقة التي تمت الموافقة عليها بتوافق الآراء •

وينبغي أن تكون مختلف أطوار تنفيذ البرنامج واقعية وموضوعية ، وأن يشمل كل طور عملية استعراض وتقييم •

أما بالنسبة لطبيعة البرنامج ، فانه ينبغي أن تشتمل على تعهد من جانب الدول بخصوص تنفيذه • وقد قدمت اقتراحات مثيرة للاهتمام وبناءة للغاية في هذا الصدد ستجعل ذلك بلا ريب عمليا ومجديا • ونحن على يقين من أن الفريق العامل المخصص الذى يرأسه السفير غارثيا روبليس سيستكمل أعماله بنجاح •

وقد أعرب بلدى ، بوصفه عضوا في مجموعة الـ ٢١ ، عن قلقه لأن لجنة نزع السلاح لم تكن قد تمكنت بعد عشية الاحتفال بالدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح من تشكيل فريقين عاملين يعنى أحدهما بنزع السلاح النووى والآخر بفرض حظر شامل على تجارب الأسلحة النووية •

وقدمت البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ والبلدان الاشتراكية اقتراحات كثيرة الى لجنة نزع السلاح بشأن انشاء أفرقة عاملة معنية بمسائل نزع السلاح ، وكانت هناك أيضا ردود فعل ايجابية من جانب بعض البلدان الغربية بخصوص هذا الموضوع • وتعقد لجنة نزع السلاح حاليا جلسات غير رسمية دورية بشأن هذه المسائل ، ونأمل أن تحرز هذه الجلسات نتائج ملموسة وألا تصبح مجرد تمارين نظرية •

وسيكون من دواعي الأسف الشديد اذا لم يبين تقريرنا القادم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تقدما قد أحرز بشأن مشكلة نزع السلاح النووى ، وذلك لأن مذهب الردع النووى لا يقنع أولئك الذين يناضلون بثبات من أجل سلام حقيقي ودائم.

ويجب على لجنة نزع السلاح أن تفي بولايتها . وتحدد الوثيقة الختامية في الفقرة ٥٠ بوضوح الأولويات التي تم تحديدها في ميدان نزع السلاح . وفي رأى وفدى أن الجلسات غير الرسمية التي عقدت أولا بالتوجيه القدير للسفير هردر ، وتعقد الآن بتوجيهكم ، ينبغي أن تكون عونا لنا على تحقيق توقعات المجتمع الدولي فيما يتعلق بأعمالنا . وتتوافر لدى لجنة نزع السلاح بالفعل مجموعة ضخمة من المادة الفنية التي تشكل أساسا لأعمالها . وكل ما ينقص هو الارادة السياسية لبعض أعضاء اللجنة ، التي ستمكنها من القيام بمهمتها التي لا محيص عنها .

وفي الدورة الأخيرة للجمعية العامة ، اشتركت كوبا في تقديم مشروع القرار ٣٥/١٥٢ زاى، المعنون " الفقرة ١٢٥ من الوثيقة الختامية " ، والذى تنص الفقرة ٢ منه على ما يلي :

" تدعو الهيئات الدولية المختصة في ميدان نزع السلاح الى أن تواصل ، وفقا للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، بذل الجهود الرامية الى تحقيق نتائج ايجابية في كبح سباق التسلح وفقا لبرنامج العمل المنصوص عليه في الفرع " ثالثا " من الوثيقة الختامية ولا علان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح ".

ان لجنة نزع السلاح مسؤولة بصفة رئيسية عن اجراء مفاوضات نزع السلاح المشار اليها في برنامج العمل . ويعرب ذلك القرار ذاته عن القلق ازاء اطالة المفاوضات الجارية بشأن الحد من الأسلحة وبشأن نزع السلاح وازاء تعليق أو انهاء بعض هذه المفاوضات .

وقال الرفيق فيدل كاسترو ، القائد العام لقواتنا المسلحة ، في المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي الكوبي الذى عقد مؤخرا ما يلي :

" ان سباق التسلح يجب وقفه . فالموجود من مخزونات الأسلحة النووية يكفي بالفعل لتدمير العالم مرات عديدة ... يتم في الوقت الحاضر انفاق نحو ٩٠ دولارا لكل فرد منا ، أى لكل واحد من سكان هذا الكوكب ، على التسلح ، وهو مبلغ يزيد على الدخل السنوى الفردى لمئات الملايين من الناس في العالم المتخلف .

" وهذه النفقات لا تعود على أحد بالنفع . فهي عديمة الجدوى تماما ، ولا يمكن استخدام نتائجها التي يتعين نبذها بشكل دورى الا كنفايات . ومثل هذا الوضع مروع اذا قورن بالمتطلبات المالية اللازمة لحل بعض من أكثر مشاكل سكان العالم حدة .

" ان سباق التسلح الذى لا معنى له ، والذى يمكن أن يتفجر في أية لحظة مخلفا محرقة بالغة التدمير والمشمول . وعلينا أن نضع حدا لهذه السياسة الانتحارية اذا أردنا أن نضمن للجنس البشرى بأسرة مستقبلا ينعم بالسلام والرفاه " .

ان لجنة نزع السلاح مطالبة بأن تلعب دورا بالغ الأهمية في هذا السياق بوصفها المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح ، ومن ثم يكون واجبنا الذى لا محيص عنه هو الوفاء بالولاية التي أسندها الينا المجتمع الدولي .

الرئيس : أشكر ممثل كوبا الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة •

السيد سويكا (بولندا) : أود ، سيدى الرئيس، وأنا اعتلي المنبر للمرة الأولى في جلسة عامة في شهر نيسان / أبريل ، أن أهنئكم تهنئة حارة بتوليكم رئاسة لجنة نزع السلاح ، وأن اتمنى لكم كل التوفيق في توجيه أعمالها ربما في أوقات حاسمة من هذا الجزء من دورتها لعام ١٩٨١ • واسمحوا لي أيضا بأن أعرب للسفير هردر ، من الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، عن اعجابنا بأدائه الممتاز ، وخاصة بقيادته الماهرة الفعالة للجنة في شهر اذار / مارس •

ورغم أن البند المتعلق بالأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والأسلحة الاشعاعية غير مدرج في جدول أعمالنا لهذا الأسبوع ، فأرجو ان تسمحوا لي بأن أتناوله بايجاز ، وأن أتناول بوجه أدق الأسلحة الاشعاعية ، ولا أريد أن أدخل في تفاصيل المناقشة الواسعة والبناءة التي دارت في الآونة الأخيرة في الفريق العامل بشأن العناصر الرئيسية للاتفاقية الاشعاعية المقبلة• واني اذ أشكر السفير كوميفش على جهوده التي لا تنسى والتي بذلها عند وضع الفريق العامل لمشروع نص الاتفاقية ، وأتعهد بمؤازرة الوفد البولندى مؤازرة كاملة لمساعيه ، أود أن أشير الآن الى المناقشة التي دارت حول الموضوع في الجلسات العامة الأخيرة •والواقع أنني أشعر بشيء من الازعاج نظرا لاتجاه معين نحو التقليل من اهمية أية وثيقة من المقرر وضعها بشأن حظر الأسلحة الاشعاعية ، ان لم يكن الانكار الكامل لهذه الأهمية ، وهو ما لوحظ في الكلمات التي ألقتها وفود عديدة في ٧ و ٩ نيسان / أبريل •

وتحضرني بصفة خاصة ، وأنا أتحدث عن الأسلحة الاشعاعية ، شأن كثيرين من المتكلمين الآخرين ، الفضلات المشعة • واسمحوا لي بالقاء هذا السؤال الصريح : ما المشكلة التي تتعلق بالفضلات المشعة في العالم اليوم ؟ قد يخلص المرء بسهولة ، وهو يقرأ بعض المصادر التي يمكن الوصول اليها بشكل عام ، الى أن كمية هذه الفضلات تنمو باطراد ، ولست أعني أن هذه نتيجة مريحة بوجه خاص • وهكذا ، على سبيل المثال ، فان كمية الفضلات ذات الدرجة العالية من الاشعاع ، المتخذة شكل محاليل من الكيماويات المشعة المتخلفة عن اعادة معالجة وقود المفاعلات النووية لاسترداد البلوتونيوم ، الناجم عن الأنشطة العسكرية ، يبلغ مجموعها وحدها اليوم عشرات الآلاف من الأمتار المكعبة • وتنبعث من هذه الفضلات ذات الدرجة العالية من الاشعاع، أشعة غاما وجسيمات نووية يمكنها أن تؤذى أو تقتل الكائنات الحية • والاشعاع ، كما نعلم جميعا هنا ، على الأرجح ، يقتل الخلايا أو يلحق الضرر بالمادة الجينيية الخاصة بالتناسل • ومن الواضح ايضا بالنسبة لأى شخص يعالج مشاكل الطاقة النووية أن كمية الفضلات ذات الدرجة العالية من الاشعاع سوف تستمر في الازدياد • وهذه بعض الأسباب : ان الفضلات المشعة تأتي من محطات الطاقة النووية التي تتتبع البلوتونيوم ، الذى يعتبر بدوره ، مادة لازمة لانتاج أنواع مختلفة من الأسلحة النووية • وعلاوة على ذلك ما من شك في أن التنمية السريعة للطاقة النووية للأغراض السلمية ستسفر عن وجود كمية متعاظمة من الفضلات ذات الدرجة العالية من الاشعاع في بلدان كثيرة متخلفة عن أنشطة مدنية •

وفي ضوء الجوانب الخطيرة للحقائق السالفة الذكر قدم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٧٩، اقتراحا مشتركا متفقا عليه ، بشأن العناصر

الرئيسية لمعاهدة تحظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الاشعاعية ، نشر في الوثيقتين CD/31 و CD/32 •

ويعكف الباحثون العلميون في عدة بلدان على النظر في مسألة تحديد الشكل الذى ينبغي تحويل الفضلات المشعة اليه كي يتم التخلص منها بدرجة أكبر • وهم يدرسون مجموعة منوعة من الطرق لتحويل الفضلات المشعّة الى اشكال صلبة تقاوم الانتشار في البيئة • ومن هذه الطرق ، على سبيل المثال ، الاحراق ، أى تسخين الفضلات الى أن تتحول الى رماد • وتشمل الطرق الأخرى طمر الفضلات في الزجاج أو الخزف أو في نوع ما من المواد التركيبية • وأهم شيء في هذه الاعتبارات هو أن البحوث موجهة نحو التخفيض الكبير في حجم الفضلات ، وتكثيف المادة المشعة• وأنا أود ، بكل بساطة ، وأنا أعرض ما سبق ، أن أعيد الى الأذهان أنّه في نفس الوقت الذى تجرى فيه مثل هذه التجارب ، قد ينظر في بعض الأفكار المتعلقة باستخدام و/ أو معالجة الفضلات ذات الدرجة العالية من الاشعاع لأغراض عسكرية أيضا أو قد تبرز مثل هذه الأفكار بطريقة آلية • ان الكلمات التي القتها وفود عديدة يوم الجمعة الماضي في الفريق العامل المعني بالأسلحة الاشعاعية ، والداعية الى عقد مؤتمرات استعراضية للاتفاقية المقبلة الخاصة بالأسلحة الاشعاعية كل خمس سنوات مبررة ذلك بتطور العلم والتكنولوجيا في هذا الصدّد ، تبدو على وجه التحديد مؤكدة للافتراض القائل بأنه قد تحدث فعلا في أى يوم من الأيام تغييرات نوعيّة في مجال استحداث الأسلحة الاشعاعية • فكيف يمكننا التوفيق بين هذه البيانات اذا ما اعتبرنا أن الأسلحة الاشعاعية انما هي مجرد أسلحة افتراضية •

وأود أن أضيف الى ما سبق أن قلته انّ بالامكان انتاج الفضلات المشعّة ، بناء على التطوير الحالي للمعارف في هذا الصدد ، وذلك اما في شكل سائل أو في شكل صلب • وهل لي أيضا أن أضيف ان الطب اليوم لا يقدم لنا أية علاجات ناجعة ضدّ مرض التسمم بالأشعة الحاد أو المزمن •

ويبدو ، اذا ما تم أخذ كل ما ذكر أعلاه في الاعتبار ، أنه من قبيل عدم التبصّر نوعا ما اهمال أو انكار امكانية اجراء مزيد من البحوث بشأن الأسلحة الاشعاعية • وقد تسفر مثل هذه البحوث ببساطة عما ما ، عن تحسين شكل هذا السلاح • وبعبارة أخرى ، ونظرا لسائر مجموع الجوانب اللا انسانية لاحتمال استخدام الأسلحة الاشعاعية ، فانه ينبغي لنا أن نظهر أقصى قدر من حسن النية للتوصل الى اتفاق وقائي يحظر انتاجها واستخدامها • والى جانب أهمية الاتفاقية في المجال العسكرى الوقائي فانها يمكن أن توفر مناخا مواتيا في كل الاجراءات المؤدية الى عزل المواد المشعة عزلا فعّالا عن البيئة • وذلك جانب هام بالمثل لدور الاتفاقية في الأحوال التي يتعاظم فيها استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية •

وقد استمعنا باهتمام كبير الى المناقشة التي دارت في اللجنة والحجج التي طرحت فيها بشأن مرامي ودلالة توقيع اتفاقية تحظر الأسلحة الاشعاعية • وأود أن أقول ان وفدى غير مقتنع بسلامة الحجج التي تقلل الى أقصى حد من مقصد وأهمية توقيع مثل هذه الاتفاقية • ونحن ، بالطبع ، ندرك أنه ليس لحظر الأسلحة الاشعاعية سوى أهمية نسبية بالمقارنة مع الدلائل المتوفرة والمشكلة الأساسية فيما يتعلق بحظر الأسلحة النووية والكيميائية ، وكثيرا ما أشرنا الى ذلك• ولذلك فانها ليست مسألة يتعيّن تسويتها على حساب مشاكل أخرى أو في مقابلها • ونحن نرى ، برغم ذلك ، اننا لا نستطيع اهمال أية فرصة لكي نخطو خطوة مهما كانت متواضعة ، صوب القضاء على

مازال يمثل خطرا ملموسا • وهذه الخطوة لها دلالتها بالنسبة لتمهيد السبيل الى اتخاذ تدابير أخرى هي بدون ريب أكثر أهمية ، وهذه الفرصة متاحة ولا ينبغي ، في رأينا ، اضاعتها ان لم يكن فقط لأن هناك أهدافا أكثر اهمية • وان تفويت مثل هذه الفرصة لا انتهازها هو الذى سيضعنا في موقف حرج • ونحن ، بايجاز ، مازلنا نؤمن بقوة ان تحقيق شيء ما ، مهما كان متواضعا ، أفضل من عدم تحقيق أى شيء •

دعوني الآن أقول بضع كلمات عن المنظومات الأخرى من أسلحة التدمير الشامل • فقد قدم الاتحاد السوفياتي في العام المنصرم اقتراحا أيدته البلدان الاشتراكية وكذلك بلدان كثيرة غير منحازة ، يرمي الى انشاء فريق خبراء خاص ، تحت اشراف لجنة نزع السلاح ، يعنى بوضع مشروع اتفاق شامل أو اتفاقات جزئية بشأن حظر اجراء بحوث عن منظومات جديدة من أسلحة التدمير الشامل أو استحداث مثل هذه المنظومات • وتتمثل المهمة الرئيسية لمثل هذا الفريق في تقصي التطورات في ميدان الاتجاهات ذات الخطورة المحتملة في البحث العلمي بغية اتخاذ خطوات وقائية مناسبة ، في وقت مبكر قدر الامكان ، لمنع ظهور أسلحة جديدة • ونحن مازلنا نرى أنه ينبغي لهذه اللجنة أن تولي الاهتمام الواجب للاقتراح المذكور ، وأن تدرس امكانية انشاء مثل هذا الفريق خلال الجزء الصيفي من هذه الدورة •

الرئيس : أشكر ممثل بولندا الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة •

السيد فاين (هولندا) : لقد حاول الوفد الهولندى في لجنة نزع السلاح ، منذ عامين ، في ٢٦ حزيران / يونيه ١٩٧٩ ، تحليل المشاكل التي تطرحها مسألة الضمانات الأمنية السلبية • وقد ظل اهتمامنا بهذه المسألة على ما هو عليه •

ونحن مازلنا مقتنعين - كما هو الشأن ، على ما أعتقد ، بالنسبة لنا جميعا هنا - بانه سيكون للتدابير الدولية الفعالة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها أثر قيم في مجال بناء الثقة ، كما سيكون لها تأثير ايجابي أيضا على مفهوم عدم الانتشار بما يؤدى الى تعزيز السلم والأمن •

وقد رحبنا بالاعلانات الانفرادية بشأن الضمانات الأمنية السلبية التي أصدرتها حكومات الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية • بيد ان فعالية تلك الالتزامات ستزداد بشكل كبير ، لو طورت تلك الاعلانات الخمسة المنفصلة الى ضمانة واحدة مشتركة ذات مغزى • وقد تذكرون أنني قد قدمت لكم ، في بياني الذى القيته منذ سنتين ، الاقتراح القائل بأن مثل هذه الصيغة المشتركة أمر ممكن • ومازلنا ، اليوم ، مقتنعين بهذه الامكانية • غير أننا لسنا أقل اقتناعا بان الطريق الى هذه الصيغة السحرية طريق صعب •

لذلك فاننا نشعر بالامتنان للعمل الذى انجز في الفريق العامل المخصص للضمانات الأمنية ، سواء في السنة الماضية برئاسة السيد البرادعي ، أو في هذه السنة بتوجيه السيد تشارا بيكو • وقد بينت التجربة في الفريق العامل بأنه لا يمكننا احراز تقدم الا اذا اتبعنا الواقعية وضبط النفس • وهكذا فان ثمة درسا هاما تعلمناه في الواقعية هو انه من غير المرجح ان نتمكن من التوصل الى توافق في الآراء بشأن اتفاقية تكون بمثابة الاطار القانوني الذى يمكن فيه ادماج الصيغة المشتركة • ولذا فمن الأفضل بالنسبة لنا أن نركز جهودنا على وضع الأحكام لصيغة مشتركة •

أما فيما يتعلّق بضبط النفس، فقد تعلّمنا انّه لا ينبغي لنا أن نحاول انجاز أكثر ممّا يطلبه منّا هذا البند من جدول الأعمال ، أى حماية دولة ما تخلّت عن الخيار النووى من هجوم نووى ، لا أكثر •

وبعبارة أخرى فاننا نعتبره واجبا جماعيا لنا ان نتصوّر الترتيبات الدولية الفعالة قيد التفاوض هنا ، كتدابير ملموسة ومحددة ، تقتصر على هدف واحد هو توفير ضمانات ملائمة لدولة تخلّت عن احتياز أو امتلاك أسلحة نووية • وان السماح بتحويل وجهة المفاوضات الحالية نحو مناقشة مسائل معينة ، مثل ما اذا كانت الحرب النووية أمرا مشروعا أم لا ، لا يمكن الا ان يكون اخلالا بجوهر المشكلة التي يتعين علينا حلها ، ومن ثم اخلالا بفعالية عملنا • أما المسألة الأخرى - مسألة ما اذا كانت الحرب النووية مشروعة أم لا - فانها غير مطروحة بموجب هذا البند من جدول الأعمال، وتؤدى الى تشويش القضية •

ان رفضنا الانزلاق في جدل يتعلق بسلامة الردع النووى ، في بعض الظروف و الأماكن ، ليس مرجعه أى معارضة من جانبنا لمناقشة تلك القضية ، وانما مرجعه أنها تخرج عن نطاق المفاوضات بشأن الترتيبات الدولية الفعالة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها •

ولنلق الآن نظرة على جوهر المسألة ، أى على شروط الضمانات الانفرادية القائمة • مبتدئين بالضمانات الأمنية السلبية للمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وفي هذا الصدد ، الاعلان الذى أصدره الاتحاد السوفياتي لدى تصديقه على البروتوكول الثاني لمعاهدة تلاتيلولكو ، بالاضافة الى بيان معيّن ألقاه رئيس الاتحاد السوفياتي • وسأبدى ، فيما بعد ، بعض الملاحظات عن الموقفين الفرنسي والصيني في هذا الصدد •

ويسعدنا أن نلاحظ وجود عدد لا بأس به من نقاط التشابه بين مواقف الدول الثلاث الأولى الحائزة للأسلحة النووية • وببساطة ، فان الضمانات الأمنية ستمنح للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، التي قبلت رسميا ، بطريقة أو بأخرى ، وضع دولة غير حائزة للأسلحة النووية • بيد أن الضمان لا ينطبق في بعض الظروف ، أى عندما تقوم دولة غير حائزة للأسلحة النووية بعمل عدوانى ضد دولة حائزة للأسلحة النووية - أى بهجوم ضدها - في وقت تلقى فيه الدعم من دولة أخرى حائزة للأسلحة النووية • وتتشابه الضمانات الأمنية السلبية فيما يتعلق بهاتين النقطتين •

ولكن الصعوبة الرئيسية في تحليلنا لهذه الضمانات الأمنية السلبية الثلاثة هي الرأى الذى طرحه الاتحاد السوفياتي بأنه لا يمكن منح ضمانات أمنية سلبية لدولة ما غير حائزة للأسلحة النووية تقام في اراضيها أسلحة نووية • ونظرا لأن شرط عدم اقامة الأسلحة النووية هذا هو حجر العثرة الرئيسي ، فانه ينبغي لنا أن نلقي عليه نظرة أكثر تفحصا •

وينبغي تصميم ضمانات أمنية سلبية للظروف السائدة عندما تكون العمليات العسكرية جارية • ويجب في تلك الظروف ، وفي تلك الظروف بالذات ، تطمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بأنها لن تهاجم بالأسلحة النووية • ومن ناحية أخرى ، فان الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تؤازرها دولة حائزة للأسلحة النووية في أنشطة عسكرية ضد دولة أخرى حائزة للأسلحة النووية ، لا يمكنها بالطبع ان تتوقع أن تكون ملاذا آمنا •

وثمة تصور واضح لظروف من هذا النوع هو أساس صيغ الضمانات البريطانية والأمريكية ، وكذلك على ما يبدو أساس بعض البيانات والاعلانات السوفياتية وقد سبق أن أشرت الى الاعلانات التي أصدرها الاتحاد السوفياتي لدى التصديق على البروتوكول الثاني لمعاهدة تلاتيلولكو • كما ان باستطاعتي أن استشهد بالبيان الذى ألقاه رئيس الاتحاد السوفياتي الذى قال فيه " ويود الاتحاد السوفياتي من جانبه ، أن يقول ، بقدر ما يستطيع من التوكيد ، بأننا نناهض استخدام الأسلحة النووية ، وبأننا يمكن أن نرغم على اللجوء الى تلك الوسيلة المتطرفة من وسائل الدفاع عن النفس ، وذلك فقط في ظروف استثنائية ، وفقط في حالة وقوع عدوان على بلدنا أو على حلفائه من جانب دولة نووية أخرى ".

واني اذ أضع هذين البيانين السوفياتيين موضع الاعتبار ، أود أن أقول انه يمكن التوصل الى اتفاق على صيغة ضمان سليم وواقعي ، شريطة عدم السعي الى أية أهداف غريبة اضافية • وان المرء ليتعجب مما اذا كان مثل هذا الهدف " الاضافي " على وجه التحديد ليس متصورا عندما يقدم الاتحاد السوفياتي الشرط الخاص بعدم اقامة أسلحة نووية •

وكما أفهم ذلك ، فان الاتحاد السوفياتي يسعى الى تبرير شرط عدم اقامة الأسلحة النووية بطرح الحجة القائلة بأنه يمكن شن هجوم نووى من أراضي دولة غير حائزة للأسلحة النووية تقام فيها أسلحة نووية • ولأجل الجدل فاني اعترف بهذا بوصفه اعتبارا صحيحا • ولكن ينبغي لنا ان نميز بين التعريف الاستاتي لدولة غير حائزة للأسلحة النووية في حد ذاتها ، تتمتع بضمانه أمنية سلبية ، وبين تصور ديناميكي للظروف التي ينبغي فيها أن تصبح الضمانات نافذة المفعول •

ولا يسعني ، وأنا أتحدث من وجهة النظر التنفيذية ، آخذا في الاعتبار أنه ينبغي صياغة الضمانات الأمنية على أساس التحليل الاستراتيجي ، الا أن اخلص الى أن كل الاحتمالات الممكنة يمكن أن يغطيها التحفظ المتعلق بالعدوان — أى الهجوم — الذى تؤازره دولة حائزة للأسلحة النووية •

وبرغم كل شيء فان الوضع الذى يسعى الشرط السوفياتي بعدم اقامة أسلحة نووية الى تغطيته ليس شيئا آخر سوى نزاع بين الدول الحائزة للأسلحة النووية • لذلك فان شرط عدم اقامة أسلحة نووية يعد تشويها لموضوع مناقشاتنا : وهو الضمانات التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية للدول غير الحائزة لها • كما يسعى الى التدخل في مسائل التحالف الداخلي وذلك ، بالطبع ، أمر غير مقبول • وعلاوة على ذلك فانه لا معنى له من الناحية الاستراتيجية لانه يفرق بشكل اصطناعي بين حلفاء دولة ما حائزة للأسلحة النووية ، فعندما ينبغي أن تكون هناك حرب نووية — لا قدر الله — فلن يكون هناك غير اصدقاء وأعداء •

ولنلق الآن نظرة على شرط عدم اقامة الأسلحة النووية من زاوية أخرى • ولما كان لهذا الشرط اعتبار ذو طابع مختلف ، وان لم يكن يقل أهمية ، فاني أسلم بأن اقامة أو عدم اقامة اسلحة نووية — رؤوس حربية نووية — أمر يتعذر التحقق منه بشكل ملائم • ونظرا لوجود أنظمة نقل مزدوجة الغرض ، على سبيل المثال ، فكيف يتسنى للمرء ان يعرف ان الجانب الآخر لم يخف ، في مكان ما على أرض حليف غير حائز للأسلحة النووية مخزونا من الأسلحة النووية التي يمكن اطلاقها باستخدام انظمة النقل المزدوجة الغرض تلك ؟ وحتى اذا لم يتم تخزين الرؤوس الحربية النووية زمن السلم على أراضي الحليف ، فما الذى يمنع أحد الأطراف ، عشية نشوب الحرب ، أو اثناء نشوب نزاع

مسلح ، من نقل مثل هذه الرؤوس الحربية جوا بين عشية وضحاها ؟ وما هي ، عندئذ ، القيمة العملية - في الظروف التي نتحدث عنها - للضمانات التي تقضي بألا يكون لحليف معين غير حائز للأسلحة النووية ، في زمن السلم ، أسلحة نووية مقامة على أراضيه ؟ ولذلك فاننا نخلص حتما الى النتيجة القائلة بأن شرط عدم اقامة الأسلحة النووية ليس شرطا يصعب التحقق منه ، في زمن السلم فحسب ، وذلك أقل ما يقال ، بل انه يستحيل التحقق منه زمن الحرب ، أى على وجه التحديد عندما يكون للتحقق أهميته الواقعية • ان شرط عدم اقامة الأسلحة النووية ليس الا صيغة غير قابلة للاستمرار •

وانا اتساءل عما اذا ان الاتحاد السوفياتي نفسه مقتنع حقيقة بسلامة شرط عدم اقامة الأسلحة النووية • وتحظر معاهدة تلاتيلولكو وضع الأسلحة النووية على اراضي بلدان امريكا اللاتينية التي دخلت المعاهدة بشأنها حيز النفاذ • ولنا هنا وضع حقيقي يتوفر فيه عدم اقامة الأسلحة النووية • ومما لا شك فيه أن وضع عدم اقامة الأسلحة النووية هذا كان ينبغي ان يكون كافيا بالنسبة للاتحاد السوفياتي • غير ان الاتحاد السوفياتي ، رأى ، لدى تصديقه على البروتوكول الثاني للمعاهدة المذكورة ، ضرورة ابداء تحفظ يعني ضمنا ، في جملة أمور ، أن من الممكن اعادة النظر في الالتزام بعدم الاستخدام (فيما يتعلق بالأسلحة النووية) في حالة قيام دولة طرف أو عدة دول أطراف في المعاهدة بعمل عدواني بمؤازرة دولة تحتاز أسلحة نووية أو بالاشتراك مع هذه الدولة ، وهنا يكون لدينا شرط عدم الهجوم واضحا وبسيطا ولذلك فان المرء يتساءل عما اذا كان عدم اقامة الأسلحة النووية ، في رأى الاتحاد السوفياتي ، هو بالفعل لب المسألة في وضع يجب ان تكون فيه الضمانة الأمنية ذات صلة بالموضوع ، أى في عشية أو خلال نشوب نزاع مسلح •

لقد أدليت بحججي : وهي ان عدم اقامة الأسلحة النووية غير ضرورى لأن جميع الأوضاع الخطيرة نظريا بالنسبة للاتحاد السوفياتي وحلفائه مشمولة بنوع الصيغة التي اعتمدتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة ، واعتمدها الاتحاد السوفياتي نفسه عندما كان عليه أن يحدد موقفه فيما يتعلق باعتبار أمريكا اللاتينية منطقة خالية من الأسلحة النووية • فشرط عدم اقامة الأسلحة النووية غير مبرر لأنه يضفي ضمنا الشرعية على التهديد بالأسلحة النووية واستخدامها ضد بعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، حتى عندما لا تكون مشتركة في نزاع مسلح • ان شرط عدم اقامة الأسلحة النووية لا يمكن التحقق منه ، لا سيما عشية وأثناء نشوب مثل هذه النزاعات أو خلال نشوبها ، عندما يكون ذلك أمرا هاما حقا • وأخيرا يبدو ان الاتحاد السوفياتي نفسه لا يؤمن بهذه الصيغة •

لماذا اذن يطرح الاتحاد السوفياتي شرطا كهذا ؟ ان القاء نظرة على الخريطة يكفي حتى اولئك غير المؤهلين في الاستراتيجية النووية بدرجة تكفي لفهم الوضع ، وعليه فاني سأتناوله بايجاز شديد • ففي حين أن بلدان حلف وارسو تعتبر جغرافيا وحدة متماسكة ، أى كتلة ارضية متناخمة فان اعضاء حلف شمال الأطلنطي مقسمون ويفصل بينهم المحيط • ولذلك فان المصالح الاستراتيجية لكلا الجانبين مختلفة بوضوح • ومن شأن شرط عدم اقامة الأسلحة النووية السوفياتي أن يترك أوروبا الغربية في وضع غير مؤات بشكل خطير ، وعاجزة عن ملاحقة قدرة الاتحاد السوفياتي الضخمة على انزال الدمار بأراضيها • ان سلامة قوات دفاع منظمة معاهدة شمال الاطلنطي بوصفها قوة ردع تكمن في قدرة الحلف على الدفاع عن مجموع أراضيه بكل الوسائل الموجودة تحت تصرفه في أى

نقطة يتعرض فيها للتهديد • ويجب أن يشمل هذا الوضع القدرة على وزع الأسلحة حيثما تكون أكثر فعالية ضد التهديد •

وبناء عليه ، فان استنتاجنا ، فيما يتعلق بهذا الجانب من الجدل ، هي أن الاتحاد السوفياتي ، بادخاله شرط عدم اقامة الأسلحة النووية ، في الضمانات الأمنية السلبية ، وهي ضمانات يفترض أن تكون شاملة ، يحاول في لجنة نزع السلاح (وفي الجمعية العامة بالنسبة لهذه المسألة) ان يحصل على مزية استراتيجية على حساب منظمة حلف شمال الأطلنطي • وفي حين اننا لا ننكر على الاتحاد السوفياتي الحق في التفاوض بشأن هذه المسائل - والواقع أننا يمكن ان نشجعه على أن يفعل ذلك - فاني لا اعتبر ان هذه اللجنة أو موضوع الضمانات الأمنية السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، المكان السليم لعمل ذلك • ويمكن السعي الى تحقيق مثل هذه الأهداف في سياق المفاوضات بين الشرق والغرب ، وينبغي عندئذ موازنتها بعروض مضادة مكافئة ، والواقع أننا نشجع ونحيي المفاوضات الجدية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن موضوع الأسلحة النووية في أوروبا ، وغير أوروبا ايضا •

بامكاننا اذن التخلص من مفهوم عدم اقامة الأسلحة النووية والتركيز على مدى التطابق بين مواقف المملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، والمقارنة كما فعلت ذلك في بياني في ٢٦ حزيران / يونيه ١٩٧٩ ، بين الضمانات الأمنية السلبية للدولتين الأوليين وبين الاعلان الذى أصدره الاتحاد السوفياتي لدى توقيعه على البروتوكول الثاني لمعاهدة تلاتيلولكو وكذلك اعلان الرئيس بريجنيف الذى استشهدت به • ويمكن بعد ذلك جمع كل العناصر ذات الصلة بحق من هذه الاعلانات الثلاثة في صيغة مشتركة واحدة ، وعندئذ تكون مشكلتنا قد حلت وسأعود الى ذلك بعد برهة •

واذا كنت قد تناولت حتى الآن الضمانات الأمنية السلبية للدول الرئيسية الثلاث الحائزة للأسلحة النووية ، أى المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، فليس مرجع ذلك فقط ان هذه الدول هي الدول الرئيسية الثلاث الحائزة للأسلحة النووية ، بل مرجعه ايضا ان ضماناتها الأمنية السلبية متقاربة أشد التقارب • ومع ذلك فان من المستصوب ، بالطبع ، التوفيق بين الموقفين الفرنسي والصيني وبين المواقف الثلاثة الأخرى • وسأكتفي في هذا الشأن ببضع كلمات • أما فيما يتعلق بالموقف الفرنسي فاننا نلاحظ ايضا رغبة فرنسا في التوصل الى صيغة مشتركة ، كما ذكر ذلك الرئيس جيسكار ديستان في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٧٨ • وفيما يختص بالموقف الصيني فان الضمانة الأمنية السلبية الحالية لجمهورية الصين الشعبية تبدو ، كما هي عليه ، سخية بما فيه الكفاية - على الرغم من انها قد لا تكون دقيقة تماما - مما يسمح بقبول الصيغة المشتركة التي تتضمن العنصرين الأساسيين اللذين ناقشتهما (وضع الدولة غير الحائزة للأسلحة النووية ، وشرط عدم الهجوم) ، وبالتالي فانها لا تسبب أية مشاكل بالنسبة للصين •

وقبل المضي الى الصيغة المشتركة ، يجب علي أيضا ان أتحدث بايجاز عن الشكل الذى يمكن فيه عرض الصيغة المشتركة • وبالرغم من أن اعضاء عديدين في هذه اللجنة لا يزالون يعتقدون ان الاتفاقية يمكن أن تكون الشكل الأكثر استصوابا ، فانه يجب علينا جميعا أن ندرك انه من غير المرجح ان يكون ممكنا ابرام اتفاقية في مستقبل قريب • لذلك تجب علينا ان نتجه بتفكيرنا الى الخيار الوارد في قرار مجلس الأمن •

والآن ما هي الاجراءات التي تتبع في مجلس الأمن ؟ يبدو لنا أن بامكان المرء أن يتبع الاجراءات العادية كما هو الشأن في جميع الحالات أو في جميعها تقريبا ، حيث يتعين على مجلس الأمن أن يعالج مسائل توجد بشأنها آراء مشتركة بقدر أو بآخر من حيث الجوهر ، وان تكن مختلفة في التفاصيل •

أولا ، تقوم الأطراف المهتمة بتبيان مواقفها ، وذلك يعني ، في هذه الحالة ، أن تقوم كل دولة من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بتسجيل آرائها بشأن الضمانات الأمنية السلبية في المحاضر • وليس من الضروري ان تكون هذه الآراء متطابقة • اذ ان من النادر ان تكون لكل الدول الكبرى آراء متطابقة بشأن المسائل الدولية • ومع ذلك فان الشرط الأساسي يتمثل في ان يتضمن كل بيان من البيانات بعض العناصر المشتركة التي يمكن ان توضع في قرار يمثل ما هو مشترك بين هذه الدول ومن بين كل السوابق الممكنة أود ان اذكر قرار مجلس الأمن بتاريخ ١٩ حزيران / يونيه ١٩٦٨ بشأن الضمانات الأمنية الايجابية •

وفي الحالة الخاصة التي نحن بصدد مناقشتها ، الآن ، يمكن أن تكون هذه الأرضية المشتركة هي العنصران اللذان سبق ذكرهما ، وهما وضع الدولة غير الحائزة للأسلحة النووية وحكم عدم الهجوم ، واذا اراد الاتحاد السوفياتي أن يدرج ايضا في بيانه الوطني الخاص ملاحظات بشأن مسألة عدم اقامة الأسلحة النووية ، فان ذلك لن يؤثر البتة في صحة الصيغة المشتركة ، لأنه ما لم تهاجم دولة غير حائزة للأسلحة النووية الاتحاد السوفياتي ، فان مسألة ما اذا كانت هناك اسلحة نووية مقامة على أراضيها أم لا ، تقع داخل نطاق الضمانات الأمنية السلبية • ويبدو مثل هذا الحل ممكنا ما لم تتسق البيانات الوطنية الصيغة المشتركة •

وفي القرار ، يمكن لمجلس الأمن عندئذ ، بعد ديباجة ملائمة ، الترحيب بالتعهد الرسمي من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية ، أو قبوله أو الموافقة عليه ، أي بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد أية دولة غير حائزة للأسلحة النووية التزمت بعدم صنع أو تلقي مثل هذه الأسلحة ، أو النبائط المفجرة النووية الأخرى ، أو احتياز السيطرة عليها ، شريطة ألا تقوم تلك الدولة بهجوم على دولة حائزة للأسلحة النووية أو على حلفائها بمؤازرة دولة أخرى حائزة للأسلحة النووية ، أو تشارك في مثل هذا الهجوم•

السيد أديبنيجي (نيجيريا) : السيد الرئيس ، سأكرس بياني اليوم للبند ٥ من جدول أعمالنا : الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة، والأسلحة الاشعاعية •

وان من دواعي الارتياح لوفدي أن الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية حقق بداية طيبة في هذه الدورة في ظل التوجيه القدير للسفير كوميفيز من هنغاريا • وان من شأن تعيين المبادئ الأساسية لمعاهدة في المستقبل ، ووضع نصوص بديلة لهذه العناصر ، تمكين الفريق العامل من تنسيق للآراء يؤدي الى نص متفق عليه • ويعتقد وفدي بأنه ينبغي أن تتمكن لجنة نزع السلاح من أن تقدم بشأن هذا الموضوع تقريرا عن النتائج الايجابية التي حققتها في صورة اتفاقية الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين عملا بالطلب الوارد في القرار ٣٥/١٤٩ • ثم يمكن للجنة ان تركز عملها خلال دورتها الربيعية في العام القادم على تحقيق اتفاق بشأن تدابير على قدر أكبر من الأهمية لتقديمها الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح •

وقد أعرب عن آراء مختلفة داخل هذه اللجنة وفي الفريق العامل بشأن عدم وجود الأسلحة الاشعاعية وضآلة احتمالات استعمالها في الحرب • وليس هناك ما يدعو وفدي لأن يشك في هذا الرأي للخبراء ، بيد أني على قناعة بأنه اتفاق بشأن حظر هذه الأسلحة ذات التدمير الشامل مثل الأسلحة الاشعاعية يمكن أن يكون خطوة في الاتجاه السليم ، والوقاية ، حسبما يقال ، خير من العلاج • وعلى أية حال ، فاننا جميعا نؤيد الفقرة ٧٦ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي تنص على ما يلي : " ينبغي عقد اتفاقية تحظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الاشعاعية "•

وعليه فانه لا ينبغي أن يكون الرأي في اللجنة هو لماذا تضطلع بجهود بشأن أسلحة غير موجودة ، فنحن لم ننشئ فريقا عاملا لمثل هذه الآراء الاجرائية • بل ينبغي أن يكون تشديدنا على موضوعين هما : أولا ، كيف يمكن ان نجعل اتفاقنا بشأن الأسلحة الاشعاعية ذا صلة بكامل مسار جهودنا في الميدان العام المتعلق بنزع السلاح ، لا سيما في الميدان ذي الصلة المتعلق بالأسلحة التي تستند في تأثيرها الى المواد الاشعاعية ـ التي تمثل أسلحة التدمير الشامل الأشد فتكا ، وثانيا ، كيفية ضمان ان تكمل اتفاقا بشأن اسلحة غير موجودة باتفاق بشأن أسلحة موجودة بغية تجنيب لجنة نزع السلاح التعرض لسخرية عالمية لعدم قدرتها على الوصول الى اتفاق بشأن تدابير ايجابية لنزع السلاح •

وما من ريب في ان ما ينجم عن سباق البحث العلمي والتكنولوجي من تقدم كبير في الاسلحة وفي استحداثها يفوق في خطاه الى حد كبير خطى مفاوضات نزع السلاح • وما فتئ التطور الكمي والكيفي السريع للأسلحة النووية والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية يبين بصورة جلية مدى بطء خطى المفاوضات في هذه اللجنة وفي غيرها من المحافل، ثنائية كانت أو ثلاثية الأطراف • وان أمل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية هو أن تتحول براعة الانسان التي تحقق هذا التقدم العلمي والتكنولوجي الى الأغراض السلمية •

ويسعدنا أن الفريق العامل المخصص تناول في هذه الدورة القضايا الموضوعية في صياغة اتفاقية في المستقبل • وأود أن أتطرق الى بعض هذه المسائل • وعلى الرغم من أن مشروع الاقتراح المشترك المقدم من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى لجنة نزع السلاح يوفر أساسا للمفاوضات ، فانه لا غنى عن توسيع نطاقه كيما يلبي حقائق الفترة الحالية ، وكيما يعكس المقترحات الوثيقة الصلة التي تم تقديمها في هذه الهيئة المتعددة الأطراف • وعليه ، فان تحقيق التقدم في اكمال المفاوضات بشأن الأسلحة الاشعاعية يعتمد الى حد كبير على استعداد الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لقبول المقترحات البناءة المقدمة من غيرهما من أعضاء لجنة نزع السلاح • وآمل ان تتيح لنا جميعا فترة الراحة قبل انعقاد دورتنا الصيفية وقتا لتناول هذه المسألة بالبحث الدقيق • وينبغي لجعل اتفاقية وقائية مثل اتفاقية الأسلحة الاشعاعية ذات صلة، فانه ينبغي تعزيزها في الميادين العام لنزع السلاح النووي • وعليه ، فانه لا غنى عن أن تشتمل على نص صريح لهذه الغاية • ولا ينبغي ان يستعصي علينا الوصول الى توافق في الآراء بشأن وضعه •

وعلى نفس المنوال ، يكون الاقتراح السويدي بأن تشمل اتفاقية للأسلحة الاشعاعية في المستقبل حظر الهجوم على محطات المفاعلات والمنشآت الكهربائية النووية اقتراحا هاما • ويمثل

بيان السفير ليدغارد الذى ألقاه في ٧ نيسان / ابريل ، أى منذ أسبوع ، مساهمة كبيرة في أعمالنا لأنه بيّن الدراسة المتعمقة التي تم الاضطلاع بها بشأن هذه المسألة ، ومن ثم مكّن هذه اللجنة من فهم القضايا بصورة أوضح • وان امكانية الهجوم على محطات المفاعلات النووية مع ما تنطوى عليه من أخطار انتشار المواد الاشعاعية وهلاك عدد كبير من الأحياء على مدى أوسع نطاقا من المسرح المباشر للنزاع تجعل الاقتراح جديرا بأن ينظر فيه بصورة جدية • وحتى اذا كان البروتوكولان الأول والثاني لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ يشتملان على بعض الأحكام ، فانه ينظر اليها في سياق مختلف الى حد كبير •• هو السياق الانساني • ولا يمكن للجنة نزع السلاح ان تتخلى عن مسؤوليتها فيما يتعلق بوضع تدابير لنزع السلاح بطريقة شاملة ، استنادا الى أن صكا للصليب الأحمر يشتمل على بعض الاشارات الى مسألة خاصة •

وفيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للمواد الاشعاعية أو مصادر الاشعاع، فان من رأى وفدى انه ينبغي للاتفاقية ان تعكس ، بطريقة ايجابية ، الصلة الهامة بين نزع السلاح والتنمية • ويرى وفدى ان أحكام المادة الخامسة ، حسبما هو مبين في ورقة العمل CD/RW/WP.18/Add.1 ، غير محددة على النحو الواجب لتحقيق الآثار المستصوبة • ويفضل وفدى ادراج احكام بشأن الاستخدامات السلمية تبين بصورة جلية وايجابية حق جميع الدول في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من أجل التنمية • وتولي نيجيريا ، بصفتها بلدا ناميا ، أهمية كبيرة للتعاون العلمي والتكنولوجي فيما بين الدول • وكان هذا المبدأ هو رائد وفدى الى الاضطلاع ، نيابة عن عدد من البلدان ، بتقديم القرار ٣٢/٥٠ ، الذى يسلم بضرورة التعاون الدولي في ميدان الطاقة النووية ، وكذلك بالرغبة في تعزيز نقل واستخدام التكنولوجيا النووية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولا سيما بين البلدان النامية •

وفي حالة عالمية تتصف بزيادة التوتر وعدم اليقين ، وبالبحث والاستحداث المحمومين في الميدان العسكرى ، فان من شان ظهور نص متفق عليه حتى بشأن أسلحة تدمير شامل " غير موجودة " ، ولكن لا يمكن عدم توقعها تماما ، ان يمثل مساهمة مفيدة من قبل هذه الهيئة الوحيدة للتفاوض المتعددة الأطراف ، حتى اذا لم ينجم عنها سوى منع الأنشطة في هذا الصدد وانقاذ جانب من الموارد البشرية والمادية ، من استمرار سباق التسلح الذى لا طائل من ورائه • بيد أنه يتعين أن يستكمل على وجه السرعة تدبير " سلبي " كهذا لنزع السلاح بتدابير ايجابية لنزع السلاح اذا اريد للجنة نزع السلاح ان تبرر وجودها • وفي ١٠ نيسان / ابريل ، عرضت اتفاقية حظر أو تقييد استعمال الاسلحة التقليدية المفرطة الضرر أو العشوائية الأثر للتوقيع في نيويورك • ومرفق بالاتفاقية ثلاثة بروتوكولات • ويشمل أحد هذه البروتوكولات اسلحة لم يعرف انه تم استعمالها • ولم يمنع هذا ان تكون موضوع بروتوكول كتدبير وقائي • بيد انه لم يكن من المتوقع أن يتم عرض اتفاقية كهذه للتوقيع وليس مرفقا بها سوى هذا البروتوكول الخاص • وتتمثل قيمة نجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأسلحة التقليدية المفرطة الضرر أو العشوائية الأثر في وصوله الى اتفاق بشأن بروتوكولين آخرين يتعلقان بأسلحة محددة تم استعمالها فعليا في حرب • وأعطى الاتفاق بشأن البروتوكولين الآخرين البروتوكول المتعلق بالأسلحة غير الموجودة قيمة غير قيمته بحد ذاته •

وينبغي أن نأخذ هذا في الحسبان في لجنة نزع السلاح • وينبغي ، في الواقع ، أن أقول للجنة نزع السلاح " هيا نضطلع بالعمل بطريقة مماثلة " ، أى مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني

بالأسلحة التقليدية الغرطة الضرر أو العشوائية الأثر • ينبغي أن يتم وضع اتفاق متوازن يتناول سلاحا غير موجود ، وعلى الأقل سلاحين موجودين •

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (مترجم عن الروسية) : أود أن اتناول بعض المسائل التي أثيرت في هذه الجلسة •

أولا ، أشير الى البيان الذى ألقاه ممثل هولندا الموقر بشأن مسألة تعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • واسمحوا لي أن أشير الى موقف الاتحاد السوفياتي • وهو موقف محدد ومتسق : لقد أيدنا ومازلنا نؤيد وضع مشروع اتفاقية دولية بشأن هذه المسألة في أبكر وقت ممكن ، وان تكون اتفاقية ذات طابع ملزم • ويجب أن تشتمل اتفاقية كهذه على صيغة مقبولة لدى جميع الأطراف ، ليس من شأنها الاخلال بمصالح أى طرف من أطراف الاتفاقية • وقد قدمنا مشروع اتفاقية كهذه ، ونحن على استعداد لأن يتم بحثها مادة بمادة • وستتوفر خلال بحث كهذا ، فرصة الاضطلاع في جملة أمور بتسوية المسائل التي أثارها ممثل هولندا ، وبخاصة كيفية اكتشاف ما اذا كان قد تمت أو لم تتم اقامة أسلحة نووية تخص دولة ما حائزة للأسلحة النووية في أراضي دولة غير حائزة للأسلحة النووية • ونحن على قناعة تامة بأن وضع وعقد اتفاقية يمثل على وجه التحديد أمضى وسيلة لحل هذه المشكلة الهامة والعاجلة • وفي هذا استرشدنا ايضا بالأحكام ذات الصلة الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة •

وليس هناك اعتراض من جانبنا ايضا على الاضطلاع ، جنبا الى جنب مع وضع الاتفاقية، ببحث وسائل بديلة أخرى لتوفير ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، تصدر بموجبها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية اعلانات متطابقة أو متماثلة في المحتوى ، تتم الموافقة عليها بموجب مقرر لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة •

ونحن نرى أن هذا اجراء واقعي تماما ، حتى في ظروف تفاقم الوضع الدولي • وقلنا اننا على استعداد لاظهار مرونة في وضع صيغة كهذه شريطة أن تتخذ الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية نفس النهج • ولم نسمع بيانات مماثلة من الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية • ونحن في انتظار ردها : هل هي على استعداد لاظهار مرونة في التماس صيغة مقبولة ؟

وحسبما ترون ، فان هناك بالفعل آراء واقتراحات بناءة من مختلف الأنواع من جانب الاتحاد السوفياتي ، في التماس حل لهذه المشكلة العاجلة • أما فيما يتعلق بالصيغة التي اقترحها الاتحاد السوفياتي والصيغتين اللتين اقترحتهما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، فقد سبق ان تكلمنا بشأن هذا الموضوع أكثر من مرة • ولا أريد أن أشغل وقت اللجنة بهذا • ولا يمكن لي الا أن اؤكد ان الاتحاد السوفياتي على استعداد لتوفير ضمانات لجميع البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية ، بصرف النظر عما اذا كانت أو لم تكن أعضاء في حلف عسكرى • وعليه ، فان الاتحاد السوفياتى على استعداد لتقديم ضمانات بعدم استخدام الأسلحة النووية الى بلدان من بينها البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي غير المقام في اراضيها أسلحة نووية • أما فيما يتعلق بصيغتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة ، فان الاختلاف الرئيسي بينهما وبين صيغة الاتحاد السوفياتي يتمثل ، في رأينا ، في أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ليستا على استعداد لتقديم ضمانات امنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التى هى فى حلف عسكرى مع دولة أخرى حائزة للأسلحة النووية •

ومن ثم ، فان الموقف واضح تماما : ان نطاق الدول الذى نحن على استعداد لتوفير ضمانات له أوسع من النطاق الذى ترغب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في أن توفر له ضمانات كهذه • وهل يمكن الوصول الى حل حتى في ظل مثل هذه الظروف ؟ ما من ريب في أنه يمكن تحقيق هذا ، وأكرر مرة أخرى اننا على استعداد لالتماس حل كهذا بروح بناءة ، روح التعاون ، لا بروح الشك واساءة عرض المواقف • ذلك لأن هذا كان ما انطوت عليه ملاحظات مثل هولندا عندما قال ان صيغة الاتحاد السوفياتي تستهدف زعزعة التكافؤ القائم ، وأن الاتحاد السوفياتي يحاول كسب ميزة ما • ولا يسع المرء هنا الا التفكير في المثل الروسي الذى يقول ان البقرة المذعورة تفزع في كل مكان •

وأقول مرة أخرى اننا على استعداد لمواصلة التعاون في التماس حل مقبول لدى جميع الأطراف ولكن شريطة ألا تظهر المرونة والاهتمام بحل المشكلة من قبل الاتحاد السوفياتي وحدة ، بل وأيضا من قبل الأطراف الأخرى المشتركة في مثل هذا السعي •

ثانيا ، السيد الرئيس ، أود أن أطلب عن طريقكم الى جميع زملائي أن يلقوا بياناتهم بصورة أكثر تمهلا • وبخلاف ذلك ، لن يمكن للمترجمين الشفويين ، حسبما حدث اليوم ، ان يلاحقوهم • ونحن جميعا ، بما في ذلك وفدى ، نرتكب احيانا هذا الخطأ • وينبغي أن نأخذ في الحسبان ، بغية تعزيز فعالية العمل ، مصاعب الترجمة الشفوية الفورية •

وفيما يلي المسألة الثالثة والأخيرة التي أرغب في تناولها • نطلب الى أمانة الأونكتاد أن تكون أكثر تدقيقا في مسألة الوثائق • فالوثيقة CD/176 ، التي وزعت اليوم بناء على طلب الوفد السوفياتي بها خطأ غير مقبول • ونرجو ان يتم تصويب هذا الخطأ بصورة عاجلة وألا تتكرر مثل هذه الأخطاء في المستقبل •

الرئيس : أشكر السفير اسرائيليان مثل الاتحاد السوفياتي على بيانه ، وأود أن أبلغه اني تمكنت من فهم ترجمات بياناته جيدا • فقد تكلم بصورة متمهلة بقدر كاف لأن أتابع ما يقوله لنا • وأعتقد في نفس الوقت ان الأمانة أخطرت السفير بشأن الصفحة الثانية الناقصة من الوثيقة المشار اليها • وحسبما بينتم يا سيادة السفير فان الصفحة الثانية في النص الانكليزى الذى تم توفيره لي موجودة لحسن الحظ •

السيد ساران (الهند) : تم اليوم القاء عدة ملاحظات بشأن مسألة الضمانات الدولية الفعالة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها • ويود وفدى أن يعرب عن آرائه بشأن هذه القضية •

المفترض أن مسألة الضمانات الدولية الفعالة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها تستهدف حماية أمن الدول التي تخلت عن احتياز الأسلحة النووية ، اذا نشب نزاع نووى تشترك فيه بعض أو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها • وأولا ، ما سيكون عليه طابع نزاع كهذا ؟ وهل يمكن للدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها أن تضمن احتواء آثار نزاع كهذا داخل حدودها الوطنية ؟ وهل يمكن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ان تقنع بضمان أنها لن تكون هدف هجوم مباشر برأس حربي نووى ، في وقت تكون فيه للسقاطة والتلويث المشع آثار خطيرة وسلبية على رفاه سكانها ؟ وحتى اذا كان في ضمان كهذا قدر من العزاء للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، فان الشروط والقيود

المرتبطة بالضمانات تجعله في الواقع عديم الأثر • وكيف يمكننا أن نبت على سبيل المثال فيما اذا كانت دولة غير حائزة للأسلحة النووية " مرتبطة " بدولة حائزة للأسلحة النووية تقوم بهجوم على دولة غير حائزة للأسلحة النووية أو حليفتها ؟ وقد بين وفد المملكة المتحدة فيما أعتقد في احدى جلساتنا السابقة أن ذلك يمكن ان يكون دائما جليا تماما في الممارسة • ولكن كيف ؟ هل يمكن استخدام هذه الحجة لتبرير هجوم وقائي على دولة غير حائزة للأسلحة النووية قد تكون لها علاقات صداقة مع دولة حائزة للأسلحة النووية ؟ وهل يمكن لمن يقع تحت طائلة قانون أن يكون قاضيا في نفس الوقت ؟

وماذا يكون الموقف في حالة استخدام أراضي دولة غير حائزة للأسلحة النووية ، خلال حرب، ضد ارادتها ، من قبل دولة حائزة للأسلحة النووية من أجل نشاط عسكرى ؟ ان تجربة الحرب العالمية الأخيرة تبين ان هذا ممكن تماما • وهل تجازى دولة كهذه لعدم قدرتها على الوقوف في وجه قوة عسكرية متفوقة لدولة عسكرية كبيرة ، وتتعرض لهجوم نووى ؟ ومن ثم ، فان هذه الضمانات تكون ذات صلة في حالات النزاع لا في زمن السلم ، وعليه فانه يجب أن تأخذ هذه الاحتمالات في الحسبان •

ويخلص وفدى من هذه الاعتبارات الى ان الضمان الوحيد الفعال لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها يتمثل في تحقيق نزع السلاح النووى ، والى أن يتحقق نزع السلاح النووى ، في عقد اتفاق بشأن الحظر التام لاستخدام الأسلحة النووية • ولا يمكن اعتبار أن هذا الموقف الذى يتخذه وفدنا لا يدخل في نطاق ولاية الفريق العامل المخصص لضمانات الأمن •

وأود في هذا الصدد أن استرعي انتباه اللجنة الى الفقرة ٣٣ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي تنص على ما يلي :

" ينبغي على جميع الدول ، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية ، أن تنظر في مقترحات مختلفة ، ترمي الى تأمين تجنب استخدام الأسلحة النووية ، ومنع الحرب النووية• وفي هذا الصدد ، ومع الاحاطة علما بالاعلانات التي اصدرتها الدول الحائزة للأسلحة النووية ، فان القيام ، حسب الاقتضاء ، بوضع ترتيبات فعالة تؤمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها ، وهو أمر يمكن أن يعزز أمن تلك الدول والسلم والأمن الدوليين "•

وعليه ، فان السياق الذى نتفاوض فيه بشأن ما يسمى ضمانات الأمن السلبية يشمل النظر في كافة المقترحات التي ترمي الى ضمان تجنب استخدام الأسلحة النووية ومنع الحرب النووية •

الرئيس : أعطي الكلمة الآن الى السيد جايبال ، أمين اللجنة والممثل الشخصي للأمين العام الذى سيلقي بيانا قصيرا لابلاغ اللجنة بالرسائل التي وردت الى الأمانة •

السيد جايبال (أمين اللجنة والممثل الشخصي للأمين العام) : أولا ، أود ، في معرض الرد باسم الأمانة على ملاحظات الممثل الموقر للاتحاد السوفياتي ، أن أقدم اعتذارنا عن عدم اكتمال النص الروسي المنشور للوثيقة CD/176 • ومن الواضح ان هذا اغفال • وليس هناك في الواقع عذر فيه ، وسأبلغ الأمر الى السلطة المختصة • وأود أن ابلغ سفير الاتحاد السوفياتي بأنه سيعاد اصدار هذه الوثيقة بالروسية •

وأود ، حسبما سبق أن بينت ، أن اضطلع من وقت الى آخر بابلاغ اللجنة بالرسائل التي ترد الى الأمانة • وقد وردت أربع رسائل من منظمات غير حكومية خلال هذه الدورة ، وتشتمل على آراء وبيانات واعلانات تتعلق بالدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • وهي من منظمة العمل العمالي من أجل السلم ، والاتحاد الديمقراطي الدولي للمرأة ، ومنظمة كويكرز ، ومنظمة التعاون من أجل نزع السلاح • وتستهدف كافة هذه الرسائل اطلاع اعضاء اللجنة عليها ، وسنعممها بصورة غير رسمية على الأعضاء •

كما وردت الينا الى الآن زهاء ١ ٠٠٠ رسالة جلها من نساء وأطفال من الدانمرك والسويد والنرويج والمملكة المتحدة وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية والمكسيك وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية • وجميعها رسائل موجزة ، وتشتمل على الشعار " الأرض للحياة " • وكان المتوسط اليومي لما ورد الينا من هذه الرسائل في الأيام القليلة الماضية ١٠٠ رسالة تقريبا • وكلها موجهة الى لجنة نزع السلاح ، جنيف • ولاعطاء اللجنة فكرة عن محتوياتها ، اقتصر على قراءة رسالتين منها ، احداهما من النرويج والأخرى من الولايات المتحدة •

والرسالة الواردة من الدانمرك من سيدة ، وفيما يلي نصها :

" الى الأمم المتحدة ـ لجنة نزع السلاح ـ ٣/٤/٨١ الدانمرك

" أكتب اليكم لأنه أصابني الفزع والقنوط عندما عرفت مقدار ما ينفق على مواد الحرب وكم من المرات يمكن ان نقتل بعضنا بعضا ، ومع ذلك فلا يزال هناك من يقول انه يجب ان يكون لدينا المزيد من مواد الحرب •

" ومن عادتي ان اكتم قنوطي ، ولكن لم يعد باستطاعتي ، ويشرع الكثيرون في اعلان نوع من الاحتجاج على زيادة الأسلحة ، لأن هذا ليس اتجاها يرغب فيه الانسان العادي ، فهو تهديد لحياتنا ولكل ما نعيش من أجله •

" وهل بوسعكم أن تتوقعوا أن نتمكن من تنشئة الأجيال القادمة ، عندما نكون نحن فزعين ؟ أنا أم لثلاثة أطفال • وأكبرهم في الخامسة من عمره ، وسمع بالفعل عن القنبلة الذرية ، وعليه أن يكبر في ظل الخوف منها •

" ماذا يمكنني أن أقول له عندما يسألني ؟

" هل يمكن أن أقول له لا عليك ، ان لدينا رجالا ذوي حكمة ينظمون العالم ، واننا يمكن ان نثق في انهم سيتدبرون الأمر ، وان الأسلحة لن تؤدي الى كارثة ؟

"هل ترون أنه يمكن ان يقتنع بما لست أنا على ثقة منه ؟

" يجب أن تضطلع الأمم المتحدة بجهود أكبر مما تضطلع به حاليا للوصول الى طرق جديدة لحل المشاكل المتعلقة بالاختلافات الدولية " .

والرسالة الثانية من سيدة من الولايات المتحدة الأمريكية ، وفيما يلي نصها :

" وسط النهار ، في العمل أو في المنزل ، ينتابني فجأة خوف متزايد من انه سيأتي يوم أغدو فيه بدون منزل أو مكان أعمل فيه (

" ولا يمكن لفرد أو منظمة أو بلد ان يوقف بمفرده جنون سباق التسلح • ولكن اذا تكاتف عدد كبير من الناس في المنظمات وفي البلدان ، وقمنا جميعا بشد أزرهم وتأييدهم ، فانه يحتمل أن يكون هناك أمل : نحن لا نريد حربا نووية ! ولا نقبل انتاج المزيد من هذه الأسلحة العديدة والرهيبة الآن بالفعل !

" نريد ان نحمي الأرض ، كيما يمكن للانسان والحيوان والنبات مواصلة الحياة !

الأرض للحياة

" يجب أن نؤكد هذا لبعضنا بعضا كيما لا يفهم على غير وجهة الصحيح ، وكيما يفهم السياسيون والقادة العسكريون أننا لا يمكن أن نسمح بأن تكون لهم سلطة تدمير العالم • هذه السلطة يجب أن تنسف ، وأسلحة الدمار يجب أن تدمر "•

الرئيس : اعتزم ، حسبما أعلن في جلستنا غير الرسمية أمس ، عقد مشاورات غير رسمية مفتوحة بشأن المسائل التي أشرت اليها في جلستنا أمس •

وستعقد هذه المشاورات غير الرسمية المفتوحة غدا ، ١٥ نيسان / ابريل ، الساعة ١٥/٠٠ ، في غرفة الاجتماع رقم ١ •

وستعقد الجلسة العامة القادمة للجنة نزع السلاح يوم الخميس ، ١٦ نيسان / ابريل ، الساعة ١٠/٣٠ •

رفعت الجلسة الساعة ١٢ر٤٥

CD/PV.125
16 April 1981
ARABIC

لجنة نزع السلاح

محضر نهائي للجلسة الخامسة والعشرين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف
يوم الخميس، ١٦ نيسان/ ابريل ١٩٨١، الساعة ١٠/٣٠ صباحا

الرئيس: السيد غ. بفايفر (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

GE.81-61475

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف • ل • اسرائيليان
	السيد ف • أ • برفيليف
	السيد ف • م • غانجا
	السيد أ • غ • دوكيان
اثيوبيا	
الأرجنتين	السيد ف • جيمينز دافيلا
	الآنسة ن • فريرى بيناباد
	الآنسة ن • ناسيمبيني
استراليا	السيد ر • أ • وولكر
	السيد ر • ستيل
	السيد ت • فندليه
ألمانيا (جمهورية ــ الاتحادية)	السيد غ • بفايفر
	السيد ن • كلينغلر
	السيد هـ • مولر
	السيد و • روهر
اندونيسيا	السيد ش • أ • ساني
	السيد أ • د امانيك
	السيد س • هادى
	السيد ف • قاسم
	السيد كاريونو
ايران	السيد م • د ابيرى
	السيد د • أميرى
	السيد ج • زاهزنيا
ايطاليا	السيد أ • شيارابيكو
	السيد أ • د ى جيوفاني
باكستان	السيد م • أحمد
البرازيل	السيد س • أ • د ى سوزا اى سيلفا
	السيد س • د ى كيروز د وارته
بلجيكا	السيد أ • اونكيلينكس

بلغاريا	السيد ب • فوتوف
	السيد اى • سوتيروف
	السيد ر • د يانوف
	السيد ك • براموف
بورما	السيد ساو هلانغ
	السيد نغوى وين
	السيد ثان هتون
بولندا	السيد ب • سويكا
	السيد ج • سيالوفيتش
	السيد ت • ستروبفاس
بيرو	السيد أ • تورنبيرى
تشيكوسلوفاكيا	السيد ب • لوكيش
	السيد أ • سيما
	السيد ل • ستافينوها
الجزائر	السيد أ • صالح باى
	السيد م • معطي
الجمهورية الد يمقراطية الألمانية	السيد هـ • ثيليك
	السيد م • كاولفوس
رومانيا	السيد ت • ميليسكانو
زائير	السيد أ • غنوك
سرى لانكا	السيد هـ • م • غ • س • باليهاكارا
السويد	السيد س • ليد غارد
	السيد غ • ايكولم
	السيد ج • لوند ين
الصين	السيد يو منجيا
	السيد سا بنوانغ
	السيد لين شين
فرنسا	السيد ف • د ى لا غورس
	السيد ج • د ى بوس
	السيد م • كوتور
فنزويلا	السيد هـ • أرتيغا
	السيد أو • أ • أغويلار

كنـــدا	السيد د • س • ماكفيل السيد غ • سكينر السيد ج • غود رو
كوبـــا	السيد ل • سولا فيلا السيد ة ف • بورود وسكي ياكييفيتش السيد ف • كوسبينيرا
كينيـــا	السيد س • شيتيمي السيد غ • مونيو
مصـــر	السيد عبد الرؤوف الريد ى السيد م • ن • فهمي
المغـرب	السيد م • شرايبي
المكسيك	السيد أ • غارثيا روبليس السيد ة ز • غونزاليز اى رينيرو السيد س • هيلر
المملكة المتحد ة	السيد ل • م • سامرهيس السيد ج • أ • لينك
منغوليـــا	السيد د • أرد مبيلغ السيد ل • بايارت السيد س • أ • بولد
نيجيريـــا	السيد أولو أد ينيجي السيد ى • أو • اكينسانيا السيد ت • أغوبي ايرونزى
الهنـــد	السيد أ • ب • فينكاتيسواران السيد س • ساران
هنغاريـــا	السيد أ • كوميفس السيد س • غيورفي
هولنـــدا	السيد ر • هـ • فاين السيد هـ • فاغنماكرز
الولايات المتحد ة الأمريكية	السيد س • س • فلاورى السيد ف • ب • د ى سيمون الآنسة ك • كريتنبرغر السيد س • بيرسي

اليابـــان	السيد ى • اوكاوا
	السيد م • تاكاهاشي
	السيد ر • ايشي
	السيد ك • شيمادا
يوغوسلافيا	السيد ب • برانكوفيتش
أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العـــام	السيد ر • جاييال
نائب أمين لجنة نزع السلاح	السيد ف • بيرازاتيغوى

السيد ليدغارد (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : سأتناول في كلمتي اليوم البند ٣ من جدول أعمالنا المعنون " اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها " . وأود أن أقول اننا استمعنا باهتمام شديد الى الكلمات التي سبق القاؤها بشأن هذه المسألة . ويشعر وفدي بارتياح عميق لأن الفريق العامل المخصص لضمانات الأمن والتابع للجنة نزع السلاح قد أعيد انشاؤه لأن هذا الفريق يقوم الآن بدراسة المسائل الموضوعية على نحو فعال بتوجيه رشيد من رئيسه السيد شيارابيكو ممثل ايطاليا . ولدينا أمل كبير بأن تتمخض الجهود الجارية عن بعض النتائج الملموسة . والظاهر أن الشروط اللازمة لاحراز تقدم في هذا المجال مستوفاة فيما يبدو ، اذ تساهم كل من الدول الخمس الحائزة للاسلحة النووية بنشاط في المفاوضات التي تجرى في اطار الفريق العامل ، فضلا عن اقرارها بشرعية المطالبات الموجهة اليها بتوفير ضمانات فعالة وملزمة بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . وقد حققت المناقشات التي أجراها الفريق العامل حتى الآن بعض التقدم في توضيح المسائل التي ينطوي عليها هذا الموضوع وقد حان الوقت لبدء مرحلة جديدة من المفاوضات الجدية التي يمكن أن تفضي الى ايجاد حل مقبول لدى الجميع ، شريطة توفر قدر كاف من العزيمة والارادة السياسية .

وأود ، قبل الدخول في تفاصيل الموضوع ، ابداء ملاحظتين عامتين آمل أن تلقيا بعض الضوء على موقف وفد السويد ازاء ضمانات الأمن السلبية .

وتتعلق الملاحظة الأولى بجانب معين من سياسة السويد الحيادية . ان احدى السمات الأساسية لهذه السياسة تتمثل في انها لا تقوم على أي نوع من الاتفاقات الدولية . وقد رفضنا ، وفقا لهذا الاعتبار الأساسي ، فكرة الاعتماد على ضمانات دولية فيما يخص أمننا لأن هذه الضمانات في رأينا قد تضعنا في حالة من التبعية وتعرضنا لتدخل من الخارج . ونظرا لذلك ، فمن الطبيعي أن نتصرف بحذر فيما يتعلق بمفهوم ضمانات الأمن . ومن المفهوم كذلك أن تكون لدينا بعض التحفظات فيما يخص تعابير " تأكيدات الأمن وضمانات الأمن " ذاتها لأنها توحي بمفاهيم تتنافى مع المبادئ الأساسية لسياستنا الخارجية .

والملاحظة العامة الثانية هي انه لا يمكن في نظرنا بناء نظام أمن دولي في المنظور الطويل الأجل على وجود الأسلحة النووية . فطالما بقيت هذه الأسلحة في ترسانات الدول ، لن يكون أحد في مأمن ، لا الدول الحائزة لهذه الأسلحة ، ولا الدول غير الحائزة لها . والضمان الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه اعتمادا كاملا لمنع استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هو القضاء عليها قضاء تاما . ومن المسلم به عموما أن هذا هدف نهائي . على اننا مضطرون للأسف ، الى أن يتم تحقيق ذلك ، الى أن نأخذ في اعتبارنا الدور الذي تقوم به الأسلحة النووية في الجهود التي نبذلها لتعزيز السلم والحد من خطر وقوع مأساة نووية . ولا يعني ذلك أننا نوافق بأي شكل على وجود الأسلحة النووية أو نقر بصفتها الشرعية ، بل يعني فقط انها تمثل حقيقة لا يمكن تجاهلها . ومن ثم ، فأيا كان الترتيب الذي قد يتفق عليه في النهاية ، ينبغي أن يكون واضحا بأنه يمثل تدبيرا مؤقتا الى أن يتم تحقيق نزع السلاح النووي .

وبعد ابداء هاتين الملاحظتين ، أود أن أؤكد من جديد على أن وفد السويد يؤيد تأييدا قويا الجهود التي تبذلها لجنة نزع السلاح للوصول الى حل مقبول لدى الجميع فيما يتعلق بضمانات الأمن . ونرى أن من مهامنا العاجلة أن نبذل قصارى جهدنا لتلبية مطالبات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بهذا الموضوع .

ان هذه المطالبات نابعة من حقيقة أن قلّة من الدول عمدت - وفقا لمفهومها الخاص بمصالحها الأمنية - الى احتياز الأسلحة النووية التي تشكل تهديدا لجميع البلدان - البلدان الحائزة لهذه الأسلحة والبلدان غير الحائزة لها على السواء • ولا يمكن ، في نظرنا ، تسويغ هذا الوضع بأي حال من الأحوال • كما انني أشاطر السفير أديني جي ما أعرب عنه من رأي قبل أسبوعين اذ قال : " وعلى أي حال ، اذا كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية ، رغم كل ما تعرفه عن أهوال الأسلحة النووية وما يجره استخدامها من كوارث ، تختار مع ذلك المخاطرة بتدمير نفسها ، فان أقل خدمة يمكن أن تؤديها الى باقي العالم هي أن تقبل بأنه لا داعي لأن تفرض رغبتها الانتحارية على باقي البشر " •

وغني عن البيان أن مسؤولية التخفيف من حدة هذا التهديد وازالته في نهاية المطاف تقع أساسا على كاهل الدول الحائزة للأسلحة النووية ذاتها • أما السويد ، فهي من جانبها تتوق الى المساهمة في الجهود الرامية الى ايجاد حلول مقبولة • ومع ذلك ، فلا يمكن تحقيق أي تقدم ما لم تكن الدول الحائزة للأسلحة النووية مستعدة لاتخاذ المزيد من الاجراءات التي تخدم المصالح الحقيقية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

وتتمثل مهمة الفريق العامل المخصص - وفقا لولايته - في " التفاوض بغية الوصول الى اتفاق بشأن ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها " • وأود أن أشدد على ان هدف هذه المفاوضات هو القيام بشيء في صالح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • ورغم اننا نقر بالشواغل الأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية ، الا اننا نرى انه لا ينبغي ترجيح هذا الجانب من المسألة على احتياجات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وتطلعاتها • ولذلك ، يتعين على الفريق العامل أن يركز اهتمامه ، وفقا لولايته ، على مايمكن القيام به لصالح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

أما فيما يخص المداولات في اطار الفريق العامل فلا مفر من أن تكون الاعلانات الخمسة القائمة جزءا لا يتجزأ من المناقشات • وقد ساعدنا التحليل العميق الذي أجري لهذه الصيغ على توضيح المواقف المختلفة وتحديد أوجه الشبه والاختلاف بين الاعلانات الاحادية • ويتضح من هذه الدراسة ، كما بينت وفود أخرى ، أن الاعلانات الاحادية قد صيغت على نحو يلائم المذاهب العسكرية للدول الحائزة للأسلحة النووية أكثر مما يستجيب لمطالبات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • واني أتفق مع ممثل فنلندا الذي قال قبل بضعة أسابيع - فيما يتعلق بالدول النووية الكبرى - ان الاعلانات الاحادية تعبر أساسا " عن المبادئ العسكرية لكل منها " •

وقد بذل الفريق العامل جهودا كبيرة لشرح الطرق والوسائل التي يمكن التوصل من خلالها الى اتفاق بشأن صيغة مشتركة يمكن تحويلها الى نوع من ترتيب دولي • ويؤيد وفد السويد هذه الجهود ولا يعني ذلك أن الصيغة المشتركة تشكل غاية في حد ذاتها ، كما لا يعني اننا مستعدون للموافقة على مثل هذه الصيغة مهما كان الثمن • فالصيغة المشتركة ، كي تكون مقبولة ، يجب أن تتضمن بعض المتطلبات الأساسية التي تتفق مع مصلحة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وقد استطاع الفريق العامل ، أثناء مداولاته ، تحديد أوجه الشبه بين الاعلانات الاحادية القائمة ، وبالتالي ، استنباط القاسم المشترك للصيغ الخمس كلها • وكانت ثمة اقتراحات باستخدام هذا القاسم المشترك كأساس للجهود الرامية الى وضع صيغة مشتركة بشأن ضمانات الأمن

السلبية على ان وفدنا يبدى تحفظات جدية ازاء هذا النهج ،ذلك ان هذه الصيغة المشتركة ستعادل في الواقع القاسم المشترك الأدنى وستكون مثقلة بجميع الشروط والقيود التي تتضمنها الاعلانات القائمة • يضاف الى ذلك انها قد تفضي الى فرض مزيد من القيود والشروط على بعض الالتزامات التي سبق أن تعهدت بها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية • ومثل هذا النهج يتنافى مع الهدف المتمثل في الوصول الى اتفاق بشأن ترتيبات دولية تكون في مصلحة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • ولذلك ، ينبغي توجيه الجهود نحو صيغة لا لبس فيها ، ينبغي أن تقوم على معايير موضوعية وتكون غير مثقلة بالقيود والشروط •

أما فيما يتعلق بمسألة طبيعة ضمانات الأمن السلبية ونطاقها ، فان وفدنا يرى أن هناك في الأساس ثلاث فئات من القضايا التي يتعين النظر فيها •

ومن البديهي أن أهم عنصر لضمان الأمن على نحو فعال هو تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية ، الملزم قانونا ، بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة لها • ويجب أن تكون التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية بمثل هذا القدر من البساطة والوضوح •

ولا ينبغي اجبار الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على التعهد بالمزيد من الالتزامات اذا كانت ، بانضمامها الى معاهدة عدم الانتشار أو معاهدة انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية أو أى صك آخر ملزم دوليا ، قد تعهدت بعدم استحداث الأسلحة النووية أو احتيازها بطريقة أخرى • وفي هذا السياق ، يوسعي أن أضيف أن جانب عدم الانتشار يمثل في نظرنا عنصرا هاما من عناصر ضمانات الأمن السلبية ، وقد لاحظنا بارتياح أن جميع أعضاء لجنة نزع السلاح يؤيدون هذا الرأى بصفة عامة •

وفيما يتعلق بالاطار القانوني لضمانات الأمن السلبية ، أود أن أكرر أن لدينا تحفظات جدية فيما يخص فكرة وضع اتفاقية دولية تفرض التزامات على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وقد نجد كذلك أن من الصعوبة بمكان ، للأسباب التي ذكرتها في بداية كلمتي ، الدخول في اتفاق ثنائي أيا كان نوعه •

ان القضية الأصعب والأدق في هذا الصدد هي مطالبة بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ، ولاسيما الدولتين النوويتين الكبريين ببعض الاستثناءات من التزاماتهما • والغرض من هذه الاستثناءات ، أى مايسمى " بأحكام الدفاع عن النفس " ، هو تسويغ استخدام الأسلحة النووية في حالات معينة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وقد تركزت المناقشة بوجه خاص على نوعين من الاستثناءات يتعلقان بالدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي توجد في أراضيها أسلحة نووية أو تشترك في عملية عسكرية بالتحالف مع دولة أخرى حائزة للأسلحة النووية أو بالاشتراك معها • وقد تمت الاشارة مرارا وتكرارا الى أن مثل هذه الاستثناءات تنمخض عن غموض كبير فيما يخص مدى التطبيق الدقيق للضمانات ، كما تفسح المجال للتفسيرات الذاتية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية • فمن ذا الذى يستطيع أن يحدد ما اذا كانت دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، تكون مشتركة في عملية عسكرية ضد دولة حائزة للأسلحة النووية في وقت معين ، تعمل " بالاشتراك " مع دولة أخرى حائزة للأسلحة النووية ؟ وما هي الدلالة المضبوطة للصيغة القائلة " لا توجد في أراضيها أسلحة نووية " في وقت يمكن فيه للطائرات ، والسفن ،

والناقلات المسلحة التي تستطيع حمل رؤوس نووية التنقل بسهولة من بلد الى أراضي بلد آخر ، ولا سيما اذا كانت توجد من قبل للدولة الحائزة للأسلحة النووية قوات عسكرية كبيرة أخرى في تلك الأراضي ؟

ورغم ادراكنا الكامل لتعقيد هذه المسائل ، فاننا نرى أن من حق جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، دون أى استثناء ، التي تكون ملتزمة قانونا بوضعها كدول غير حائزة للأسلحة النووية ، الحصول على ضمانات لا لبس فيها تجعلها في مأمن من استعمال الأسلحة النووية ضدها • وقد لاحظنا في هذا الصدد أن ممثلي كل من الحلفين الرئيسيين قد أدلوا ببيانات أقروا فيها بأنه لابد من ابداء أكبر قدر من التحفظ • وقد قال الرئيس بريجنيف في ٢٥ نيسان/ ابريل ١٩٧٨ " ان الظروف الاستثنائية وحدها ••• هي التي قد تضطرنا الى اللجوء الى الأسلحة النووية " • وأدلى سفير المملكة المتحدة بتصريح مماثل هنا ، في لجنة نزع السلاح ، يوم ١٩ آذار/ مارس • فقد قال ان الضمان البريطاني يسرى في جميع الحالات " ما عدا حالة الدفاع عن النفس في الظروف القصوى " •

وحتى لو أمكن القول بأنه يجوز تسويغ بعض الاستثناءات في اطار الأحلاف العسكرية والاتفاقات الملزمة المشابهة ، فليس هناك أى سبب يبرر تطبيق هذه الاستثناءات كذلك على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي لم تشترك في أية ترتيبات بشأن الأمن النووى • فطالما تلتزم هذه الدول قانونا بوضعها كدول غير حائزة للأسلحة النووية ، ليس هناك أى سبب يبرر فرض أية قيود عليها ومزيد من الشروط فيما يخص حقها المتأصل في أن تكون في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها • كما لا يمكن القبول فيما يخص هذه الدول بأن يكون سريان الضمانات موضع أية تغييرات من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية •

وكما ذكرت سابقا ، فقد اتضح من خلال مناقشتنا أن الضمانات الاحادية تستهدف بالدرجة الرئيسية خدمة المصالح الأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية ذاتها ومصالح حلفائها • ولم تؤخذ بعين الاعتبار الشواغل الشرعية للدول غير الأطراف في ترتيبات الأمن النووى الا في المقام الثاني • وقد فهمنا من جانبنا أن المقصود من الاعلانات الاحادية القائمة هو أن هذه الدول — رهنا بالتزامها بوضعها كدول غير حائزة للأسلحة النووية — ينبغي أن تكون دائما في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها • ومن ثم ، نعتبر من المسلم به ان بلدا مثل السويد ، لا ينتمي الى أى تحالف ولم يحز أبدا أية أسلحة نووية ، كما يتجسد ذلك ، في جملة الأمور ، في انضمامه الى معاهدة عدم الانتشار تنطبق عليه ، دون أى استثناء ، الضمانات الاحادية التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية ، بقدر ما تتعلق بدول غير حائزة للأسلحة النووية فرادى • وأود أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لأطلب من ممثلي الدول الحائزة للأسلحة النووية تأكيد صحة فهمنا لمدى انطباق ضمانات كل من هذه الدول فيما يخص استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها •

السيد ماكفيل (كندا) (الكلمة بالانكليزية) : اسمحوا لي ، سيدى الرئيس أن أقدم لكم تهاني على توليكم رئاسة اللجنة خلال هذا الشهر • وقد جرت العادة بطبيعة الحال على ابداء تعليق من هذا القبيل الا أن تعليقي لا يندرج ، كما تعلمون جيدا ، في عداد الشكليات ان التصريف المنسق لأعمال اللجنة أمر ضرورى لسيرها • الا أن هذه المهمة تكون صعبة في معظم الأحيان ولذلك فأنتم جديرون ، ياسيدى الرئيس ، بالتهنئة لحسن اضطلاعكم بها • وأنتهز بالطبع

هذه الفرصة لأهنئ كذلك السفير هيرد رعلى نجاحه في تسيير أعمالنا خلال الشهر الفائت • ان برنامج العمل هذا الأسبوع متنوع الى حد ما فعلينا أن نستأنف دراسة البنود المدرجة في جدول الأعمال • وانني أعتزم هذا الصباح التحدث باختصار عن مختلف بنود جدول أعمالنا التي لم يتناولها وفدى أثناء الجلسات العامة لهذه الدورة •

وقد أوشك النصف الأول من دورة ١٩٨١ للجنة نزع السلاح على الانتهاء • ولذلك فقد حان الوقت لاجراء تقييم لأعمالنا • هذا وان كانت استنتاجاتنا لا تزال مؤقتة ، الا أن الحصيلة التي تبدو لنا لا تبعث على كامل الارتياح • ومن المستحسن أن تقوم اللجنة بتقييم موضوعي للاتجاه الذى نسير فيه وللأسباب التي دفعتنا الى اختياره ، لأنه اذا كان صحيحا أن اللجنة تمثل الجهاز التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد وتخوله هذه الصفة سلطة فريدة فان سلطته ، بل وجوده في الواقع يتوقف في الأمد الطويل على النتائج التي يحققها •

وقد كنا من الجرأة بمكان بحيث حددنا في مستهل الدورة الحالية ما كنا نعتقد انه ينبغي أن يكون بمثابة أهداف للجنة خلال هذه السنة نظرا لأننا نقترب من الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • ولذلك سأحاول بمعرض ابداء تعليقاتي اليوم بشأن عدد من بنود جدول الأعمال ، اجراء تقييم من النوع الذى أعتقد اننا في حاجة اليه الآن ، أو دراسة الحصيلة المؤقتة لعمل اللجنة اذ اقتربنا من منتصف دورة سنة ١٩٨١ •

وأود اليوم أن أحاول اجراء هذا التقييم أو هذه الحصيلة المؤقتة لعمل اللجنة •

طبيعة الحصيلة

وقبل أن أتناول بعض المسائل الموضوعية التي تنظر فيها اللجنة أود أن أبدى بعض الملاحظات العامة • وهي كمايلي :

(أ) لقد حققت اللجنة أخيرا عدة انجازات تبعث على الارتياح • كان أهمها السرعة التي انتهت بها اللجنة من المسائل الاجرائية في مستهل الدورة • ونأمل أن يصبح الاستعداد العام للعمل عادة مألوفة كانت قد افتقدتها في أحوال كثيرة الهيئات التي خلفتها هذه اللجنة •

(ب) تمثل النجاح الذى حققته الدورة المكثفة ، المكرسة للأسلحة الكيميائية في أنها مهدت الطريق بفضل تعاون الخبراء الفنيين أمام احراز بعض التقدم فيما يخص العديد من المشكلات التي تعرقل عقد معاهدة ما • ونتمنى أن تكون وثيقتا العمل اللتان قدمتهما كندا قد أسهمتا مساهمة فعالة في هذا الصدد • ونأمل كذلك في أن تكون زيادة ادراكنا للمسائل قيد النظر قد أتاحت الوصول الى نتيجة مشتركة ألا وهي أن التحقق لا ينبغي أن يشكل عقبة كؤود ، مع الافتراض بطبيعة الحال ، أن يتم الاتفاق على تدابير كافية لاعادة طمأنة جميع الدول • ونحن نشاطر رأى أولئك الذين لاحظوا بأنه لا مناص من توفير تدابير التحقق المناسبة لتحوز المعاهدة بالثقة • ذلك ان قصور تدابير التحقق سيبعث حتما على المظنة أو تعزيزها وتقويض قيمة أى اتفاق •

(ج) ألقت المداولات بشأن القضايا النووية الضوء اللازم على بعض المسائل ومن ضمنها أنه رغم تعذر التوفيق بين المواقف من خلال التفاوض داخل لجنة نزع السلاح الا ان المناقشات أتاحت الفرصة للاعراب عن الشواغل القومية فيما يخص الأمن • وعلينا أن نفهم هذه الشواغل اذا أردنا تقدير المواقف التي اتخذتها الوفود ازاء تدابير معينة للحد من الأسلحة تقديرا كاملا • ولا ريب أن المفاوضات ستكون جوفاء مالم يتم هذا التقدير •

ومع ذلك ، فينبغي النظر بعناية في أساليب العمل الأخرى المتبعة في لجنة نزع السلاح لمعرفة ماإذا كانت تساهم في تحقيق الأهداف التي ننشدها جميعا • ونعني بذلك مايلي :

(أ) ان التركيز المفرط على الاجراءات من شأنه التهديد بشل حركة أعمال اللجنة الموضوعية • (وهكذا خصصت جلسة بكاملها لمسألة المحاضر المكتوبة) • وهذا عرض من أعراض مشكلة أوسع من مصلحتنا جميعا أن نقاومها • ونذكر على سبيل المثال ميل لجنة نزع السلاح المتزايد الى أن تصبح محفلا تقدم فيه المواقف بشكل جامد بدلا من التعبير عنها بطريقة تفاوضية حقيقية • ومن الصواب بل ومن المناسب أن تعرض المواقف القومية ولا سيما في الجلسة العامة ، بل وحتى فيما نسميه اجتماعاتنا غير الرسمية • ولكن من غير المناسب ولا من المستصوب أن يقتصر الأمر على مجرد تكرار هذه المواقف في الأفرقة العاملة حيث يفترض اجراء المفاوضات •

(ب) ثانيا ، ان كثرة الجلسات أنهكت جميع الوفود دون أن تؤثر تأثيرا كبيرا على معدل سرعة تقدمنا • ونحن في حاجة الى دراسة الطرق التي يمكن بها تصحيح هذا الوضع • ولعل النجاح الذى حققه خبراء الأسلحة الكيميائية في اجتماعاتهم المكثفة يعطينا فكرة عن الطريقة التي تسمح لنا بزيادة فعاليتنا • وعلينا أن نعترف بأنه لا يكفي أن نزيد في عدد الاجتماعات لتحسين نوعية المفاوضات الموضوعية •

(ج) ثالثا ، وسأتناول هذه النقطة بايجاز ، ان المناقشة المستمرة ، بل والانشغال المستمر بالعلاقات التي تربط بين هذه اللجنة وبين المفاوضات التي تجرى في نطاق أضيق أمر يبعث على القلق • وقد تجلت هذه المشكلة بوضوح أثناء المناقشة التي دارت بيننا حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية • ولكن بدلا من اعتماد نهج نظرى في هذه المسألة — وهو نهج لا ييسر تقدم الأمور من الناحية العملية — نعتقد ان من مصلحتنا جميعا أن نركز اهتمامنا على المجالات التي يحتمل أن يكون بوسع لجنة نزع السلاح القيام بدور بناء فيها • وأؤكد على كلمة بناء لأن المعيار في هذا الصدد يجب أن يتمثل في مدى قدرتنا على الاسهام في المسألة المطروحة بصورة ايجابية ، أى في الحالة التي نحن بصددها كيف نستطيع مساعدة المفاوضات الثلاثية ودعمها وتجاوزها • وسأعود الى هذه النقطة فيما بعد •

سيدى الرئيس ، ليس الغرض من قدومنا هنا مناقشة القرارات بل جئنا للتفاوض بشأن اتفاقات تحديد الأسلحة • وهذا هو المعيار الذى سيحكم به على عمل لجنة نزع السلاح • انني لا أستخف بأهمية المناقشة • فقد أشرت الى المناقشة التي دارت بشأن نزع السلاح النووى • فاذا كانت مثل هذه المناقشة تبرز أكثر من غيرها الشواغل المتعلقة بالمعادلة النووية الاستراتيجية فأنعم بها وأكرم • وقد عكست هذه المناقشة بدقة طبيعة المناخ الدولي وهو أمر ينبغي أن نضعه في اعتبارنا • وهذا هو المعنى الذى نستخدم به كلمة الواقعية • ولكن علينا أن نعمل فيما يتعلق بجهودنا الأكثر دقة في حدود الممكن • وتوحي المناقشات التي دارت في لجنة نزع السلاح حتى الآن بأن هذه المهمة ربما شكلت أكثر احتياجاتنا المجملة الحاحا وثباتا اذا أردنا أن تحقق اللجنة أى تقدم •

المسائل المعروضة على لجنة نزع السلاح

وأود الآن تناول بعض المسائل المدرجة في جدول أعمالنا •

البند ان ١ و ٢ من جدول الأعمال : نزع السلاح النووى وحظر التجارب النووية

ينبغي في الواقع أن تحتل المسائل النووية مكان الصدارة في جدول أعمالنا لأنهـا ذات أهمية قصوى •

(أ) أود قبل كل شيء أن أؤكد من جديد على موقف كندا الذى مؤداه أنه ينبغـي استئناف المفاوضات الثلاثية بشأن الحظر العام الكامل في أقرب وقت ممكن • ونحن نشاطر المجتمع الدولي رغبته العارمة في هذا الصدد • ولا داعي لتكرار ما هو رهن المخاطرة • فقد عبرت عنـه الوفود الأخرى أحسن تعبير • ونرى ان باستطاعة لجنة نزع السلاح أن تقوم بدور مفيد في العملية الرامية الى عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية • وقد تم تقديم مقترحات قيّمة في هـذا الصدد ، ولا سيما في مجال تبادل البيانات الاهتزازية ، وبشأن المسائل التي يمكن أن تدرسهـا اللجنة الآن لتيسير ابرام معاهدة متعددة الأطراف •

(ب) وفي الوقت ذاته نشك في أن يكون لتكرار الاقتباسات الحرفية من نصوص القرارات المتتالية للجمعية العامة أمام اللجنة فائدة كبرى • ونشك بنفس الصورة في أن تتقدم المسائل كثيرا اذا وجهنا باستمرار الى أطراف المفاوضات أسئلة لا يسمح لها وضعها بعد بالاجابة عليها وان كان ذلك يعتبر من المناهج الفعالة لادارة المناقشة • ومن رأينا أن أحسن دور يمكن أن تقوم به اللجنة هـو تركيز بؤرة اهتمامها على المجالات التي تستطيع الاسهام فيها على نحو ايجابي ، أو التي تقوم فيهـا بدعم المفاوضات التي ترمي الى تحقيق الحظر العام الكامل •

(ج) وقد أثيرت بعض الأسئلة بشأن توقيف التفجيرات النووية السلمية ، كما ورد فـي التقرير الثلاثي المقدم في العام الماضي ، باعتباره جزءا من البرنامج الكامل للحظر الشامـل للتجارب النووية • ونرى ان هذا التوقيف لما يسمى بالتفجيرات النووية السلمية ـ بغية تحقيـق حظر شامل ـ أمر لا مناص منه ذلك اننا نعارض التفجيرات النووية السلمية ولم تقنعنا بعد حجج أنصارها الذين نرى انهم يحاولون عبثا اثبات أنه يمكن بطريقة أو بأخرى فصل " التفجيرات السلمية" عن غيرها من التفجيرات الأخرى • وطالما لم نجد وسيلة فعالة تسمح لنا بالتيقن تماما من عـدم وجود أية علاقة بين التفجير النووى السلمي وبين صنع الأسلحة فلا يمكن ادراج أية تفجيرات مـن هذا النوع في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية •

(د) وقد أثيرت مسألة العلاقة بين معاهدة عدم الانتشار وبين عقد اتفاقية الحظـر الشامل للأسلحة النووية • وأبرزت نتائج المؤتمر الاستعراضي الثاني لمعاهدة عدم الانتشار القلـق الذى يساور عددا كبيرا من الدول في هذا الصدد • ورغم اننا نشاطر هذه الدول قلقها من عدة نواحي الا اننا نرى انه لا ينبغي استخدامها كعذر للحيلولة دون زيادة تعزيز المعاهدة أو انضمام دول أخرى الى هذه المعاهدة •

(هـ) ان المناقشات التي دارت حول طبيعة العلاقات الاستراتيجية النووية تعتبر غيـر كافية ، وان كانت قد أوضحت بعض المسائل • وصحيح ان كندا عضو من أعضاء حلف نووى الا انهـا اختارت عمدا ألا تصنع أسلحتها النووية • وكان السبب في انضمامنا الى هذا الحلف هو الخطـر النووى الذى يهدد كلا من كندا وحلفائها • وليس لدينا دافع آخر • ومن ثم فلا يمكننا أن نتجاهل ما نعتبره توزيع غير متناسق للقوى النووية في أوروبا • ولذلك نؤيد القرار الذى اتخذته منظمـة حلف شمال الأطلسي لاعادة التوازن في هذه المنطقة • ويعتبر هذا التوازن شرطا أساسيـا

لصيانة السلم • ورغم اننا ندرك الاهتمام الذى أعرب عنه الاتحاد السوفياتي بشأن الحد من الأسلحة الا اننا نلاحظ انه لن يترتب على الاقتراح الذى قدمه لتوقيف التفجيرات سوى استمرار هـذا الاختلال وهو أمر يتنافى ومبدأ المساواة • أما عرض منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن اجراء محادثات حول القوى النووية التعبوية في أوروبا بغية عقد اتفاقات متوازنة وعادلة ، وقابلة للتحقق من تحديد الأسلحة ، يكون من شأنها الحد من هذه القوى ، فانه يكتسي أهمية قصوى •واجراء هذه المحادثات يخدم المصلحة المتبادلة لكافة الأطراف المعنية سواء كانت دولا نووية عظمى ، أو دولا عظمى غير نووية متحالفة مع دول نووية عظمى ، أو دولا عظمى غير نووية وغير منحازة •

البند ٣ من جدول الأعمال : ضمانات الأمن السلبية

من الأهمية بمكان تقديم ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية تجعلها آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها • وقد ذهب البعض الى وجود علاقة بين هذه الضمانات وبين منع انتشار الأسلحة النووية • ولكن نظرا للطريقة التي تمت بها دراسة هذه المسألة في دورة السنة الماضية ، وللتقدم الضئيل الذى تم احرازه خلال هذا العام • فمازال الشك يساورنا في المستقبل المرتقب •ولكل ضمان هدف معين كما انه يقدم وفقا لشروط معينة • وليس هناك ما يدل على امكانية التوفيق بين هذه الأهداف من خلال الصياغة • وسنسعى والحالة هذه مع الوفود الأخرى لايجاد حل مناسب •

البند ٥ من جدول الأعمال : الأسلحة الاشعاعية

لقد أبدى عدد كبير من الوفود عدة تحفظات فيما يخص فائدة المفاوضات التي تستهدف حظر نوع من الأسلحة لا وجود له حاليا ويبدو أن مجال تطبيقه العملي ضيق في المستقبل المنظور كما ظهر كذلك الاهتمام بأن يشمل النص قيد النظر الاعتبارات العملية لمسألة قصف محطات الطاقة النووية • ويتعين القيام بدراسة دقيقة لهذه النقطة الأخيرة لمعرفة ماإذا كان من الممكن ادراجها بسهولة في نص مشروع المعاهدة قيد النظر • وينبغي كذلك دراسة امكانية ادراج صياغة ملائمة بشأن الاستخدامات السلمية للمواد الاشعاعية • وربما يتحقق ذلك ، فان مشروع المعاهدة بصيغته الحالية يتمتع بميزة كبيرة هي سد الطريق أمام اختيار من اختيارات الأسلحة واحتمالات استحداثه •

البند ٦ من جدول الأعمال : برنامج شامل لنزع السلاح

ان أهم شرط يقتضيه تحديد الأسلحة واتفاقات نزع السلاح في نظرنا هو امكانية التحقق من الامتثال لأحكام هذه الاتفاقات • وبعبارة أخرى نرى أن علينا أن نقارن بين كافة التدابير وندرس امكانيات تحقيقها • والمقصود من نهج الخطوة تلو الخطوة بالمعنى الدقيق هو البناء على أساس ما تم انجازه • وغني عن البيان ان باستطاعتنا تحديد الأولويات والأهداف ووضع بعض المبادئ كما حدث في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، وهي وثيقة مازلنا نقرها ونؤيدها • واذا كانت عملية الحد من الأسلحة ونزع السلاح تتم في الواقع على مراحل ، فهي لا تتوقف على العنصر الزمني وانما على وجود الثقة أو انعدامها في ترتيبات الأمن القائمة • وان اختيار تدابير تحديد الأسلحة بسبب أهميتها دون

الأخذ في الاعتبار أسباب وجود هذه الأسلحة أمر يتنافى مع الواقع • ومن غير الواقعي كذلك أن نفرض آجالا يستحيل احترامها ومدى الثقة المستمر في هذه اللجنة انما يرتهن بالواقعية ، وهذه الواقعية تعتبر بدورها عنصرا هاما لبناء الثقة • ولا بد من رعاية هذه الثقة باستمرار اذا أردنا تحقيق تقدم ملموس في سعينا لوضع برنامج لتحديد الأسلحة ونزع السلاح يكون واقعيا سواء من الناحية السياسية أو العسكرية •

وأخيرا ، أود ابداء بعض الملاحظات بشأن مفهوم الارادة السياسية • فقد استخدم هذا التعبير باطراد في اللجنة في الفترة الأخيرة • وورد كذلك في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • ولعل دراسة اللجنة لهذا التعبير كانت غير كافية • وينبغي تنمية الارادة السياسية عن طريق تفهم المواقف وبناء الثقة وفقا لما أشرت اليه سابقا ، ثم استكمال تنميتها عن طريق عملية المفاوضات • واذا باءت المفاوضات بالفشل فلن تكفي مناشدة الارادة السياسية وحدها لاستئناف المفاوضات • والارادة السياسية شيء هش ويتوقف وجودها على عوامل خارج نطاق هذه القاعات • وهي تعني في الواقع ، الرغبة في الفهم والموافقة • كما تنطوي على التوازن ، والتبادل ، والثقة وهي في نفس الوقت ليست ظاهرة احادية • ومن العبث مناشدة الارادة السياسية على نحو تجريدي •

ومن رأينا ان على اللجنة أن تنظر ، خاصة في الفترة المفضية الى الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، في التدابير التي يتضح أن من الممكن تحقيقها والتي تيسر احراز تقدم حقيقي • وينبغي أن تكون أهدافنا متواضعة ولكن قابلة للتحقيق ، لانه من المستحسن تكريس جهودنا للتدابير التي تكون فرص نجاحها كبيرة بدلا من تكريسها للتدابير المشكوك في نجاحها •

ان التقييم الذي قمت به اليوم للأعمال التي أنجزت حتى الآن في هذه الدورة من دورات لجنة نزع السلاح لا يبعث على ارتياح كبير • غير أن ثمة مجالات يمكن تحقيق تقدم فيها رهنا بتضافر جهودنا جميعا •

الرئيس : أشكر ممثل كندا الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة •

السيد جيمينز دافيلا (الأرجنتين) : سيدي الرئيس ، ان التهاني التي يقدمها الممثلون لمن يتولى رئاسة أعمال لجنة نزع السلاح لها مغزاها الكبير ، نظرا لأهمية هذا المحفل • والثقة التي وضعها المجتمع الدولي فيها ، والمسؤولية التي تقع على كاهلها بموجب ولايتها أساسا •

وتشكل هذه العناصر الثلاثة عبئا كبيرا ، وحافزا للاضطلاع بمهام الرئاسة في آن واحد •

ولهذا السبب فان وفدي اذ يذكر بالأعمال القيمة التي اضطلع بها الرئيسان الموقران السابقان وهما السفير دي لاغورس ممثل فرنسا والسيد هيدر ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية يشاطر الوفود الأخرى الملاحظات التي أبدتها خلال الأسبوعين الأخيرين والتي تستشهد بقيادتكم الرشيدة ، وتفانيكم الدؤوب وحرصكم على تقدم أعمالنا •

وسيتعين عليكم بعد أيام قليلة ، اختتام هذا الجزء الأول من دورة عام ١٩٨١ للجنة نزع السلاح • ولعل وفدي لن يكون الوفد الوحيد الذي يثير خلال مابقي من الوقت الى النتائج التي تحققت أثناء الشهور الثلاثة التي استغرقتها الاجتماعات ، ولاسيما أن هذه الاجتماعات وتلك التي

ستعقد في شهور الصيف تشكل آخر دورة كاملة يعقدها هذا الجهاز قبل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي ستعقد في عام ١٩٨٢ • لقد أراد وفدي أن يتسم الجزء الأول من كلمتي بطابع عام واستعادة بعض الحقائق والأفكار التي اتضح منذ البداية انها أساسية بالنسبة لعملية التفاوض •

ان كل دورة جديدة تحمل معها أملا جديدا ورغبة في تحقيق قدر من التقدم ليس في اطار الجهاز التفاوضي في حد ذاته فحسب ، بل أيضا في مختلف المحافل الدولية التي تسعى بطريقة أو بأخرى الى تحقيق نفس الهدف ، ألا وهو العمل على أن تتمخض المفاوضات عن نتائج ملموسة •

ولسوء الحظ فقد عودنا الوضع السياسي العالمي على مدى السنوات الخمس والثلاثين الماضية على النظر من زاوية سياسية " زمنية " ثابتة بشكل مخيف في مجال نزع السلاح • وأعني بذلك الكم الكبير والبطيء الحركة من الحجج ، والاتهامات والشبهات التي حلت محل المفاوضات وجعلت من التقدم أمرا مستحيلا •

ولا أعني بذلك تلك الفترات التاريخية المعروفة التي حققت فيها مفاوضات نزع السلاح تطورا ايجابيا والتي أكدت بندرتها مبدأ شرعية المفاوضات ، باعتبارها الطريقة الملائمة لازالة الخطر الكبير الذي تشكله الحرب النووية •

والواقع ان التفكير في الكم البطيء الحركة الذي أشرت اليه منذ هنيهة يوحي الى وفدي مرة أخرى بتلك المفاهيم الفلسفية القديمة التي تعتبر ان وجود الكائنات الحية على الأرض ، مادية كانت أم فنية ، هو مجرد انعكاس " لأفكار " سماوية ، وسابقة الوجود ، ثابتة وأزلية •

ان هذا الاستطراد ، وما هو بالاستطراد في الحقيقة ، يحملني في الواقع على الاعتقاد بأن نزع السلاح العام الكامل شبيه بتلك الحالات المثالية ، والمحيرة ، والمجردة التي لن تصبح حقيقة واقعة الا عندما يجد المتفاوضون بجهودهم الخاصة زاوية الانعكاس التي تبعث الحياة فيما هو موجود بالفعل وفي متناولنا وان تعذر علينا الوصول اليه لأسباب لا تحصى •

ولعل مسألة نزع السلاح باعتبارها موضوعا سياسيا ، هي المسألة التي استنفذت معظم وقت المناقشة في كل من مجلس الأمن والجمعية العامة وكذلك في اللجنة الأولى وفي عدد من اللجان ، والهيئات والأجهزة المختلفة التي تراوح عدد أعضائها مابين عضوين فقط وأعضاء هيئة نزع السلاح بكاملهم •

وانني أتساءل عما اذا كان أسلافنا في المفاوضات قد تنبأوا في الأربعينات ، حين انشئت لجنة الطاقة الذرية ، بالتعقيد الفني والسياسي المفرط الذي تتسم به المشكلات التي تنطوي عليها الأسلحة الذرية ، وعلى حظرها وتدميرها ، وبكل شيء لا تزال اللجنة تنظر فيه اليوم في الثمانينات •

ورغم ان أول قرار اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء سنة ١٩٤٦ دعا الى ازالة الأسلحة النووية الموجودة في ترسانات الدول ، فاننا نلاحظ اليوم انه لم يتحقق أي تقدم في مجال نزع السلاح النووي • بل على النقيض من ذلك فاننا لا نجد اليوم سوى فكرة الأمن القائم على الأسلحة النووية • أي اللجوء الى اللامعقول لاثبات المعقول ، وهو تناقض عضال من حيث المبدأ •

لقد كان تفكير الناس سنة ١٩٤٦ يقوم على عدة مبادئ بسيطة وحكيمة ، بديهية وغير قابلة للجدل • ويرجع ذلك الى أن مصائب الحرب كانت لا تزال ماثلة في أذهانهم • فكانوا يؤمنون بتبادل المعلومات العلمية لصالح الاستخدام السلمي للطاقة الذرية • وكان يبدو لهم من الطبيعي وضع أنظمة ملائمة لمراقبة الطاقة الذرية بغية ضمان استخدامها لأغراض سلمية • وكانوا مستعدين للبحث عن ضمانات فعالة •

ولكن الثورة العلمية وليدة اكتشاف الطاقة الذرية وتطبيقها تقدمت بسرعة أكبر من تطبيق المبادئ • كما تغلبت المشكلات السياسية المتصلة بالأمن على نوايا المتفاوضين الحسنة •

وبمرور الوقت ، وبفعل اللقاءات غير الناجحة أو التهرب منها نشأت متاهة حقيقية متشعبة قادت حتما الى مايسمى " بالأولويات " التي تمثل الثوابت الرئيسية لأى مناقشة تدور حول نزع السلاح • وباستطاعتنا اليوم أن نجيب الى حد ما على بعض الأسئلة مثل الأولوية بين تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، والتدابير الجزئية باعتبارها وسيلة لتحقيق نزع السلاح العام الكامل ، وامكانية الوصول مباشرة الى نزع السلاح العام • وفي مجال الأولويات البديلة أيضا ، تساءل البعض عما اذا كان توفير شروط الثقة الدولية يمثل شرطا أساسيا لتنفيذ التدابير المتصلة بنزع السلاح ، والعكس بالعكس •

وفي ضوء هذه الأفكار العامة ، ورغبة منا في الاسهام في الجهود التي تبذلونها ياسيدى الرئيس ، فان وفدى يجازف بتقديم ، بعض الملاحظات التمهيدية بشأن سير أعمالنا خلال هذا الجزء الأول من الدورة •

وفي المقام الأول ، نرى انه ينبغي تهنئة اللجنة على السرعة التي نجحت بها في اعتماد جدول أعمالها ، وتنظيم أعمالها وتعيين أفرقتها العاملة • ففي سنة ١٩٨٠ خصصت اللجنة لذلك الجزء الأول من دورتها بأكمله تقريبا •

ونعتقد أن قيمة الأفرقة العاملة باعتبارها أنسب جهاز لبدء المفاوضات في هذا المحفل قد اتضحت وفيما يتعلق بمسألة الضمانات السلبية ، نلاحظ أن الجهود التي بذلت لتحليل جوهر المسألة لم تفلح في تضييق الفوارق بين المواقف المختلفة • وفي رأينا أن الضمانات السلبية ليست سوى حل مؤقت ، والضمان الحقيقي الوحيد هو ازالة الترسانات النووية • غير اننا نؤيد بالرغم من ذلك ابرام صك دولي ملزم قانونا ، تقدم بموجبه الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانا يجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها •

أما فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية فقد استفاد الفريق العامل في نشاطه المكثف من تعاون الخبراء القيم وأنجز بلا شك الولاية المناطة به انجازا تاما • ومعنى ذلك انه سيتعين علينا أثناء الجزء الثاني من الدورة ، توسيع هذه الولاية لكي يتسنى للفريق العامل بدء المفاوضات بشأن نص الاتفاقية - علما بأن مسألة تحديد عناصر هذه الاتفاقية كان موضع دراسة واسعة •

وقد أفلح الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية في بدء المفاوضات المتعلقة بنص الاتفاقية بطريقة تبعث على الارتياح وان كانت بعض المشكلات الأساسية لا تزال قائمة فيما يخص تعريف هذه الأسلحة ونطاق الاتفاقية • وترى الأرجنتين انه لا ينبغي بأية حال أن يضفي التعريف أية صبغة قانونية على الأسلحة النووية • ومن رأيها كذلك أن يشمل نص الاتفاقية الالتزام بالشروع

في نزع السلاح النووى ، والاقرار بحق الدول في استخدام المواد الاشعاعية لأغراض سلمية ، وتعهد الدول الأطراف بتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال .

ان لضخامة مهمة الفريق العامل المعني بصياغة البرنامج الشامل لنزع السلاح صلة مباشرة بالتوقعات الناشئة عن حاجة اللجنة الى أن تكون قادرة على تقديم البرنامج المذكور للجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح والتي ستعقد في عام ١٩٨٢ .

وقد نجح رئيس الفريق العامل المخصص المعني بالبرنامج الشامل لنزع السلاح بعناده ومثابرته المعهودة في ارساء قواعد البرنامج ، مع عمل تحضيرى وتمهيدى بالغ القيمة . ونأمل أن يكون من شأن هذا العمل تيسير تحليل وتعريف التدابير المزمع ادراجها في البرنامج وتنظيمه ، أثناء الجزء الثاني من هذه الدورة .

أما فيما يتعلق بالأولويات فان موقف الأرجنتين الذى أعرب عنه وفدها بوضوح في عدة مناسبات يتمثل في ضرورة منح الأولوية القصوى لنزع السلاح النووى .

واذا ما رأى البعض ان علينا أن نضع جدولا زمنيا بغية التعجيل بتنفيذ ما اتفقنا عليه في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى فان وفدى يميل الى تحبيذ فترات مؤقتة أو آليات أخرى مرنة ، اذا لم نتوصل الى اتفاق بشأن تحديد تواريخ متتالية لتحقيق الأهداف على مراحل ودراسة النتائج في نهاية كل مرحلة .

وأود قبل أن أختتم كلمتي ، أن أشير الى المقترحات التي أيدتها مجموعة الـ ٢١ بشدة منذ بداية أعمال اللجنة والرامية الى انشاء فريقين عاملين للبدء في مفاوضات حول البندين اللذين يحظيان بالأولوية القصوى في جدول أعمالنا وهما وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ، وحظر التجارب النووية .

ومما يؤسف له حقا أن كل ما بوسعنا أن نقدمه اليوم تلبية لهذا المطلب الشرعي والملح هو حل مؤقت يتمثل في الاجتماعات غير الرسمية بعد ظهر يوم الاثنين .

لقد نقلت اليكم ببالغ الاهتمام آراء وفد بلادى على أمل أن تتحول المواقف السلبية التي سبق أن اتخذتها بعض البلدان الى مواقف تتسم بقدر أكبر من الواقعية والتعاون الدولي .

الرئيس : أشكر السفير دافيلا على بيانه وعلى الكلمات الودية التي تفضل بتوجيهها الى الرئاسة .

السيد صالح باى (الجزائر) : السيد الرئيس ، أود في البداية ، أن أهنئكم على توليكم رئاسة لجنتنا لهذا الشهر . وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للسفير هيردر ، الرئيس السابق ، لما قدمه من خدمات هامة الى اللجنة خلال الشهر الماضي . كما أود أن أرحب بزميلنا ، ممثل اندونيسيا الجديد .

وأتشرف ، بصفتي متسقا للبلدان غير المنحازة والمحايدة الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ ، بأن ألقي البيان التالي بشأن البند ٢ من جدول أعمال لجنة نزع السلاح .

بناء على مبادرة مجموعة الـ ٢١ ، قامت لجنة نزع السلاح ، في الجزء الأخير من دورتها لربيع ١٩٨١ ، بدراسة موضوعية لقضايا محددة تتصل بالبند ٢ من جدول أعمالها (وقف سباق

التسلح النووى ونزع السلاح النووى) • وأثناء هذه العملية ركزت اللجنة على " الشروط اللازمة لاجراء مفاوضات حول نزع السلاح النووى وكذلك حول مذاهب الردع وغيرها من النظريات المتعلقة بالأسلحة النووية " •

ومجموعة الـ ٢١ ، اذ تقيم المناقشات التي دارت في ذلك الاطار ، على اقتناع بأن الحاجة الى اتخاذ تدابير عاجلة متعددة الأطراف بشأن وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ، عن طريق اعتماد تدابير محددة ، قد اتضحت مرة أخرى اتضاحا كافيا • وترى مجموعة الـ ٢١ انه كان ينبغي منذ وقت طويل اجراء مفاوضات متعددة الأطراف حول نزع السلاح النووى وان الشرط الأساسي لنجاحها هو الارادة السياسية للدول ، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية ، للاشتراك في هذه المفاوضات •

وقد أكدت المناقشات ، التي وفر لها الفصلان الخامس والسادس والاستنتاجات من " الدراسة الشاملة عن الأسلحة النووية " (A/392) التي أعدها الأمين العام مواد أساسية مفيدة ، اقتناع مجموعة الـ ٢١ بأن سباق التسلح النووى يجرى في اتجاه مضاد للجهود الرامية الى تحقيق مزيد من تخفيف التوترات الدولية ، وبأن احراز تقدم في ميدان نزع السلاح النووى من شأنه أن يفيد في تعزيز السلم والأمن الدوليين وتحسين المناخ الدولي ، وهذا بدوره سييسر احراز مزيد من التقدم ، وبأن لجميع الدول ، النووية منها وغير النووية على السواء ، مصلحة حيوية في تدابير نزع السلاح النووى لان وجود أسلحة نووية في ترسانات حفنة من الدول يعرض بصورة مباشرة وأساسية سلم العالم بأسره للخطر • ومما ييسر تعزيز نزع السلاح النووى صرامة امتثال جميع الدول لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وكذلك بوجه خاص التدابير التي من شأنها أن تؤدى الى تخفيف التوترات الدولية والتسوية السلمية للمنازعات بين الدول •

ومجموعة الـ ٢١ على اقتناع كذلك ، نتيجة للمناقشات ، بأن مذاهب الردع النووى ، بدلا من أن تكون مسؤولة عن صيانة السلم والأمن الدوليين ، تكمن في صميم استمرار تصاعد التطوير الكمي والنوعي للأسلحة النووية وتؤدى الى مزيد من انعدام الأمن والاستقرار في العلاقات الدولية • وفضلا عن ذلك ، فان هذه المذاهب ، التي تستند في نهاية المطاف الى الاستعداد لاستخدام الأسلحة النووية ، لا يمكن أن تكون أساسا لمنع نشوب حرب نووية ، وهي حرب ستمس المتحاربين وغير المتحاربين على السواء • ولا يمكن التسامح مع التنافس في تجميع الأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية على أساس أنه لا غنى لها عنه لصيانة أمنها • فمن الواضح أن هذه الحجة خاطئة نظرا لأن الزيادة في ترسانات الأسلحة النووية ، بدلا من أن تسهم في تعزيز أمن جميع الدول فانها ، على العكس ، تضعفه وتزيد من خطر نشوب حرب نووية • وفضلا عن ذلك ، فان مجموعة الـ ٢١ ترفض جعل أمن العالم بأسره رهنا بحالة العلاقات القائمة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية لأن ذلك يتعذر تبريره سياسيا وأدبيا •

ولدى النهوض بمهمة تحقيق أهداف نزع السلاح النووى تتحمل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وخاصة تلك التي تحوز من بينها أهم ترسانات الأسلحة النووية ، مسؤولية خاصة • وتستتبع تلك المسئولية الوفاء بالالتزامات المضطلع بها في صكوك دولية في ميدان نزع السلاح ، واحترام الشواغل الأمنية للدول غير النووية ، والامتناع عن أى عمل يفضي الى تكثيف سباق التسلح النووى وزيادة التوترات الدولية ، وقبل كل شيء واجب اتخاذ خطوات ايجابية وعملية في سبيل اعتماد وتنفيذ تدابير محددة لنزع السلاح النووى •

وعلى ضوء هذا التقييم ، تعتقد مجموعة الـ ٢١ اعتقادا راسخا بأنه يجب على لجنة نزع السلاح التي تشترك فيها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وكذلك الدول غير الحائزة لها ، مواصلة ومضاعفة البحث عن نهج مشترك يمكنها من اداء ولايتها التي اناطتها اليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح . وبوجه خاص تتوقع مجموعة الـ ٢١ أن تواد راك مسيس الحاجة الى احراز تقدم نحو نزع السلاح النووي سييسر مهمة اللجنة . والمفاوضات الثنائية والاقليمية ، وخاصة فيما يتعلق بمجالات محددة يزيد فيها تركيز الأسلحة النووية من خطر المواجهة ، مفيدة وينبغي مضاعفتها ، ولكن ينبغي الشروع في مفاوضات متعددة الأطراف حول مسائل ذات أهمية حيوية بالنسبة للدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على السواء دون ابطاء في لجنة نزع السلاح ، وهي الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في ميدان نزع السلاح .

وتعتقد مجموعة الـ ٢١ ، انطلاقا من وجهة نظرها المدروسة المبداة بالفعل في الوثيقة CD/64 الصادرة في عام ١٩٨٠ بأن الهدف المباشر للنظر في البند ٢ من جانب اللجنة ، في بداية الجزء الثاني من دورتها لعام ١٩٨١ ، ينبغي أن يكون انشاء فريق عامل مخصص تناط به ولاية التوسع في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية وتحديد القضايا الموضوعية التي ستدور حولها المفاوضات المتعددة الأطراف ، كما اقترح في الوثيقة CD/116 ، وذلك على النحو التالي :

"١" اعداد وتوضيح مراحل نزع السلاح النووي المنصوص عليها في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية ، بما في ذلك تعيين مسؤوليات الدول الحائزة للسلاح النووي ودورالدول غير الحائزة للسلاح النووي في عملية تحقيق نزع السلاح النووي ؛

"٢" توضيح القضايا التي ينطوي عليها حظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ، ريثما يتم نزع السلاح النووي ، والقضايا التي ينطوي عليها منع نشوب حرب نووية ؛

"٣" توضيح القضايا التي ينطوي عليها الغاء الاعتماد على مذاهب الردع النووي ؛

"٤" تدابير تكفل اضطلاع لجنة نزع السلاح بدورها على نحو فعال ، بوصفها الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح ، وعلاقتها ، في هذا السياق ، بالمفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي التي تجرى في محافل ثنائية واقليمية وغيرها من المحافل الضيقة الاطار .

الرئيس : أشكر ممثل الجزائر الموقر على بيانه وعلى الكلمات الودية التي تفضل بتوجيهها الى الرئاسة .

السيد سولا فيلا (كوبا) (تحدث بالاسبانية ، ترجمة عن الانكليزية) : وصلنا الآن الى الاسبوع قبل الأخير من الجزء الربيعي لهذه الدورة ، ويود وفدي أن يلقي بيانا موجزا لأنه سبق أن أشرنا في بياننا في ١٤ نيسان/ ابريل الى عدد من بنود جدول أعمال اللجنة . وفي نفس ذلك اليوم ، تم رسميا تعميم الوثيقة CD/174 ، المقدمة من وفد هنغاريا . وعلى الرغم من أن سفير هنغاريا سبق أن عرض الوثيقة في جلسة رسمية للجنة ، فان وفدي لم يتمكن من ابداء ملاحظاته على الاقتراح الوارد فيها . ولهذا أود ابداء هذه الملاحظات . ان كوبا ، بوصفها بلدا ناميا تستند سياسته الخارجية في جملة أمور الى الكفاح من أجل السلم والأمن الدولي ووقف سباق التسلح ، ترى انه ينبغي للنفقات التي لا معنى لها من الموارد العلمية والتقنية والمادية وغيرها من الموارد التي تبدو

على سباق التسلح بكميات متعاظمة يوميا أن تستثمر في التنمية الاقتصادية لجميع شعوب العالم ولا سيما شعوب مايسمى العالم الثالث • ومن أجل هذا نرحب ونؤيد تأييدا قويا الاقتراح الهنغاري الوارد في الوثيقة CD/174 نظرا لأننا نؤمن ، في ضوء عدم وجود توافق في الآراء بشأن الاقتراح بانشاء فريق عامل من الخبراء الحكوميين ، وهو اقتراح نؤيده دائما ، بأن من شأن الجلسات غير الرسمية أن تمكن من توفير التأييد لرأى يتم اقراره بصورة متسقة في عدد كبير من المحافل الدولية ، ولا سيما في الأمم المتحدة ، أى أنه ينبغي للاكتشافات العلمية والتكنولوجية الجديدة ، التي تتحقق بخطى أسرع كل يوم ، أن تكرس للقضايا العادلة والنبيلة •

هذا علاوة على أن عقد جلسات غير رسمية في دورة الربيع هذه بشأن البندين ١ و ٢ من جدول الأعمال أثبت فائدته ، وبصورة أهم ، أظهر السلوك المسؤول الذى ينبغي أن تتخذه لجنة نزع السلاح حيال مثل هذه البنود الهامة من بنود جدول الأعمال • وعليه ، فانه لا يمكن لنا أن نتجنب النظر في مثل هذه المسألة الهامة في ميدان نزع السلاح ، المنصوص عليها صراحة في الفقرة ٧٧ من الوثيقة الختامية •

وختاما ، أود أن أقول ان وفدى يقدر تماما ما تلاه زميلنا الموقر السفير جاييال ، أمين لجنتنا والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة ، من رسائل من رجال ونساء وأطفال يرغبون في أن يعيشوا في عالم يسوده السلام والتقدم والتعاون بين الدول ، بوصفها وثيقة الصلة وايجابية •

الرئيس : أود أن أتناول مسألة تاريخ اختتام الجزء الأول من دورة اللجنة لعام ١٩٨١ وكذلك تاريخ افتتاح الجزء الثاني •

وعملا بالمادة ٧ من النظام الداخلي ، تبت اللجنة في هذين التاريخين بأسرع ما في الامكان مع مراعاة ما تتطلبه أعمالها • وقد اضطلعت بمشاورات بشأن هذه المسألة • وهناك فيما يبدو توافق في الآراء يؤيد اختتام هذا الجزء من الدورة يوم الجمعة ٢٤ نيسان/ ابريل ، مع عقد جلسة عامة صباح ذلك اليوم • ومن ثم ، فلن تعقد الجلسة العامة التي كان من المقرر عقدها يوم الخميس ٢٣ نيسان/ ابريل وتعقد بدلا منها جلسة للفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية •

أما فيما يتعلق بتاريخ افتتاح الجزء الثاني من دورة عام ١٩٨١ ، يبدو أن يوم الخميس ١١ حزيران/ يونيه مقبول بصفة عامة •

واذا لم يكن هناك اعتراض ، فسأعتبر أن اللجنة وافقت على ما قدمته من مقترحات •

وقد تقرر ذلك •

الرئيس : عملا بهذا المقرر الذى اتخذته اللجنة ، اضطلعت الأمانة اليوم بتعميم ورقة غير رسمية تشتمل على جدول زمني لاجتماعات اللجنة وهيئاتها الفرعية خلال الأسبوع القادم • هل أعتبر أنكم أحطتم علما بهذه الورقة ؟ واذا لم يكن هناك اعتراض ، فسأعتبر أن اللجنة اعتمدت الجدول الزمني بالصيغة التي تم تعميمه بها •

وقد تقرر ذلك •

الرئيس : تعقد الجلسة العامة القادمة للجنة نزع السلاح يوم الخميس ٢١ نيسان/ ابريل ، الساعة ١٠/٣٠ •

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥

CD/PV.126
21 April 1981
ARABIC

لجنة نزع السلاح

محضر نهائي للجلسة السادسة والعشرين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الثلاثاء، ٢١ نيسان/ ابريل ١٩٨١ الساعة ١٠/٣٠ صباحا

الرئيس: السيد غ. بفايفر (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

GE.81-61493

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف • ل • اسرائيليان
	السيد ب • ب • بروكوفييف
	السيد ب • ب • برفيلياف
	السيد ف • ف • لوشنين
	السيد كوزيند و
	السيد ى • ف • كوستينكو
	السيد س • ن • د يوخين
	السيد أ • غ • د وليان
اثيوبيا	السيد ت • تيريفي
	السيد ف • يوهانس
الارجنتين	الآنسة ن • فريرى بيناباد
استراليا	السيد ر • أ • ووكر
	السيد ر • ستيل
	السيد ت • فند لي
ألمانيا (جمهورية ــ الاتحادية)	السيد غ • بفايفر
	السيد ن • كلينغلر
	السيد هـ • مولر
	السيد و • روهر
اندونيسيا	السيد أ • ساني
	السيد ف • قاسم
	السيد كاريونو
	السيد هاريوماتارام
	السيد ج • هادى
ايران	السيد خ • زاهرنيا
	السيد م • د ابيرى
ايطاليا	السيد أ • شيارابيكو
	السيد أ • د ى جيوفاني
باكستان	السيد م • أحمد
	السيد ت • ألطف
البرازيل	السيد ك • أ • د ى سوزا اى سيلفا
	السيد س • د ى كيروز د وارته

بلجيكا	السيد ج • م • نوارفاليس
بلغاريا	السيد اى • سوتيروف
	السيد ر • د يانوف
	السيد ك • براموف
بورما	السيد أو ساو هلانغ
	السيد أو نغوى ون
	السيد أو ثان هتون
بولندا	السيد ب • سويكا
	السيد ج • سيالوفيتش
	السيد ت • سترويفاس
بيرو	السيد أ • ثورنبرى
تشيكوسلوفاكيا	السيد ب • لوكس
	السيد أ • سيما
	السيد ل • ستافينوها
	السيد ج • فرانيك
الجزائر	السيد أ • صالح باى
	السيد م • معاطي
الجمهورية الد يمقراطية الألمانية	السيد هـ • ثييليك
	السيد م • كاولفوس
	السيد ب • بونتيغ
رومانيا	السيد ت • ميليسكانو
زائير	
سرى لانكا	السيد هـ • م • غ • س • باليهاكارا
السويد	السيد س • ليد غارد
	السيد ل • نوربيرغ
	السيد غ • ايكولم
	السيد ج • لوند ين
الصين	السيد يوبي وان
	السيد ليانغ يوفان
	السيد يو منغيا
	السيد سا بنوانغ

فرنسا	السيد ف • د ى لا غورس
	السيد ج • د ى بوس
	السيد م • كوتور
فنزويلا	السيد أو • أ • أغويلار
كندا	السيد د • س • ماكفال
	السيد غ • سكينر
كوبا	السيد ل • سولا فيلا
	السيد ف • بورود وسكي ياكييفيتش
	السيد ك • بازوس
كينيا	السيد س • شيتيمي
	السيد غ • مونيو
مصر	السيد أ • أ • حسن
	السيد م • ن • فهمي
المغرب	السيد م • شرايبي
المكسيك	السيد أ • غارثيا روبليس
	السيد ة ز • غونزالس اى رينيرو
	السيد ج • هيلير
المملكة المتحدة	السيد ل • م • سامرهيس
	السيد ن • هـ • مارشل
	السيد ج • أ • لينك
منغوليا	السيد د • أرد مبيلغ
	السيد ل • بايارت
نيجيريا	السيد ى • أو • اكينسانيا
	السيد ت • أغوبي ايرونزى
الهند	السيد أ • ب • فانكاتسواران
	السيد س • ساران
هنغاريا	السيد اى • كوميفش
	السيد س • غيورفي
	السيد أ • لاكاتوس
هولندا	السيد ر • هـ • فاين
	السيد هـ • فاغنماكرز

الولايات المتحدة الامريكية	السيد س • س • فلاورى
	السيد ف • ب • د يسيمون
	السيد ك • كريتنبرغر
	السيد ج • أ • ميسكل
	السيد ش • بيرسي
	السيد س • فيتزجيرالد
اليابـــان	السيد م • تاكاهاشي
	السيد ر • ايشي
	السيد ك • شيماد ا
يوغوسلافيا	السيد م • فرونتش
	السيد ب • برانكوفيتش
أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام	السيد ر • جاييال
نائب أمين لجنة نزع السلاح	السيد ف • بيرازاتيغوى

الرئيس : ينبغي للجنة ، طبقا لبرنامج عملها ، أن تبدأ اليوم نظرها في التقارير المؤقتة للفرق العاملة المخصصة ان كانت هناك تقارير • ويود ى أن أشير أيضا أنه عملا بالماد ة ٣٠ من النظام الد اخلي ، يحق لأى د ولة عضو في اللجنة أن تثير أى موضوع يتصل بأعمال اللجنة أثنـــاء الجلسة العامة وأن تتاح لها الفرصة لابد اء وجهات نظرها بشأن أى موضوع قد تراه جد يـــــرا بالا هتمـــام •

السيد صالح باى (الجزائر) (ترجمة عن الفرنسية) : سياد ة الرئيس ، لقـــد كرست الا جتماعات غير الرسمية للجنة نزع السلاح التي عقد ت خلال شهرى آذ ار/ مارس ونيسا ن/ابريل من هذ ه الد ورة ، للنظر الشامل في البند ين ١ و ٢ من جد ول أعمال اللجنة ، المتعلقين علـــى التوالي ، بحظر التجارب النووية ، ووقف سباق التسلح ونزع السلاح النووى •

وأود أن أذكّر بأن هذ ه الا جتماعات عقد ت بناء على طلب مجموعة الـ ٢١ وبمباد رة منهـــا • وقد يسرت تركيز الا نتباه على بعض اهتمامات أعضاء اللجنة خاصة منهم الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ •

ونظرا للأهمية التي تتسم بها هذ ه المناقشات ولما لها من صلة واضحة بأعمال اللجنة فـي المستقبل ، فقد طلبت مني مجموعة الـ ٢١ أن أطلب من الأمانة ، عن طريقكم اعد اد وثيقة تتضمـــن ملخصا للمناقشات غير الرسمية التي أجريت بشأن البند ين ١ و ٢ أثناء الا جتماعات المكرسة لهذ يـــن البند ين •

وللوثيقة أن تقتصر على بيان الا تجاهات العامة التي تبد ت خلال تباد ل وجهات النظـــر الذ ى جرى في مختلف الجلسات • وترى مجموعة الـ ٢١ أنه لا د اعي لذكر أسماء الوفود الذ يـــن اشتركوا في مناقشة الوثيقة الموجزة التي نطلبها •

وأود أن أضيف أن باستطاعة الأمانة أن تكرس الفترة الفاصلة بين د ورتي اللجنة لاعـــد اد هذ ه الوثيقـــة •

الرئيس : أشكر سفير الجزائر ، السفير صالح باى على البيان الذ ى ألقاه بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١ • فيما يتصل بالطلب المقد م الى الأمانة سأستوضح السفير جاييال ماذا كـــان هذا ممكنا •

السيد فانكاتسواران (الهند) : سياد ة الرئيس ، مع اقتراب الد ورة الربيعيـــة لعام ١٩٨١ للجنتنا من النهاية ، فان وفد ى كسائر الوفود المجتمعين حول هذ ه المائد ة يحـــس بشيء من الا رتياح عند ما يرى الحجم الضخم من الأعمال الموضوعية المنجزة • واذ لا يغـــب عن البال أن سنة واحد ة فقط تفصلنا عن تاريخ عقد الد ورة الا ستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنـــزع السلاح ، يلزم علينا في هذ ه المرحلة ، أن نقيّم الحالة وننظم أعمالنا المقبلة بطريقة تكفل التوصـــل الى تد ابير نزع سلاح موثوق بها وملموسة ، في موعد مناسب لتلك الد ورة •

لقد أجرى الفريق العامل المخصص المعني بالأسلحة الكيميائية تحليلا شاملا ومفصـــــلا لقضايا رئيسية عد يد ة هي مناط التفاوض بشأن حظر الأسلحة الكيميائية • وقد أجريت مناقشـــات مفيد ة وواعية بمشاركة نشطة من الخبراء • وقد تم التعرف على القضايا وتحد يد ها بعناية فائقـــة وقد اختلفت الآراء بشأن بعض القضايا الحيوية ، الا أن هناك اتفاقا عاما حول وجوب أن يكـــون هذا الحظر شاملا في نطاقه ، وضرورة التخلص من المخزونات الحالية ، وتفكيك مرافق الا نتـــاج

والتخزين ، وأن يكون التحقق جامعا بين تدابير وطنية وتدابير دولية • ونحن نرى أن الوقت قد حان الآن للتعرف على مجالات الاتفاق وصياغتها في اتفاقية • وفي الوقت نفسه ، يلزم استكشاف مجالات الاختلاف بمزيد من التعمق لتبين ما اذا كانت هناك حلول وسط ممكنة وطبيعة هذه الحلول من زاوية صياغتها هي الأخرى في اتفاقية •

فيما يتعلق بمسألة التحقق التي ثار حولها جدل طويل ، فنحن اذا أردنا أن نولي أهمية كبرى لمسألة انشاء نظام تحقق حصين ، فسوف لا يتسنى لنا الاتفاق أبدا بشأن أى اجراء لنزع السلاح • ثم انه من الأهمية بمكان أيضا تجنب التعدى على سيادة الدول ، الذى هو شرط أساسي يتضمنه ميثاق الأمم المتحدة • وهذه المسألة المحيرة تؤكد الأهمية الرئيسية التي تتسم بها القرارات السياسية الواجب اتخاذها بشأن المسائل التقنية والعلمية •

ومسألة التحقق تكتسب حتما أهمية متعاظمة عندما يكون هناك ارتياب متبادل بين الشعوب • وينبغي أن يتمثل هدفنا في المحافظة على منظور صحيح وتأمين تدابير تحقق ملائمة الى حد معقول وعملية وواقعية تتضمن خليطا متوازنا من اجراءات الرقابة الوطنية والدولية • وينبغي للفريق العامل المخصص أن يواصل عملية استكشاف مثل هذه الاجراءات •

وتيسيرا للتقدم في المجالات التي بينتها ، فمن اللازم القيام ، في ضوء الأعمال الواجب انجازها ، باستكمال ولاية الفريق العامل ، بحيث تسمح أيضا بالبدء في صياغة بعض أحكام المعاهدة التي تم الاتفاق عليها • وأى تأخير آخر قد يكون مدعاة للتشجيع على سباق جديد وخطير للأسلحة الكيميائية فيما بين القوى العظمى قد يصعب وقفه وعكس اتجاهه •

لقد قطع الفريق العامل المخصص المعني بالأسلحة الاشعاعية شوطا جديدا في أعماله أثناء دورة عام ١٩٨١ • وقد أتيحت لي الفرصة ، في بياني العام الذى ألقيته في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨١ ، للتعليق على البعض من أهم القضايا التي ينطوى عليها التفاوض بشأن مشروع اتفاقية لحظر الأسلحة الاشعاعية • ونحن متفائلون بأن الاختلافات التي ظلت معلقة بشأن نطاق الاتفاقية المقبلة وأنسب تعريف ينبغي اعتماده للأسلحة الاشعاعية ستسوى بشكل مرض في الأشهر القادمة ومسألة شرعية احتياز واستخدام الأسلحة النووية قضية رئيسية ، ولا يمكن تركها جانبا بوصفها قضية عارضة • اذ أليس من الواضح أن السلاح النووى ذاته يصبح ، في حرب نووية ، بمثابة السلاح الاشعاعي بالنسبة لبلدان عدم الانحياز والبلدان المحايدة التي يلحق شعوبها الموت والاصابات من جراء التلوث الاشعاعي والسقاطات الاشعاعية ، ولذلك فان أقل مايتظره المرء هو ألا تقر اتفاقية لحظر الأسلحة الاشعاعية استخدام الأسلحة النووية بصورة مباشرة أو غير مباشرة •

لقد قام الفريق العامل المخصص المعني ببرنامج شامل لنزع السلاح باستعراض منهجي لقائمة الاجراءات التي سيتضمنها البرنامج • وجرت كذلك مناقشة أولية للمبادىء الأساسية التي يقوم عليها البرنامج • غير أن التدابير الواجب تضمينها تتطلب المزيد من التوضيح ، وتستلزم الصيغ الفعلية الواجب استخدامها التفاوض الحريص بشأنها • وهذه ممارسة صعبة ، نظرا لوجود ميل مستديم الى استنساخ صيغ التوافق في الآراء الحالية التي تتضمنها الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • ونحن لا نعتقد أن مجرد ادراج قائمة بالتدابير التي تتضمنها الوثيقة الختامية كفيل بالتوصل الى وضع برنامج شامل وهادف حقا لنزع السلاح • ويلزم ، قدر الامكان ، صياغة تدابير لنزع السلاح بحيث تتحدد بوضوح العملية الفعلية لتنفيذها • وأخيرا ينبغي حل المسائل مثار الجدل المتعلقة بمراحل التنفيذ والأطر الزمنية • وأود أن أضيف

كذ لك أنه يجب على البرنامج أولا وقبل كل شيء أن يعنى بتد ابير ضمان بقاء الجنس البشـــرى والحيلولة د ون نشوب حرب نووية • وبد ون مثل هذ ه الخطوات الفورية والعاجلة التي تهم أمـــن ورفاهية كافة الد ول فان البرنامج الشامل من شأنه أن يبقى الى حد كبير ممارسة أكاد يمية •

انه لمن سوء الطالع أن يتعذ ر على الفريق العامل المخصص المعني بترتيبات د ولية فعالة لضمان جعل الد ول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخد ام الأسلحة النووية أو التهد يـــد باستخد امها ضد ها ، تحقيق نتائج ملموسة أثناء الد ورة الربيعية • وليس هذ ا باعثا على الد هشة الكاملة اذ ا نحن سعينا الى تحليل الأسباب العميقة الكامنة وراء ما من شأنه أن يبد و لأول وهلـة اخفاقا في التوصل الى اتفاق بشأن الاجراء • والسيناريو الأصلي الذ ى قد م بموجبه طلب الضمانات ضد استخد ام الأسلحة النووية أو التهد يد باستخد امها قد نسي فيما يبد و • وقد سعت بعـــض الد ول غير الحائزة للأسلحة النووية ، في الماضي ، على أساس افتراض أن المفاوضات بشأن نـــزع السلاح النووى ستبد أ وستحقق تقد ما مضطرد ا ، ورهنا بنزع السلاح النووى ، الى الحصول على مثل هذ ه الضمانات ، بوصفها جانبا من المطلب العام لحظر استخد ام الأسلحة النووية • فتبيـــن أن افتراضها الأصلي لا مبرر له ، علاوة على أن ما من د ولة نووية مستعد ة في الوقت الحاضر لتقد يـــم التزام لا مشروط بعد م استخد ام الأسلحة النووية مطلقا في أى ظرف من الظروف • ولذ لك سيكـــون علينا النظر في هذ ه المسألة من زاوية أكثر واقعية •

ما هي هذ ه الظروف الحالية ؟ اننا نجد أن الد ول الحائزة للأسلحة النووية لها تعريفاتها المختلفة الخاصة بها لـ" د ولة غير حائزة للأسلحة النووية " لغرض توفير الضمان لها من هجـــوم تستخد م فيه الأسلحة النووية • ولكي تحصل على ضماناتها الأمنية يجب أن تكون الد ول اما موقعـة على معاهد ة عد م انتشار الأسلحة النووية أو تقع في منطقة خالية من الأسلحة النووية على ألا تكـون منحازة عسكريا الى د ولة حائزة للأسلحة النووية أو " ارتبطت " بها في شن هجوم على د ولة حائزة للأسلحة النووية • وأود أن أسأل : ألسنا الآن بصد د النظر في ضمانات أمنية سلبية للـــد ول الحائزة للأسلحة النووية بد لا من الد ول غير الحائزة لهذ ه الأسلحة ؟ ياله من تحول عجيب لقـد اقترحت مجموعة متنوعة من الشروط كما لو كانت الد ول غير الحائزة للأسلحة النووية تشكل نوعا مـــن الخطر النووى المحتمل على الد ول الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي ، بطبيعة الحال ، رفض جميع هذ ه الشروط التافهة •

وحتى فيما لو كانت الضمانات اللامشروطة بعد م استخد ام الأسلحة النووية ضد الد ول غيـر الحائزة للأسلحة النووية ميسورة ، فماهو الأمن الذ ى يتوفر لهذ ه الد ول في حالة اند لاع حرب نووية شاملة بين الد ول الحائزة للأسلحة النووية ؟ لا ضمان على الاطلاق • فاستخد ام الأسلحة النوويـــة بحكم طبيعتها سيؤثر على جميع البلد ان ولو كانت بمنأى عن المشاركة في نزاع مسلح بين الـــد ول الحائزة للأسلحة النووية وحليفاتها •

وشهد ت الد ورة الربيعية أيضا اشتد اد القلق الذ ى يساور الوفود الأعضاء في هذ ه اللجنة ازاء تسارع سباق التسلح النووى والقصور عن التفاوض بشأن وقف عام وشامل لجميع تجارب الأسلحة النووية • وهذ ا القلق ذ اته هو الذ ى حد ا بمجموعة الـ ٢١ الى التوصية بانشاء فريقين عامليـــن مخصصين اضافيين بشأن البند ين ١ و ٢ من جد ول أعمال اللجنة • ولم يتسن ، لسوء الحـــظ ، التوصل الى توافق في الآراء بشأن هذ ه التوصيات • ونظرا لانعد ام هذ ا التوافق ، باد رت مجموعة الـ ٢١ باقتراح عقد اجتماعات غير رسمية للجنة لاجراء بحث موضوعي لقضايا ملموسة تتصل بالبند يـــن

١ و ٢ من جدول أعمالها ، بغية تيسير التوصل الى قرار ايجابي بشأن مسألة انشاء أفرقة عاملة خاصة تضطلع بالمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن هذين البندين • وقد قدم سعادة سفير الجزائر ، في بيانه الذى ألقاه في ١٦ نيسان/ ابريل ١٩٨١ تقييم مجموعة الـ ٢١ للاجتماعات غير الرسمية التي كرستها اللجنة لوقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى • ونحن نعتقد بكل اخلاص أن الوقت قد حان لتقوم هذه اللجنة ، دون ابطاء ، بمفاوضات متعددة الأطراف بشأن بعض التدابير المحددة المتعلقة بنزع السلاح على نحو ما هو محدد فعلا في اطار تقييم مجموعة الـ ٢١ •

وسأل أحد الوفود عن الدور الواجب أن تضطلع به اللجنة في المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووى • من الواضح أن هذا الدور ليس مسخراً للتفاوض بشأن الجولة الثالثة من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت) • بل على اللجنة أن تبتعد عن مفهوم سولت للحد من الأسلحة ورقابتها • وقد يكون لهذا المفهوم جدوى بالنسبة للدولتين الحائزتين للأسلحة النووية العظميين •وأعمالنا في هذا المقام حددتها بوضوح مجموعة الـ ٢١ ليس فحسب في التقييم الذى قدم في الجلسة العامة الأخيرة بل وفي الوثيقة CD/116 التي سبق تقديمها في السنة الماضية •

وقد علمنا أن دولة حائزة للأسلحة النووية كانت قادرة في وقت من الأوقات " بحكم تفوقها النووى على تحقيق الاستقرار والسلم في العالم " • هل هذه المقولة صحيحة في الظرف الحالي أيضا ؟ اذا كان الأمر كذلك فان آفاق وقف سباق التسلح النووى مظلمة حقا بالنسبة لهذه أو لتلك من القوى الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية التي قد تسعى الى التفوق النووى بغية " تحقيق الاستقرار والأمن في العالم من جديد " • وبالمثل فان الاعتماد على ما يسمى بالتعادل الاستراتيجي والردع النووى أثبت أيضا أنه لا يجدى البتة سواء في احتواء سباق التسلح النووى أو لتيسير اتخاذ تدابير نزع سلاح نووى • وكما قلنا مرارا وتكرارا دون أن يصدر عن هذه اللجنة اعتراض على ذلك ، فان المسائل المتعلقة بنزع السلاح لا تهم فقط حفنة من الدول الحائزة للأسلحة النووية وحليفاتها • ان هذه المسائل تتعلق بالاهتمامات الأمنية الحيوية لكافة الدول • ومن الخطر البالغ بمكان تـرك مثل هذه المسائل الحيوية في أيدى دول حائزة للأسلحة النووية مسلحة أكثر مما ينبغي تخوض صراعا ايديولوجيا وسياسيا حاميا • وهذا ، على ما أعتقد ، هو المنطق الذى ينبني عليه سعينا للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح النووى • وحتى لا يبدو هذا مجرد تعبير عن القلق الذى يساور الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، يجب علىّ أن أضيف أن من مصلحة الدول الحائزة للأسلحة النووية ذاتها اشراك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مجهود مشترك ومسؤولية مشتركة لتعيش في كنف السلم المقترن بالشرف ، دون أن تصبح أسيرة لحالة العلاقات القائمة بينها •

ويود وفدى كذلك أن يبدى ، ببعض التفصيل ، وجهات نظره فيما يتعلق بالمقترح الرامي الى التفاوض بشأن اتفاقية لحظر استخدام الأسلحة النووية • لا أحد في هذه اللجنة ينكر أو يعقل توقع اقتصار الحرب النووية ، في حالة نشوبها ، على الأطراف المتحاربة وحدها • وقد سمعنا الادعاء القائل بأن الأسلحة النووية مسخرة للدفاع عن النفس • كيف يمكن اعتبارها أدوات دفاع عن النفس بينما تتجم عن استخدامها عواقب تتخطى الى حد كبير ساحات الصراع ؟ ان الأسلحة النووية أسلحة تدمير جماعي وهي لا تفرق ولا يمكن لها أن تفرق بين المتحاربين وغير المتحاربين ، بين المتقاتلين والمدنيين الأبرياء ، وبين الأهداف العسكرية والمنشآت المدنية • هل يمكن تسويغ الاستشهاد بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة لاقرار استخدام مثل تلك الأسلحة ممارسة لحق

الدفاع الذاتي والجماعي عن النفس ؟ لعل هناك ما يحدو الجمعية العامة للأمم المتحدة الى السعي في الحصول على فتوى من محكمة العدل الدولية بموجب المادة ٩٦ من الميثاق ، بشأن التفسير القانوني للمادة ٥١ ، وتوضيح ما اذا كان استخدام الأسلحة النووية ممارسة لحق الدفاع عن النفس مسموحا به حتى ولو جاز أن يعرض استخدامها بقاء البشرية للخطر .

ان من مبادئ القانون الدولي المسلم بها أنه في حالة نشوب أى نزاع مسلح فان حق الأطراف في اختيار طرق ووسائل الحرب ، حق غير محدود . ومن مبادئ القانون الدولي المسلم بها أيضا أنه لا يحق ، في حالة نشوب أى نزاع مسلح ، أن تستخدم الأطراف المعنية وسائل حرب يراد بها أو يتوقع منها الحاق ضرر واسع النطاق وطويل الأجل وبالغ بالبيئة الطبيعية . وقد ضمن هذا المبدأ مؤخرا في ديباجة الاتفاقية بشأن حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر التي فتح باب التوقيع عليها من جانب الدول في نيويورك منذ زمن قصير . وأود أن أسأل الآن ممثلي تلك الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تحتفظ لنفسها بحق استخدام الأسلحة النووية دفاعا عن أمنها : ألا يتعارض هذا الحق مع شكل ومضمون هذين المبدأين المسلم بهما من مبادئ القانون الدولي ؟ أليس خيار الأسلحة النووية لشن حرب لجوءا حقيقيا لوسيلة غير محدودة من وسائل الحرب ؟ وهل باستطاعة أى واحد هنا أن يحاج في أن استخدام الأسلحة النووية من شأنه ألا يتسبب " في الحاق ضرر واسع النطاق وطويل الأجل وبالغ بالبيئة الطبيعية " ، فضلا عن ملايين المدنيين الأبرياء الذين يقتلون ؟ أليس من دواعي السخرية بوجه ما ، وربما التهكم أن نحظر الألغام الأرضية والشراك الخداعية على أساس أن استخدامها يتنافى مع القانون الانساني وأن نواصل مع ذلك تحمل معاناة خطر استخدام الأسلحة النووية ؟ اذا كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية مخلصة حقا في التزامها بمبادئ القانون الدولي هذه فلا نرى اذن سببا في عدم استطاعتها التوصل الى الاتفاق بشأن اتفاقية لحظر استخدام الأسلحة النووية . ان مثل هذه الاتفاقية من شأنها أن تكون أهم من حظر استخدام الشراك الخداعية . وأنا لا أقصد في هذا المجال التقليل من شأن الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة اللاانسانية . بل أحاول مجرد بيان أن نفس مبادئ القانون الدولي والقانون الانساني التي يسرت التفاوض بشأن الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة اللاانسانية تنطبق بشكل أصدق وأوثق على الأسلحة النووية .

وقد قيل في هذه اللجنة ان الأسلحة النووية شئنا أم أبينا تشكل عنصرا من عناصر التوازن العسكرى الدقيق بين منظومتي تحالف رئيسيتين في العالم اليوم . علاوة على ذلك ، قيل ان مذهب الردع النووى عنصر جوهرى في الحفاظ على السلم العالمي وخاصة السلم في أوروبا . وقيل ان اتفاقية بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية من شأنها أن تتسبب في اختلال التوازن العسكرى الحالي ولذلك تجعل الحرب أكثر احتمالا .

واحتج وفدى ، على العكس من ذلك ، بأن مفاهيم التعادل الاستراتيجي ، والتوازن العسكرى والردع النووى هي من صميم تصعيد سباق التسلح النووى . وسيفضي هذا التصعيد المتسارع في يوم من الأيام ، مالم يتم ايقافه ، الى كارثة نووية . فاذا كان باستطاعة التعادل أن يكفل السلم ، لما توجد اليوم حالة من المجابهة المتزايدة ومن الارتياب المتبادل بين الحلفين العسكريين الرئيسيين ؟ هل خلق التعادل أو التوازن من الوجهة العسكرية الظروف الكفيلة بتحقيق المزيد من التفاهم المتبادل والثقة المتبادلة فيما بين البلدان المعنية ؟ فاذا كان الشعور المتبادل بالارتياب وعدم الثقة يذكي سباق التسلح ، فقد قصر تحقيق التعادل الاستراتيجي أو التوازن العسكرى أو الحفاظ

عليهما قصورا بيّنا ، عن خلق الشروط اللازمة لسلم واستقرار دائمين • وهناك وفود كثيرة تد افع بشد ة عن تد ابير بناء الثقة ، وشفافية المقاصد والتحقق • وهناك جهود تبذ ل في سبيل اخضاع المناورات العسكرية التي تشترك فيها قوات مسلحة وأسلحة تقليد ية للرقابة والحراسة المتباد لتين • لكن ماذ ا عن الأسلحة النووية ؟ هل يمكن خلق الاطمئنان والثقة بأى حال من الأحوال اذ ا كانت الأطراف المعنية تعتمد على التهد يد باستخد ام الأسلحة النووية كضمان لأمنها ؟ هل يمكن للثقة المتباد لة أن تتعايش مع سياسة ابقاء الطرف الآخر يتكهن متى ستستخد م الأسلحة النووية في نزاع مسلح وعند أى " عتبة " مزعومة ؟ بعبارة صريحة ان مايسمى بعذ هب الردع النووى وبناء الثقة غرضان متناقضان • والسعي الى تحقيق أحد هما يحول فعلا د ون تحقيق الآخر •

لقد أكد قاد ة جميع الد ول الحائزة للأسلحة النووية تكرارا انهم مد ركون للعواقب الوخيمة التي تنجم عن حرب نووية وان عد م التروى سوف لا يكون سبيلا الى اتخاذ قرار باستخد ام الأسلحة النووية • كما أنهم أكد وا أن خيار استخد ام الأسلحة النووية لا يتم اللجوء اليه الا في ظروف قصوى ، في حالات تنطوى على أخطار استثنائية تتهد د البقاء الوطني • ونحن نعتقد أن هذ ه البيانات صد رت باخلاص كامل • فاذ ا كانت الأسلحة النووية تمثل ، بالنسبة لكافة الد ول الحائزة للأسلحة النووية ، آخر ملجأ ، فكيف يمكن أن تكون هناك معارضة لا تفاق متباد ل فيما بين هذ ه الد ول للتخلي كلية عن استخد امها ؟

وقد قيل ان اعلانا بعد م استخد ام الأسلحة النووية قد يثبت خطره المؤكد لانه من الجائز أن يولد الانطباع الخاطئ بأن العد وان يمكن أن يقترف د ون خطر قيام حرب نووية • وقد يكون عكس ذ لك صحيحا أيضا • فخطر الحرب النووية قد يقود الى العد اون اعتقاد ا بأن النزاعات التقليد ية المحد ودة وبوجه خاص النزاعات الاقليمية المحلية لابد من التسامح بشأنها نظرا لأن أحد ا لا يقبل على وجه التحقيق بخطر قيام حرب نووية •فضلا عن أن القوى الكبرى ، برغم قيام مايسمى بالتعاد ل الاستراتيجي والردع النووى ، لا تتردد اطلاقا في التد خل عسكريا في مناطق من العالم غير مشمولة بنظم تحالفها وتوسيع نطاق نفوذ ها الى هذ ه المناطق • واذ ا قيل ان استخد ام الأسلحة النووية مقيد حتى في حالة نشوب نزاع تقليد ى محد ود فان نشوب حرب نووية يصبح أكثر احتمالا بكثير • ولا يمكن القول اذ ن ان استخد ام الأسلحة النووية يتم التفكير فيه في الحالات القصوى وفي الظروف الاستثنائية •

ثم ان اتفاقية بشأن عد م استخد ام الأسلحة النووية لا تزيل بمفرد ها الخطر الكامن في وجود الأسلحة النووية الفعلي •بيد أن مثل هذ ا الاتفاق يكون اجراء هاما في سبيل بناء الثقة ويجعل القضاء في النهاية على الأسلحة النووية أيسر بكثير • واذ ا كانت الد ول الحائزة للأسلحة النووية ، د ون استثناء ، تسلم بفائد ة الاجراء المؤقت مثل تقد يم ضمانات بعد م استخد ام الأسلحة النووية الى فئة منتقاة من الد ول غير الحائزة للأسلحة النووية ، لا يمكنها بالتأكيد أن تجاد ل في أن حظرا كاملا لاستخد ام الأسلحة النووية ، ربما يتم القضاء على الترسانات النووية القائمة ، لا يقل فائد ة •

وهناك حجة اضافية مؤيد ة لحظر استخد ام الأسلحة النووية • فحالما يتم التسليم بعد م شرعية استخد ام الأسلحة النووية ، ستحظى الجهود الد ولية لوقف الانتشار الافقي لمثل هذ ه الأسلحة بالمزيد من الثقة • واستمرار بعض الد ول في التأكيد حاليا على حقها في استخد ام الأسلحة النووية حرصا على مصالحها الأمنية يزيد من صعوبة اقناع الد ول الأخرى بأن من صالحها التخلي عن احتياز مثل هذ ه الأسلحة •

آمل أن يكون تد خلي اليوم عاملا ييسّر للأعضاء في اللجنة ، ولا سيما ممثلو الد ول الحائـــزة للأسلحة النووية ، فهما أفضل لمقترحنا بشأن اتفاق لحظر استخد ام الأسلحة النووية • نحن نسلـم بأن تحقيق نزع السلاح النووى هو وحد ه الكفيل بد رء خطر الحرب النووية • ومع هذ ا والى أن يحين الوقت ، فان حظر استخد ام الأسلحة النووية يمكن أن يكون اجراء له بعض الأهمية السياسية •اذ من شأنه ليس د عم الثقة والطمأنينة بين الد ول فحسب بل تيسير مهمة التفاوض بشأن نزع السلاح النووى أيضا • والقذ ائف التسيارية العابرة للقارات المسخرة لأغراض الحرب ينبغي أن تحل محلها قذ ائف سلم ، أعني بذ لك أن الخطر المتولد عن القذ ائف النووية وسباق التسلح النووى لا يمكن التخفيـــف منه الا باتخاذ تد ابير د ولية لبناء الثقة من شأنها أن تخلق الجو اللازم من الثقة للسعي الى تحقيق نزع السلاح النووى بوصفه غاية معقولة • واتفاقية تحظر استخد ام الأسلحة النووية ستكون هي ذ اتها بمثابة قذ يفة السلم • ونحن نأمل بصد ق أن يبد أ في وقت مبكر التفاوض المتعدد الأطراف ، علـــى صعيد هذ ه اللجنة بشأن هذ ه الاتفاقية •

الرئيس : تذ كرون أن طلبا قد مه سعاد ة ممثل الجزائر السفير صالح باى بشـأن محاضر موجزة للاجتماعات غير الرسمية التي عقد ناها بشأن البند ين ١ و ٢ من جد ول الأعمال •وأرى أن هذ ا يتطلب اتخاذ قرار من جانب اللجنة بشأن ماذ ا كنا سنسمح للأمانة بانتاج هذ ه المحاضر• وسأعود الى هذ ه المسألة في نهاية اجتماعنا •

السيد جاييال (أمين اللجنة والممثل الشخصي للأمين العام) :لقد أد لـــى سعاد ة ممثل فرنسا ، في جلستنا العامة ١١٧ المعقود ة في ٢٤ آذ ار/ مارس ببيان يتصل بتعميم الوثائق باللغات الرسمية للجنة •

أولا ، أود أن أؤكد لسعاد ة ممثل فرنسا أن الأمانة تواصل ايلاء أهمية خاصة لتعميم الوثائق باللغة الفرنسية وباللغات الأخرى في الوقت المناسب • ومثلما قال سعاد ة ممثل فرنسا في بيانـه ، ينبغي أن يتم تعميم الوثائق باللغات الرسمية ، قد ر الامكان ، في وقت واحد وعلى أساس هـــذ ا الفهم تعمل الأمانة • بيد أن هناك حالات استثنائية يحد ث فيها بالفعل تأخير في تعميم الوثائق باحد ى اللغات لأسباب خارجة عن ارادتنا •

فيما يتعلق بالوثيقة التي خصها سعاد ة ممثل فرنسا بالذكر ، اسمحوا لي أن ألاحـظ أن الوثيقة CD/164 المقد مة من فنلند ا عممت بالفعل باللغة الفرنسية في الجلسة العامة المعقود ة فـي ٢٤ أذ ار/ مارس • واني لآسف لكون الترجمة الفرنسية لم تصل مكتب سعاد ة ممثل فرنسا : فالمحتمل أن يكون هذ ا نتيجة خطأ في التعميم الفعلي أثناء الجلسة ، بيد أننا تأكد نا بما لا يد ع مجالا للشك أن النص الفرنسي قد عمم فعلا أثناء تلك الجلسة •

وفيما يتعلق بالوثيقة CD/166 المقد مة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أود أن أبين أن هذ ه الوثيقة تلقتها الأمانة يوم الاثنين الموافق ٢٣ أذ ار/ مارس بعد الظهر مقرونـــة بطلب من مقد مها بأن تعمم في الجلسة العامة التي تعقد صبيحة اليوم التالي ، أى صبـاح يـــوم ٢٤ أذ ار/ مارس • وكانت هذ ه الوثيقة طويلة وتقع في ١٣ صفحة وقد جرى تعميمها فور اتاحتهـــا بمختلف اللغات • والنص الفرنسي لتلك الوثيقة لم يكن جاهزا الا في ساعة مبكرة من بعد ظهر يـــوم ٢٤ أذ ار/ مارس الى جانب غيره من النصوص في اللغات الرسمية الأخرى • وبالرغم من أن الوثيقـة المشار اليها سبق وأن ترجمت في نيويورك كان لابد من اعاد ة اصد ارها بوصفها وثيقة من الوثائـق الرسمية لهذ ه اللجنة •

ثم ان الأمانة تتلقى أحيانا طلبا دون اخطار كاف ، بتعميم وثائق في جلسة معينة في الوقت الذى تكون فيه الدوائر الفنية مطالبة في الوقت ذاته بالوفاء بطلبات ملحة صادرة عن الهيئات الأخرى • في تلك الحالات يعسر تأمين تعميم الوثائق في وقت واحد نظرا لأن اللجنة لا تنفرد بالاشراف على خدمات طباعة الوثائق على الآلة الكاتبة وانتاجها وتعميمها • وفي حالة الوثائق التي تستلزم الترجمة وهي تمثل أغلبية الوثائق الصادرة عن اللجنة ، لابد أن يكون هناك بعض التأخير •

بالرغم من هذه المشاكل ذات الطابع التقني ، أود أن أؤكد لسعادة ممثل فرنسا ولبقية أعضاء اللجنة أن الأمانة واعية بضرورة تأمين تعميم الوثائق بجميع اللغات الرسمية للجنة في وقت واحد بقدر الامكان • فاذا أعطيت الأمانة الاخطار الكافي فان تعميم الوثائق في وقت واحد بجميع اللغات الرسمية يكون ممكنا •

السيد دى لاغورس (فرنسا) (ترجمة عن الفرنسية) : أود أن أشكر سعادة السفير جايبال أمين اللجنة الموقر ، على بيانه • نحن مقتنعون تمام الاقتناع بجدية الاهتمام الذى توليه الأمانة لهذه المشاكل • وعندما لفتنا الانتباه ، يوم ٢٤ أذار/ مارس ، الى حالتين بدا لنا فيهما أن الاجراء المعتاد كان يمكن أن يتبع على نحو أكثر صرامة ، فاننا فعلنا ذلك نظرا لأننا نهتم بالمراعاة الدقيقة للقواعد التي اعتمدناها ولا سيما فيما يتعلق بالوثيقة CD/166 التي أشار اليها سعادة السفير جايبال • واندهشنا لأن وثيقة من الوثائق التي عممت فعلا في تشرين الأول / أكتوبر في نيويورك بجميع اللغات تحتاج الى أن تعاد ترجمتها أو طباعتها على الآلة الكاتبة ، في الوقت الذى كان فيه النص متاحا فعلا • بيد أنني لا أرغب في المزيد من التركيز على هذه المسألة • أود مجرد بيان وتأكيد ارتياح وفدى لسماع أمين اللجنة يبدى تأكيدات تبعث فيما يبدو لنا ، على الارتياح الكامل ونحن نشكره عليها ونشكر الأمانة بأسرها •

الرئيس : اسمحوا لي بأن أرجع الى الطلب الذى قدمه سعادة ممثل الجزائر ، السفير صالح باى بوصفه الناطق بلسان مجموعة الـ ٢١ • وتوضيحا لهذا الطلب أود اعادة تلاوة نصه الفرنسي الأصلي :

" كلفتني مجموعة الـ ٢١ بأن أطلب الى الأمانة ، عن طريقكم ، اعداد وثيقة تتضمن خلاصة للمناقشات غير الرسمية التي أجريت بشأن البندين ١ و ٢ أثناء الاجتماعات المكرسة لهاتين المسألتين •

" ويمكن أن تقتصر هذه الوثيقة على بيان الاتجاهات العامة التي تبدت خلال تبادل وجهات النظر الذى دار في شتى هذه الجلسات • ومن رأى مجموعة الـ ٢١ أنه لا داعي لأن تذكر أسماء الوفود التي اشتركت في المناقشة ضمن الخلاصة التي تطلب اعدادها " •

كان هذا هو الطلب الذى تمت تلاوته هذا الصباح على الأمانة وأعتقد أننا بحاجة الى اتخاذ مقرر على صعيد اللجنة لمطالبة الأمانة بالاضطلاع بهذه المسألة • وأود أن أسأل اللجنة عما اذا كان هناك توافق في الآراء بأن يطلب الى الأمانة انتاج هذه الخلاصات وفقا للطلب الوارد في النص الذى تلوته منذ هنيهة وعساها أن تكون جاهزة في بداية دورتنا الصيفية •

السيد فلاورى (الولايات المتحدة الأمريكية) : أتناول الكلمة لمجرد طلب توضيح يتعلق بالخلاصات • هل يكون للخلاصات التي تقوم باعدادها الأمانة نفس المكانة التي تعطى

مثلا للنصوص التي طلبت في وقت سابق خلال د وراتنا ؟ أى هل ستكون وثائق تعمم لتستعين بهـا الوفود أم ستصبح من وثائق اللجنة ؟

السيد جاييال (أمين اللجنة والممثل الشخصي للأمين العام) : أود أن أسترعي انتباه الأعضاء للماد ة ٢٢ من نظامنا الد اخلي • وأفترض أن هذ ا الطلب قد م بموجب أحكام هـذ ه الماد ة • ونص الماد ة ٢٢ هو كما يلي : " يجوز للجنة عقد جلسات غير رسمية بوجود خبراء أو بد ونهم للنظر حسب الاقتضاء في مسائل موضوعية وكذ ا في مسائل تتعلق بتنظيم أعمالها • وعلى الأمانـة ، اذ ا طلبت اللجنة ذ لك ، توفير خلاصات غير رسمية لتلك الجلسات بلغات العمل "• وأفترض أنه يصح تفسير أن المراد بهذ ه الخلاصات الرسمية أن تعمم فقط على أعضاء هذ ه اللجنة ليستعينوا بها •

الرئيس : آمل أن يكون في بيان السفير جاييال اجابة على سؤال السفير فـلاورى • وأستنتج أننا جميعا متفقون على انه بناء على الطلب الذ ى قد مه هذ ا الصباح السفير صالح باى من الجزائر بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١ ، يطلب من الأمانة المضي في هذ ا السبيل وفقا لذ لك الطلب •

وقد تقرر ذ لك •

الرئيس : تذ كرون أن اللجنة وافقت ، في جلستنا العامة ١٢٥ ، على عقد الجلسة العامة المقبلة يوم الجمعة الموافق ٢٤ نيسان/ ابريل في الساعة ١٠/٣٠ صباحا • كما تقرر عـدم عقد الجلسة العامة التي كانت مقررة ليوم الخميس من هذ ا الأسبوع وستعقد ، بد لا من ذ لك ، جلسة للفريق العامل المخصص المعني بالأسلحة الاشعاعية • ولذ لك سنجتمع في جلسة عامة يوم الجمعـة في الساعة ١٠/٣٠ صباحا •

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥

DOCUMENT IDENTIQUE A L'ORIGINAL

DOCUMENT IDENTICAL TO THE ORIGINAL